المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية لسنة

2022

التقرير الإقتصادي و المالي

التقرير الاقتصادي و المالي

" إن النموذج التنموي يفتح آفاقا واسعة، أمام عمل الحكومة والبرلمان، بكل مكوناته. والحكومة الجديدة مسؤولة على وضع الأولويات والمشاريع، خلال ولايتها، وتعبئة الوسائل الضرورية لتمويلها، في إطار تنزيل هذا النموذج."

مقتطف من خطاب
جلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية
الأولى من الولاية الحادية عشرة
08 أكتوبر 2021

الفهرس

مقدمة عامة 1

الجزء الأول: المغرب في عالم متحول وبإيقاع سريع 3

الفصل 1. تطورات الوضعية الصحية على المستوى العالمي والوطني 3

1.1. الأزمة الصحية لفيروس كورونا: أزمة شاملة ومقرونة بتطورات غير متوقعة 3

2.1. مواجهة المغرب لأزمة كوفيد -19: تدبير استباقي بنتائج مشجعة 6

الفصل 2. تداعيات أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي 10

1.2. الاقتصاد العالمي في مواجهة أزمة كوفيد-19: نظرة عن سنة 2020 10

2.2. عودة قوية للانتعاش الاقتصاد العالمي مع استمرار المخاطر 11

3.2. تباين في انتعاش المبادلات التجارية العالمية حسب المناطق 13

4.2. توقعات غير مؤكدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي 14

الفصل الثالث: تداعيات أزمة كوفيد-19 على المغرب: انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي، مع ظهور بوادر انتعاش في الأفق 18

3.1. تداعيات قطاعية غير متطابقة نجمت عنها تباينات في وتيرة العودة إلى معدلات النمو الطبيعية 18

2.3. استفادة جميع الجهات من الآفاق الإيجابية للنمو لسنة 2021 ولو بشكل متفاوت 19

3.3. تداعيات اجتماعية قوية، ألقت بظلالها بشدة على الفئات الهشة المتضررة من الأزمة 22

الفصل الرابع: التوجهات الدولية الكبرى الجديدة ما بعد الازمة الصحية العالمية 22

1.4. نحو تعزيز التوجه الاقليمي لسلاسل القيم العالمية (اختزال/تقليص المسار): 23

2.4. نحو تعزيز دور الدولة 23

3.4. نحو اقتصاد أخضر 24

4.4. نحو تسريع التحول الرقمي 25

الجزء الثاني: الاقتصاد المغربي في ظل تنزيل النموذج التنموي الجديد: الاختيارات الاستراتيجية والطموحات 26

الفصل الأول: تنويع تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود 26

1.1. تنويع محركات النمو 27

2.1. اللوجستيك: دعامة أساسية لاقتصاد تنافسي قوي ومندمج في سلاسل القيم العالمية 34

الفصل الثاني: من أجل رأسمال بشري قوي وأكثر تثمينا 35

1.2. من أجل نهضة تربوية حقيقية: أساس منظومة تعليمية فعالة ومبتكرة 35

2.2. التعليم العالي والبحث العلمي في خدمة الابتكار وبروز نظم إيكولوجية مبتكرة 38

3.2. التكوين المهني: رافعة استراتيجية لتحسين التنافسية والاندماج المهني للشباب 39

4.2. الولوج للعلاجات الصحية ذات جودة 39

الفصل الثالث: المساواة في الولوج لفرص الإدماج الشامل 41

1.3. المساواة بين الجنسين: رافعة أساسية للتنمية الشاملة 41

2.3. تعزيز اندماج الشباب في الحياة النشيطة 44

3.3. الرأسمال الثقافي الوطني: رافعة للتماسك الاجتماعي ومصدر إشعاع للبلاد على الصعيد الدولي 46

4.3. تعميم التغطية الاجتماعية 47

الفصل الرابع: دعم قدرة المجالات الترابية على الصمود وتعزيز الاستدامة 49

1.4. من أجل مجالات ترابية مكينة، أكثر استدامة ومزدهرة 49

2.4. التمدن: رافعة أساسية للجاذبية والتنمية المستدامة والشاملة 51

3.4. إلزامية تسريع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في المغرب 53
4.4. رهان الانتقال نحو نموذج طاقي مستدام وتنافسي 55
5.4. الرهان المالي: استعجالية تدبير مستدام للموارد المالية لمواجهة إكراهات السياق المناخي 57
الفصل الخامس: دعامات التحول 59
1.5.إصلاح الإدارة 59
2.5. الانتقال الرقمي: رافعة أساسية لتنفيذ الأوراش الوطنية التحويلية 60
الجزء الثالث: توسيع المجال الميزاناتي قصد تمويل النموذج التنموي الجديد 63
الفصل الأول: المالية العمومية في ظل الأزمة الوبائية المتعلقة بكوفيد-19 63
1.1. دينامية الموارد والنفقات 63
2.1. رصيد الميزانية وحاجيات التمويل 66
3.1. دينامية الدين 68
الفصل الثاني: تعبئة وتوسيع المجال الميزانتي لصالح تنزيل النموذج التنموي الجديد 71
1.2. تعبئة الإمكانات الضريبية من خلال إصلاح عميق للنظام الجبائي 72
2.2. سياسة ميزانياتية مرنة 75
3.2. تنويع مصادر التمويل 77
الفصل 3 : مشروع قانون المالية لسنة 2022 77
1.3. السياق الماكرو اقتصادي لمشروع قانون المالية لسنة 2022 77
2.3. الأهداف الرئيسية لمشروع قانون المالية لسنة 2022 80
3.3. توقعات موارد ونفقات الدولة برسم سنة 2022 83
ملحقات إحصائية 86

مبيان 1 : تطور عدد الحالات المؤكدة لـكوفيد-19 في العالم..... 3
مبيان 2 : انتشار كوفيد-19 على المستوى العالمي (الحالات التراكمية منذ يناير 2020، بالملايين) 4
مبيان 3 : عدد الإصابات والوفيات إثر الموجة الثالثة لكوفيد-19، بسبب متغير دلتا 4
مبيان 4 : حالات كوفيد-19 الجديدة لكل مليون نسمة (المتوسط المتحرك لمدة 7 أيام)..... 5
مبيان 5 : حالات الإصابة بكوفيد-19 الجديدة لكل مليون نسمة (المتوسط المتحرك لمدة 7 أيام)..... 5
مبيان 6 : جرعات اللقاحات المضادة لكوفيد-19 المعطاة لكل 100 نسمة 6
مبيان 7 : تطور الحالات النشطة يوميا بالمغرب..... 7
مبيان 8 : تطور الحالات الإيجابية ومعدل الوفيات بين الحالات في المغرب 7
مبيان 9 : تطور معدل التكاثر الفعال في المغرب 8
مبيان 10 : نسبة الأشخاص الذين تم تلقيحهم ضد كوفيد19 إلى حدود 2021/10/05..... 9
مبيان 11 : العلاقة بين مؤشر الإغلاق والاحتواء وتقدم عملية التلقيح ضد كوفيد 10
مبيان 12 : تطور حجم تجارة السلع العالمية (حسب الفصول)..... 13
مبيان 13 : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي والاقليمي سنة 2020 (مليار دولار) 14
مبيان 14 : الدول العشر الأوائل المستثمرة والدول العشر الأوائل المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم..... 15
مبيان 15 : الدول العشر الأوائل المستثمرة و المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا..... 16
مبيان 16 : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وتوقعاته للفترة 2021 - 2022 (مليار دولار) 17
مبيان 17 : التوقعات القطاعية لسنة 2021 : انتعاش بنسب متباينة حسب القطاعات..... 19
مبيان 18 : آفاق نمو الجهات خلال سنة 2021..... 20
مبيان 19 : التوزيع الجغرافي المقترح لمناطق العطلات المدرسية..... 33
مبيان 20 : تطور معدلات التمدرس..... 36
مبيان 21 : عدد المستفيدين من برنامج الدعم " تيسير" 2021/2020 37
مبيان 22 : تطور عدد الطلبة الجامعيين الممنوحين..... 38
مبيان 23 : تطور عدد متدربي التكوين المهني الأساسي 39
مبيان 24 : معدل نمو الناتج الداخلي الخام الجهوي بالأسعار الجارية..... 50
مبيان 25 : تطور الموارد العادية ما بين 2000 و2020..... 64
مبيان 26 : تطور الموارد الجبائية ما بين 2000 و2020..... 64
مبيان 27 : تطور النفقات العادية بين 2000 و2020 65
مبيان 28 : تطور معدل تغطية المداخيل الضريبية للنفقات العادية 66
مبيان 29 : تطور نفقات الاستثمار بين 2000 و2020..... 66
مبيان 30 : تطور رصيد الميزانية..... 67
مبيان 31 : تغطية حاجيات تمويل الخزينة (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام) 67
مبيان 32 : تطور دين الخزينة (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)..... 68
مبيان 33 : تطور التكلفة الظاهرة لدين الخزينة..... 69
مبيان 34 : توزيع دينامية الدين ما بين 2001 و 2020..... 69
مبيان 35 : تطور الرصيد الأولي والرصيد الأولي لاستقرار الدين (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)..... 70
مبيان 36 : سعر نفط برنت (دولار / برميل) 78
مبيان 37 : سعر صرف اليورو / الدولار..... 78
مبيان 38 : تطور حجم الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب باستثناء منتجات الفوسفاط (%) 79
مبيان 39 : تطور عناصر الطلب (بالنسب المئوية) 80

مقـدمـة عامة

يتزامن مشروع قانون المالية لسنة 2022 (م.ق.م 2022) مع بداية السنة الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة، في الوقت الذي يدشن فيه المغرب مرحلة جديدة في مساره التنموي الشامل، أساسها التنزيل الفعلي للنموذج التنموي الجديد الذي بفضله ستفتح آفاق واسعة قادرة على تمكين بلادنا من إحداث نقلة نوعية كبيرة عبر إحداث مشاريع وإصلاحات من الجيل الجديد.

على المستوى الدولي، يندرج م.ق.م لسنة 2022 في سياق يتسم بحدة التعقيدات وعدم اليقين جراء تداعيات الأزمة الصحية لـكوفيد-19. ويحق القول بأن تدابير الدعم المتخذة في جميع أنحاء العالم قد ساعدت على مواجهة آثار هذه الأزمة وتعزيز الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي. غير أن انعكاساتها على المستوى الميزاناتي والتحولات العميقة التي صاحبتها قد أفرزت رهانات وتحديات جديدة، تضع على المحك قدرة الدول على استشراف التحولات الهيكلية والتكيف معها.

لقد كانت للتدابير التي اتخذها المغرب على المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي، والرامية إلى التخفيف من آثار أزمة كوفيد -19، انعكاسات إيجابية بشكل عام، حيث ساهمت في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الصدمات الخارجية وكذا في تأهيله لرفع التحديات المرتبطة بالتحول الهيكلي للنسيج الإنتاجي الوطني، في سياق يشهد إعادة تركيب سلاسل القيمة العالمية، وتلك الناجمة عن الانتقال الايكولوجي والرقمي.

وفي هذا السياق، ووفقاً للتوجيهات الملكية السامية والتزامات الحكومة، يركز مشروع قانون المالية لسنة 2022 على الإجراءات الأولوية ذات الطابع الهيكلي والرامية إلى تعزيز إنعاش الاقتصاد الوطني، وتكريس سياسة الإدماج من خلال التنزيل السريع لورش تعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل الرأسمال البشري وكذلك تعميق إصلاح القطاع العام وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة.

ولتسليط الضوء على هذه القضايا الحاسمة، يتناول التقرير الاقتصادي والمالي في جزئه الأول تطورات السياق الدولي والإقليمي للمغرب، من خلال رصد المخاطر والفرص الناجمة عنه، وخاصة تلك المرتبطة منها بالاقتصاد الوطني.

ويركز الجزء الثاني من التقرير على عرض توصيات النموذج التنموي الجديد، من حيث الخيارات الاستراتيجية الكبرى والقطاعية منها بالإضافة إلى رافعات التحول التي يتعين تعبئتها لتسريع الانتقال نحوالأفق التنموي الجديد.

وتم تخصيص الجزء الثالث من التقرير للمسألة المحورية المتمثلة في تمويل أوراش التحول التي سطرها النموذج التنموي الجديد، من خلال رصد الهوامش المتاحة على مستوى ميزانية الدولة بهدف تعبئة موارد مالية إضافية. كما يتطرق هذا الجزء أيضاً إلى سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022 مع تفصيل أولوياته وخياراته الميزاناتية، على ضوء مقترحات الحكومة.

الجزء الأول: المغرب في عالم متحول وبإيقاع سريع

أسفرت الأزمة الصحية كوفيد -19، بالنظر لتداعياتها المتعددة الأبعاد، عن تحولات عميقة في الاقتصاد العالمي تسببت في ركوده بشكل كبير خلال سنة 2020. وبالموازاة مع حملات التلقيح الواسعة ضد الوباء، تمكنت تدابير الدعم الميزاناتي والمالي والنقدي التي تمت أجرأتها في جميع أنحاء العالم، من استئناف تدريجي للنشاط الاقتصادي، وإن كان ذلك بوتيرة متباينة من بلد إلى آخر. غير أن هذا لن يجعل الانتعاش الاقتصادي الذي يلوح في الأفق في منأى عن المخاطر، إذ يظل رهينا بتطورات الوضعية الوبائية التي يصعب التكهن بها في المستقبل وبقدرة الدول على استشراف تداعياتها على المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي.

ففضلا عن التدابير المتخذة على المدى القصير للحد من آثار الأزمة الصحية العالمية، تتطلب إعادة إنعاش الاقتصاد العالمي، على أسس متينة ودائمة، الانتقال إلى نماذج تنموية جديدة من أجل التكيف مع التحولات التي ستواكب عالم ما بعد كوفيد 19. ويتعلق الأمر بتعزيز دور الدولة الاستراتيجي والحمائي وبإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية وتكريس الحياد الكربوني وتسريع وتيرة الإنتقال الرقمي.

وعلى غرار بلدان العالم، تأثر المغرب وبشدة من الأزمة الصحية كوفيد-19، غير أن التدبير الحكيم لهذه الأزمة مكن من تخفيف آثارها ومن الحفاظ على قدرة الاقتصاد الوطني على استعادة نموه على المدى القصير وكذا قابليته للتأقلم مع التحولات العميقة التي تلوح في أفق ما بعد الخروج من الأزمة على المديين المتوسط والبعيد.

الفصل 1. تطورات الوضعية الصحية على المستوى العالمي والوطني

1.1. الأزمة الصحية لفيروس كورونا: أزمة شاملة مقرونة بتطورات غير متوقعة

ظهر فيروس كورونا، في أول تفشي له، في الصين نهاية سنة 2019، ومنها انتشر إلى كل بلدان العالم، حيث تحول إلى أزمة صحية عالمية غير مسبوقة، بسبب سرعة ومدى انتشاره. ومنذ تاريخ بداية انتشاره وإلى غاية 05 أكتوبر 2021، تم تسجيل أزيد من 235 مليون حالة إصابة مؤكدة بـالفيروس في جميع أنحاء العالم، منها حوالي 4,8 مليون حالة وفاة.

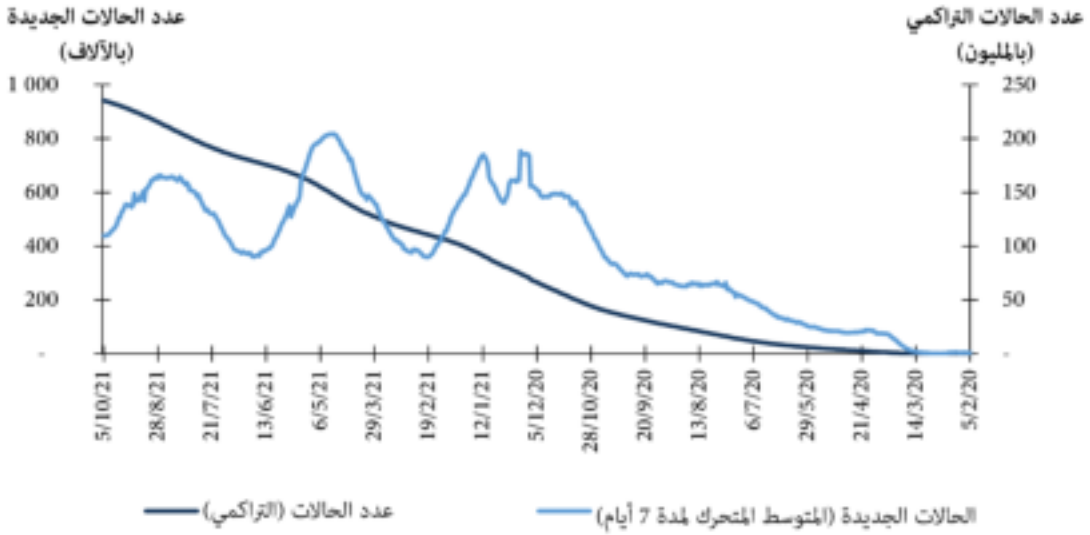

المصدر : بلومبرج

مبيان 1 : تطور عدد الحالات المؤكدة لـكوفيد-19 على المستوى العالمي

وقد سجلت الولايات المتحدة والهند أكبر عدد من الإصابات، بما يمثل ثلث المجموع. وتبلغ هذه النسبة حوالي 60% عند إضافة البرازيل والاتحاد الأوروبي.

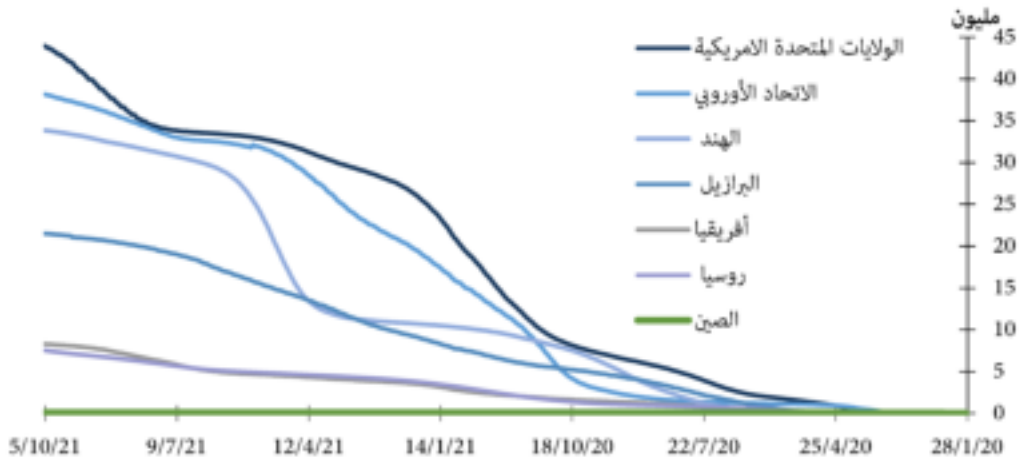

المصدر : بلومبرج

مبيان 2 : تطور الحالات التراكمية المؤكدة لكوفيد-19 على المستوى العالمي

وللحد من انتشار العدوى، اتخذت معظم البلدان تدابير وقائية صارمة، من حجر صحي وقيود على التنقل، بشكل معمم أو جزئي. وقد كان لهذه الإجراءات آثاراً وخيمة على النشاط الاقتصادي، حيث تم تسريح أعداد كبيرة من العمال كما عرفت الأسواق المالية تقلبات كبيرة.

وقد أدت القرارات الأخيرة المتعلقة بتخفيف القيود المفروضة، من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي، إلى زيادة عدد الإصابات والضغط على المستشفيات، كما تفاقمت الوضعية مع ظهور متغيرات جديدة للفيروس. وأسفرت الموجة الجديدة من الجائحة، الناجمة أساسا عن متحور دلتا الأكثر عدوى، إلى زيادة كبيرة في عدد الإصابات. وبلغت الحالات اليومية الجديدة المسجلة على المستوى العالمي ذروتها عند بلوغ 86 حالة لكل مليون نسمة في 26 غشت 2021، قبل أن ينخفض إلى 57 في 05 أكتوبر، مما يعكس تحسناً في الوضع الصحي لدى العديد من البلدان.

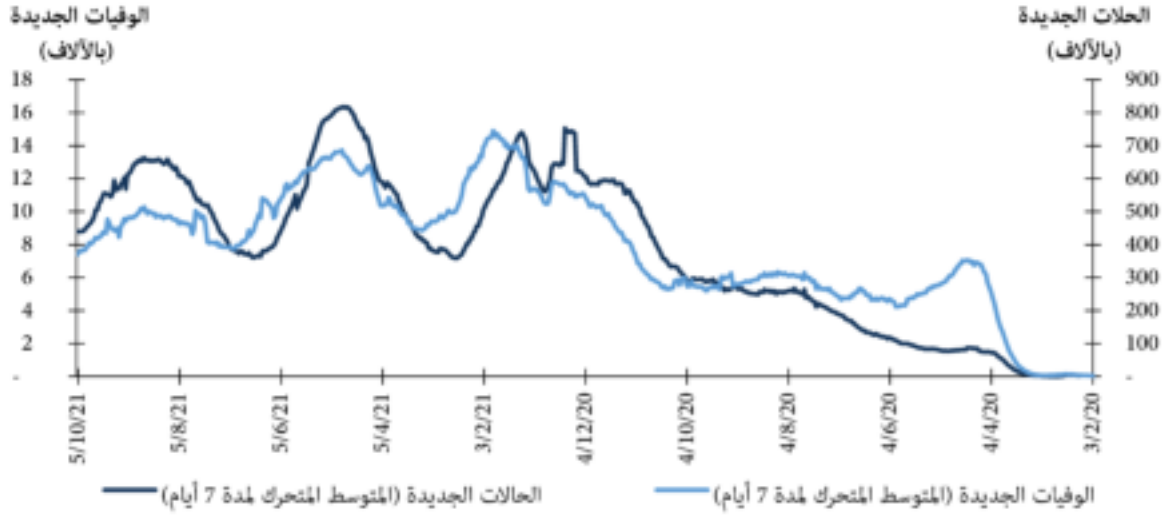

المصدر : بلومبرج

مبيان 3 : عدد الإصابات والوفيات إثر الموجة الثالثة لكوفيد-19، بسبب متحور دلتا

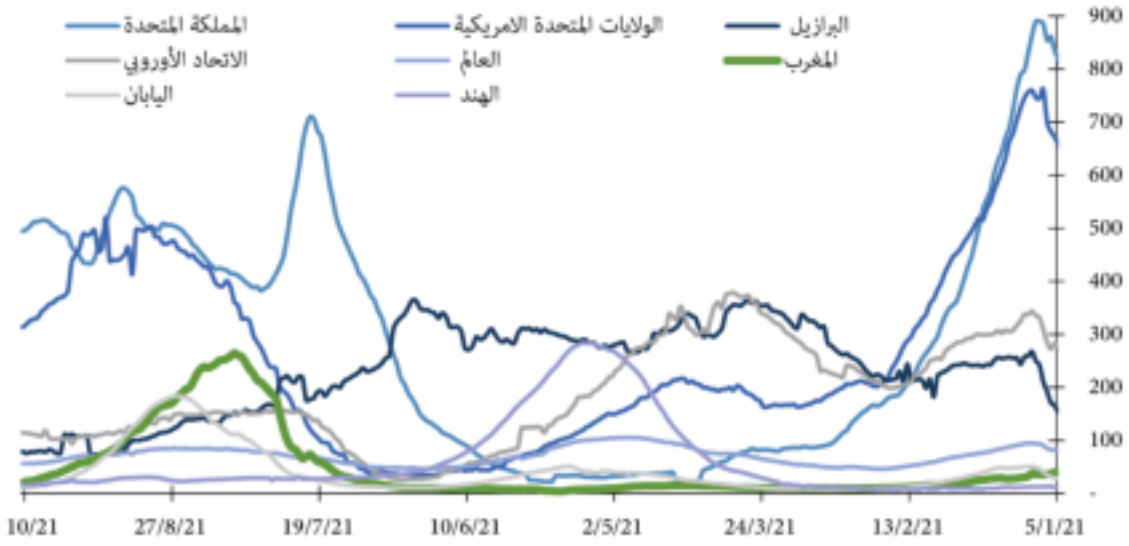

المصدر : بلومبرج

مبيان 4 : حالات كوفيد-19 الجديدة لكل مليون نسمة (المتوسط المتحرك لمدة 7 أيام)

ونسبة إلى عدد السكان، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من أكثر البلدان تضررا من الموجة الجديدة من العدوى، الناجمة عن متحور دلتا. كما تأثرت العديد من الدول الآسيوية، مثل ماليزيا وتايلاند وإيران واليابان، بسبب الانتشار السريع للفيروس، قبل أن تشهد حالتها الصحية تحسنا في شتنبر.

من جانبها، لم تستثن دول الاتحاد الأوروبي من هذه الموجة الوبائية. فرغم أن عدد الحالات الجديدة سجل انخفاضا ملموسا في الآونة الأخيرة، خاصة في فرنسا وإسبانيا، فإنه يظل مرتفعا نسبيا في هذه المنطقة (115 لكل مليون نسمة في 05 أكتوبر) مقارنة مع المتوسط العالمي (57).

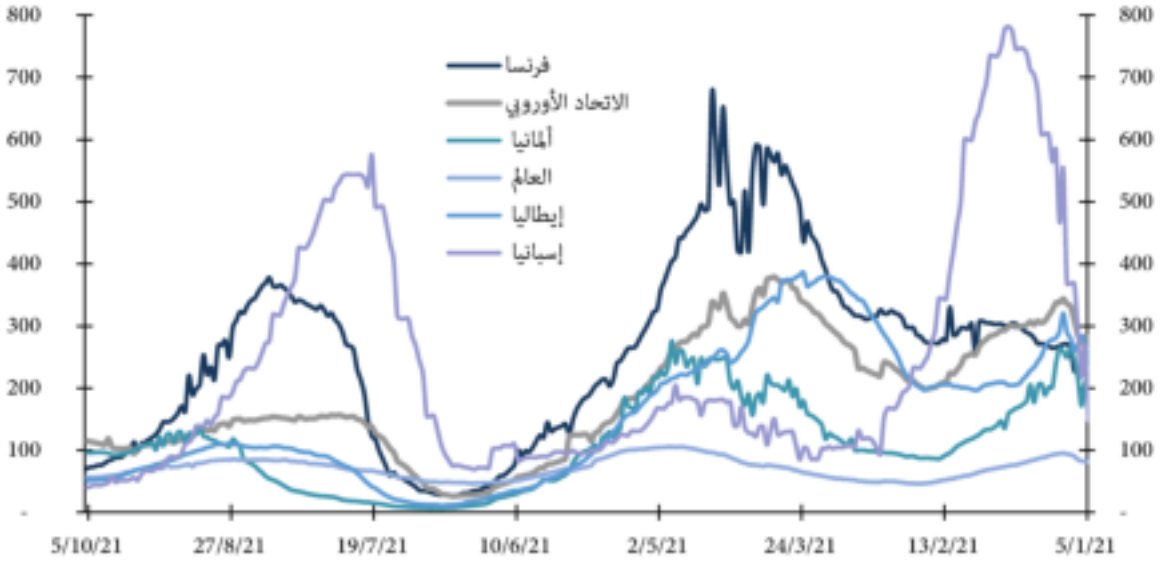

المصدر : بلومبرج

مبيان 5 : حالات الإصابة بكوفيد-19 الجديدة لكل مليون نسمة (المتوسط المتحرك لمدة 7 أيام)

وتعزى السيطرة النسبية على الوباء في أوروبا، بشكل خاص، إلى الاستعمال المكثف للقاحات المضادة لـكوفيد-19. فإلى غاية 05 أكتوبر 2021، سجل الاتحاد الأوروبي ما يعادل 127 جرعة من اللقاح لكل 100 نسمة. وسجلت الدول الرئيسية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معدلات تلقيح أعلى نسبيا، كألمانيا (130) وفرنسا (141) وإيطاليا (144) وإسبانيا (148). وفقا للمفوضية الأوروبية، بلغ الاتحاد الأوروبي هدفه المتمثل في تلقي 70% من البالغين للتلقيح الكامل بحلول نهاية غشت 2021.

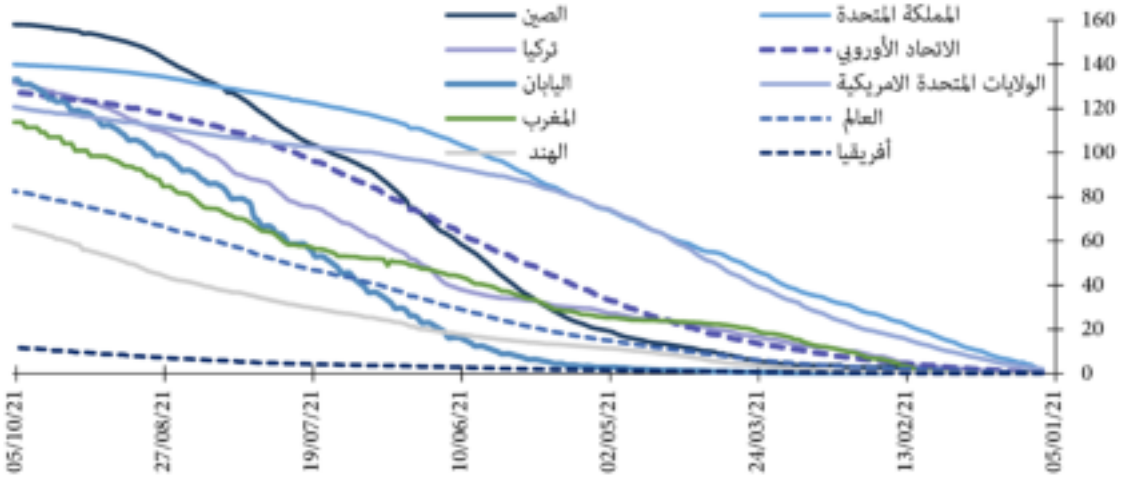

المصدر : بلومبرج

مبيان 6 : تطور عدد جرعات اللقاح المضاد لكوفيد-19 المعطاة لكل 100 نسمة

وقد سجلت الدول المتقدمة الأخرى خطوات كبيرة في حملة التلقيح الخاصة بها، مثل المملكة المتحدة (تم إعطاء 140 جرعة لكل 100 نسمة إلى غاية 05 أكتوبر) واليابان (133) والولايات المتحدة (121).

كما بذلت بعض البلدان الناشئة جهودًا كبيرة لتلقيح سكانها، مثل شيلي (170 جرعة لكل 100 نسمة) والصين (158) وتركيا (132) والبرازيل (114) والمغرب (114) والهند (67). في حين، لا يزال معدل التلقيح منخفضا في البلدان النامية، خاصة في إفريقيا (بمتوسط 12 جرعات لكل 100 نسمة في 05 أكتوبر 2021).

وفي المجموع، تم إعطاء ما يقارب من 6,4 مليار جرعة من اللقاح المضاد لـكوفيد-19 على المستوى العالمي إلى غاية 05 أكتوبر 2021، أي ما يعادل 82 جرعة لكل 100 نسمة.

2.1. مواجهة المغرب لأزمة كوفيد -19: تدبير استباقي بنتائج مشجعة

سجل المغرب أول حالة إصابة بـ كوفيد-19 في 02 مارس 2020، لتعلن بعدها السلطات المغربية حالة الطوارئ الصحية في 20 مارس. وبالرغم من تسجيل 12 حالة فقط في البلاد، اتخذت الجائحة منحى متحكما فيه منذ ذلك الحين، بمتوسط معدل ارتفاع يومي بلغ حوالي 5,5%. وبعد ثلاثة أشهر من الحجر الصحي، وفي ظل تحسن المؤشرات الوبائية في البلاد، تقرر رفع هذا الحجر تدريجيا حسب المناطق اعتبارًا من 10 يونيو 2020 (8.508 حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا و211 حالة وفاة). ويعزى هذا التطور الإيجابي إلى وضع استراتيجية صحية تهدف إلى الحد من تطور الوباء والحفاظ على مواصلة النظام الصحي لأدائه.

وبعد رفع الحجر الصحي، تطورت حالة الوباء من جديد مع ظهور العديد من البؤر الوبائية داخل التجمعات الصناعية والعائلية. وأدى هذا الوضع إلى ارتفاع عدد الحالات التراكمية منذ بداية الأزمة حتى 31 غشت 2020 لتبلغ 62.590 حالة مؤكدة. بالنسبة لبقية السنة، ظل عدد الحالات اليومية المسجلة في المغرب متقلبا، مما أدى إلى تشديد الإجراءات التقييدية.

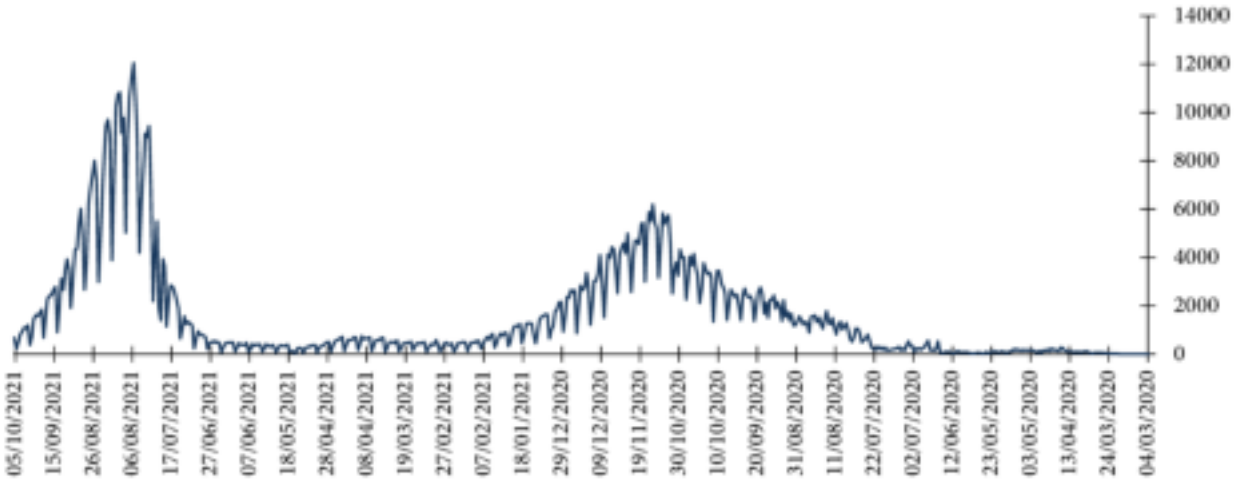

المصدر : معطيات عالمنا في البيانات

مبيان 7 : تطور عدد الحالات النشطة اليومية بالمغرب

في النصف الأول من سنة 2021، شهد المنحنى الوبائي الأسبوعي المتعلق بـ كوفيد-19 في المغرب انخفاضاً كبيراً في عدد حالات الإصابة، نتيجة للتدابير الصحية التي تم اتخاذها لمكافحة انتشار الوباء، ولا سيما مع بدء حملة التلقيح (انظرالإطار رقم 1).

ونتيجة لذلك، ومع اقتراب موسم الصيف وبعد تحسن الوضع الوبائي في المملكة، خفف المغرب من إجراءاته الوقائية وقيود السفر في فترة ما بعد شهر رمضان، لا سيما من خلال إعادة الفتح الحدود الجوية تدريجيا اعتباراً من 15 يونيو 2021. ومع ذلك، ونظراً للارتفاع الكبير في حالات الإصابة بكوفيد -19، ولا سيما متحور دلتا الجديد، شدد المغرب قيوده، مع تمديد حظر التجول على مستوى التراب الوطني، الذي يبدأ في الساعة التاسعة مساءً وينتهي في الخامسة صباحا ومنع الدخول إلى عدد من مدن المملكة خلال شهر غشت.

خلال شهر شتنبر 2021 وبداية أكتوبر، تحسن الوضع الوبائي الوطني بشكل ملحوظ مقارنة ببداية الصيف. فإلى غاية 05 أكتوبر 2021، سجل المغرب 936.236 حالة إيجابية منذ بداية الوباء، أي بمعدل الإصابة التراكمي (تواتر وسرعة ظهور المرض) بنحو 2.507 لكل 100.000 نسمة، في حين بلغ عدد الوفيات 14.372 حالة، أي بمعدل إماتة بلغ 1,5% مقابل 2,1% على الصعيد العالمي.

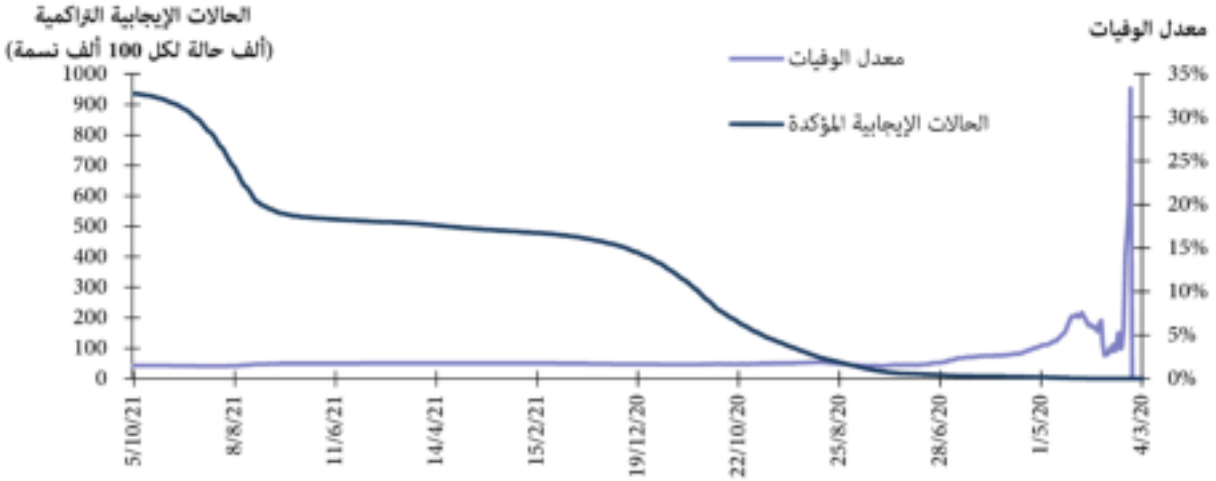

المصدر : معطيات عالمنا في البيانات

مبيان 8 : تطور الحالات الإيجابية ومعدل الوفيات في المغرب

بالإضافة إلى ذلك، أظهر معدل التكاثر، وهو مؤشر أساسي لرصد تطور الوباء، تحسنًا طفيفًا ومستمرًا بعد ثلاثة أشهر من الحجر الصحي الشامل (مارس - يونيو 2020) ليتقلص إلى أقل من 1% في جميع مناطق المملكة. ومع ذلك، فقد ارتفع هذا المعدل في الربع الثالث من سنة 2020 ليتراوح ما بين 0,97% و1,6%، ارتباطا بالارتفاع المفاجئ في حالات الإصابة، قبل أن ينخفض في الربع الأخير من سنة 2020، مشيرا إلى تحسن الوضع الوبائي وبقائه تحت السيطرة على المستوى الوطني.

خلال سنة 2021، ظل الوضع مطمئنًا نظرًا للتحسن الذي طرأ على الوضع الوبائي (تسريع حملة تلقيح، وتراجع عدد الوفيات والحالات الخطيرة، ومعدل شفاء مرضي، ...)، والحفاظ على معدل التكاثر في مستويات منخفضة. ومع ذلك، وبسبب الارتفاع المفاجئ في حالات الإصابة بكوفيد -19، ولا سيما متحور دلتا الجديد، ساءت هذه النسبة لتصل إلى ذروتها عند 1,7% في 27 يوليو 2021، قبل أن تنخفض تدريجيًا في غشت المنصرم لتصل إلى مستويات مرضية أقل من 1%، مما يؤشرعلى بداية المنحنى التنازلي للحالات الإيجابية.

وقد استمر تراجع معدل تكاثر الفيروس خلال شهر شتنبر وبداية أكتوبر ليستقر عند حوالي 0,6، وهي العتبة المحددة في إطار الخطة الوطنية لرصد ومكافحة كوفيد-19 (0,7).

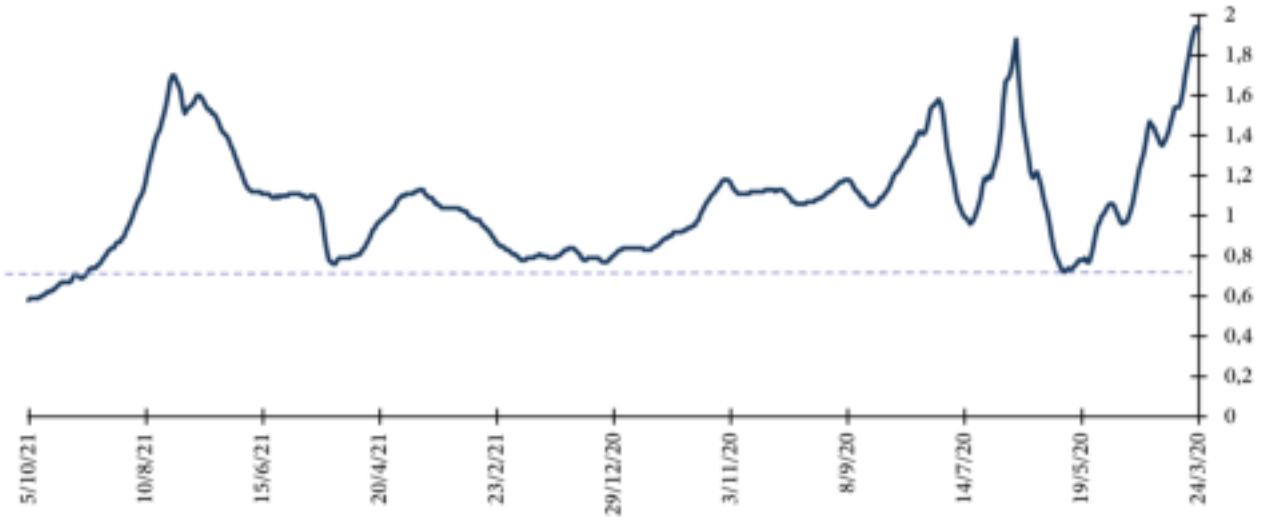

المصدر : معطيات عالمنا في البيانات

مبيان 9 : تطور معدل التكاثر الفعلي للفيروس (Rt) في المغرب

ويواصل المغرب حملته للتلقيح ضد كورونا بخطى حثيثة وبوتيرة سريعة، محتلا المرتبة الأولى إفريقيا[1] بنسبة 52% من السكان الذين تم تطعيمهم بالكامل إلى حدود 05 أكتوبر 2021، و هي نسبة تظل مرتفعة كما هو الشأن باليونان (62%). وقد شرع المغرب في حملته هذه مجانًا منذ نهاية يناير 2021 بهدف تغطية 80% من الساكنة التي تفوق أعمارها 17 سنة، الشيئ الذي سيمكن بلادنا من بلوغ المناعة الجماعية وحماية الساكنة من هذا الوباء.

[1] تونس: 43%، جنوب إفريقيا: 22%، مصر: 11%

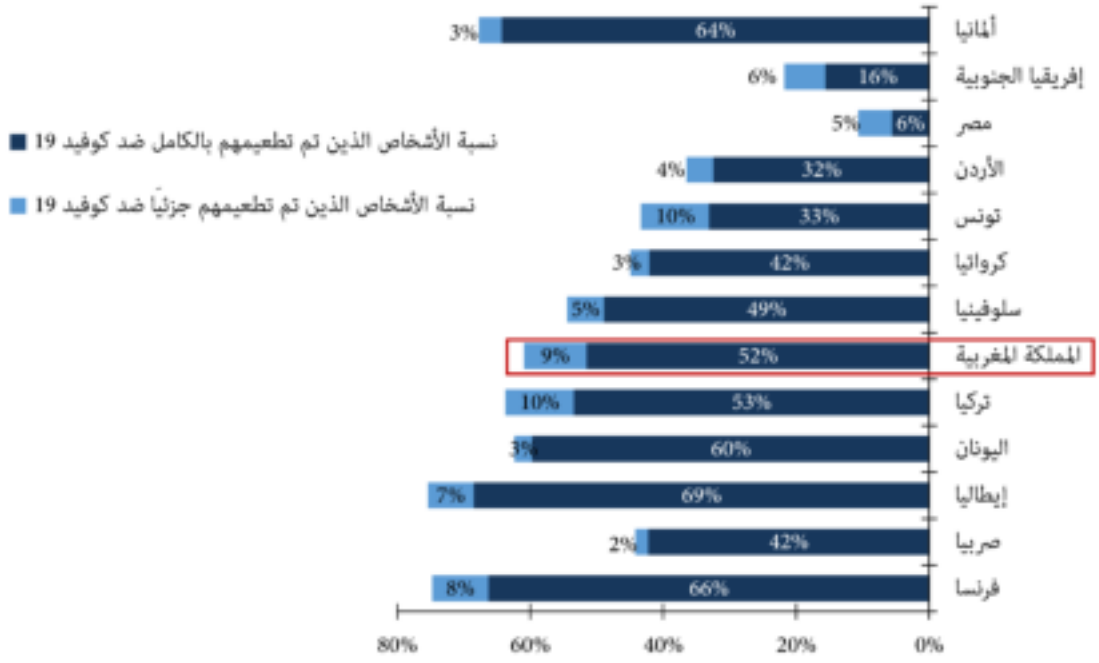

المصدر : معطيات عالمنا في البيانات

مبيان 10 : نسبة الأشخاص الذين تم تلقيحهم ضد كوفيد19 إلى حدود 2021/10/05

بالإضافة إلى ذلك، شرع المغرب في 31 غشت 2021 في حملة تلقيح واسعة ضد كوفيد للشباب المتمدرسين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 سنة، والتي أوصت بها اللجنة العلمية المسؤولة عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة كوفيد. وتهدف هذه الحملة إلى الحد من انتشار الفيروس من خلال ضمان ظروف آمنة لانطلاق الموسم الدراسي 2021-2022.

وإلى حدود 05 أكتوبر 2021، بلغ إجمالي عدد التلاميذ الذين تم تطعيمهم بالجرعة الأولى من اللقاح 2,3 مليون تلميذ، أي بنسبة تفوق 77,5% من مجموع الفئة المستهدفة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحملة تهم أكثر من ثلاثة ملايين من متمدرسي التعليم العمومي والخصوصي وكذا مدارس البعثات الأجنبية.

وفي إطار مواجهة النقص العالمي في اللقاحات، تم توقيع سلسلة من الاتفاقيات تهم إطلاق مشروع تعبئة اللقاح في المغرب، باستثمار إجمالي بقيمة 500 مليون دولار. ويهدف المشروع إلى إنتاج لقاح مضاد لفيروس كورونا في بلدنا (5 ملايين جرعة مبرمجة على المدى القصير)، بالإضافة إلى لقاحات رئيسية أخرى، من أجل تعزيز الاكتفاء الذاتي للمملكة وجعل المغرب منصة للتكنولوجيا الحيوية الرائدة على نطاق القارة الإفريقية.

الإطار 1: ترتيب المغرب في التصنيف الدولي لمؤشر جامعة أكسفورد لقوة الاستجابة لجائحة كوفيد

المسمى بـ Oxford COVID-19 Government Response Trackerأو (OXCGRT)

يدل تحليل مؤشر جامعة أكسفورد (OxCGRT) على درجة يقظة السلطات المغربية في مواجهة الوباء والتدابير الصحية المتخذة.

على الصعيد الصحي، يواصل المغرب بنجاح حملته الوطنية للتلقيح بهدف الوصول إلى المستويات المتوقعة من المناعة الجماعية. في الواقع، بلغ مؤشر الصحة والاحتواء، الذي يعكس جميع التدابير المذكورة أعلاه، حوالي 61,5% منذ بداية يوليوز المنصرم. ولا يزال هذا المستوى مشابهًا نسبيا لفرنسا (61,2%) وأعلى بكثير من إسبانيا (51,5%). ومع ذلك، لا يزال أقل من المستويات التي سجلتها إيطاليا (68,4%) والبرتغال (66,6%).

وعلى صعيد الإجراءات التقييدية، انخرط المغرب في عملية تخفيف القيود منذ بداية يونيو، مع اقتراب موسم الصيف وبعد تحسن الوضع الوبائي في المملكة. وبذلك، بلغ مؤشر الإغلاق والاحتواء، الذي ضم جميع الإجراءات التقييدية، 62.7% منذ بداية يونيو الماضي. ولا يزال هذا المستوى من بين أعلى المعدلات في منطقة البحر الأبيض المتوسط (49.2% في المتوسط).

بالإضافة إلى ذلك، يرتبط تخفيف الإجراءات التقييدية التي يتم تنفيذها في معظم البلدان ارتباطًا وثيقًا بتقدم حملات التلقيح. وهكذا، سجلت البرتغال وإسبانيا وصربيا وفرنسا وإيطاليا، بعد تلقيح جزء كبير من سكانها (بنسبة 85% و78% و73% و71% و70%) انخفاضًا كبيرًا في مؤشر الإغلاق والاحتواء. في المغرب، وعلى الرغم من تقدم حملة التلقيح، انخفض مؤشر الإغلاق والاحتواء بنسبة 9% فقط.

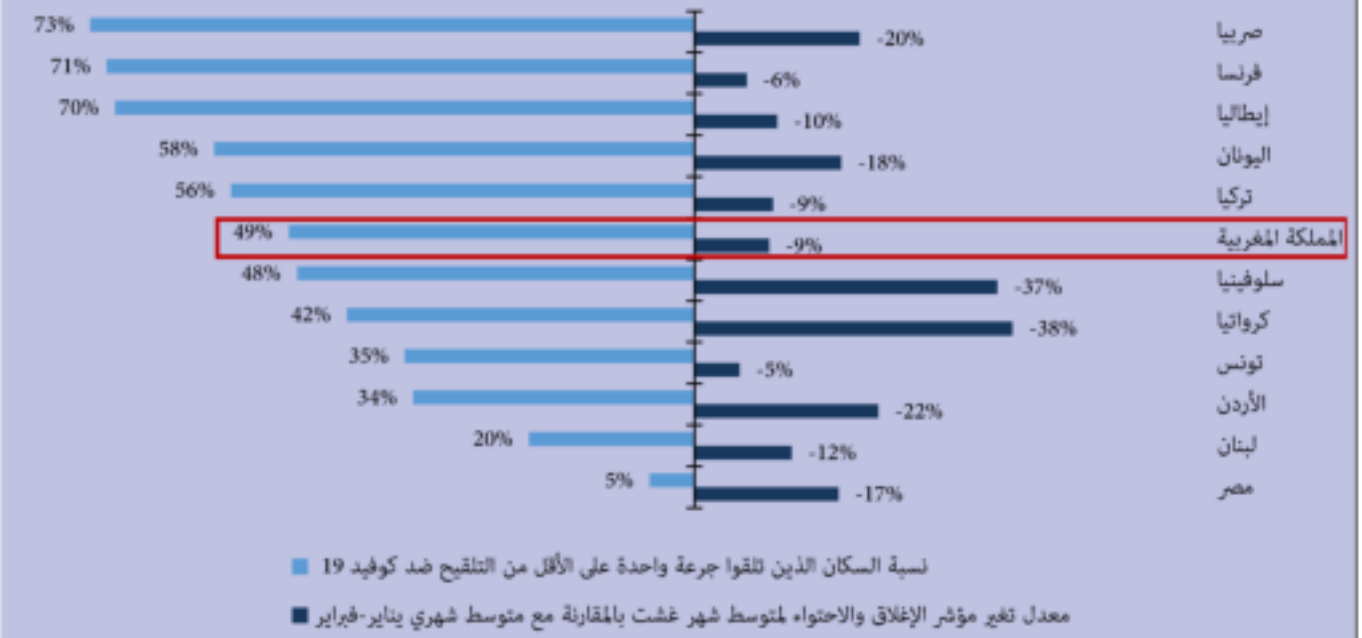

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية، ومنصة أكسفورد لتعقب الاجراءات الحكومية لمواجهة جائحة كوفيد 19 (OxCGRT)

مبيان 11 : العلاقة بين مؤشر الإغلاق والاحتواء وتقدم عملية التلقيح ضد كوفيد

الفصل 2. تداعيات أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي

1.2. الاقتصاد العالمي في مواجهة أزمة كوفيد-19: نظرة عن سنة 2020

أدى الانتشار السريع للأزمة الصحية إلى حدوث صدمة اقتصادية مزدوجة : تأثير اضطرابات سلسلة التوريد مع تقليص القدرات الإنتاجية، وتراجع الطلب بسبب تدابير الحجر الصحي وفقدان الوظائف في القطاعات المتضررة من الأزمة. وقد أثر ذلك بشدة على قوة النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، حيث تراجع الناتج الداخلي الخام العالمي بنسبة 3,1% سنة 2020، وفقًا لآخر تقديرات صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2021).

كما تسببت هذه الأزمة الصحية في حدوث انخفاض ملحوظ في الصادرات والواردات العالمية في عدة قطاعات، إضافة إلى تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي.

وفي نفس السياق، تراجعت أسعار المواد الأولية إلى مستويات أكثر اعتدالًا سنة 2020، بما في ذلك سعر النفط (برنت) الذي انخفض بنسبة 34% مقارنة بسنة 2019.

الاقتصادات المتقدمة

تقلص النشاط الاقتصادي لمجموعة الدول المتقدمة بنسبة 4,5% سنة 2020، وهي وتيرة انخفاض كبيرة مقارنة بالاقتصادات الناشئة والنامية (-2,1%).

وشهدت **الولايات المتحدة الأمريكية** ركودًا اقتصاديًا تاريخيًا سنة 2020 بعد عشر سنوات من النمو المستمر. وانكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 3,4% سنة 2020. وانخفض استهلاك الأسر، الذي يمثل ما يقرب من ثلاثة أرباع الاقتصاد الأمريكي، بنسبة 3,8% مقارنة بسنة 2019. كما تراجعت استثمارات المقاولات والجماعات المحلية، في حين تراجعت الصادرات بنسبة 13,6%. لكن التأثير الأقوى كان على سوق الشغل، حيث ارتفع عدد المستفيدين من إعانات البطالة إلى ما يناهز 20 مليون شخص متم 2020.

وفي **اليابان**، انكمش الناتج الداخلي الخام بنسبة 4,6% سنة 2020، مسجلا أول انخفاض سنوي منذ سنة 2009. وقد أثر الوباء على الاستهلاك والتجارة. وتسارعت وتيرة الانكماش بعد فرض تدابير صحية وقائية في ثالث أكبر اقتصاد عالمي الذي دخل مرحلة ركود قبل بداية أزمة كوفيد-19.

وعرفت **منطقة اليورو** ركودا اقتصاديا غير مسبوق سنة 2020، حيث سجل الناتج الداخلي الخام انخفاضا بنسبة 6,3%. وأثرت إجراءات الحجر الصحي والقيود المفروضة بشكل كبير على نشاط العديد من القطاعات، كالنقل والسياحة والتموين والاستثمارات والتجارة...

وفي **ألمانيا**، أكبر اقتصادات المنطقة، انخفض الناتج الداخلي الخام بنسبة 4,6% سنة 2020، على الرغم من إجراءات الدعم الحكومي. وانهارت الصناعة التحويلية، التي تمثل ما يقرب من ربع النشاط الاقتصادي للبلاد، بنسبة 9,6%.

وفي **فرنسا**، أدت أزمة كوفيد-19 إلى انكماش غير مسبوق في النشاط الاقتصادي، حيث تقلص الناتج الداخلي الخام بنسبة 8% سنة 2020. ويعزى ذلك إلى انخفاض استهلاك الأسر بنسبة 7% والاستثمار بنسبة 9%. كما تراجعت الصادرات والواردات بنسبة 16% و12% على التوالي.

وفي **إسبانيا**، أدى الانتشار السريع للفيروس في الربع الأول من سنة 2020 إلى إنهاء فترة الانتعاش الاقتصادي المضطرد والمسجل منذ سنة 2014. وانخفض الناتج الداخلي الخام الإسباني بنسبة 10,8% سنة 2020، نتيجة انكماش نفقات الأسر بنسبة 8%، والاستثمارات بنسبة 12%، والصادرات بنسبة 20%، والواردات بنسبة 16%.

الاقتصادات الناشئة والنامية

تسببت جائحة كوفيد 19 في انخفاض النشاط الاقتصادي في البلدان الناشئة والنامية، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة. فبينما نجحت بعض الدول، مثل الصين، في احتواء الجائحة، واجهت دول أخرى مثل البرازيل والهند وجنوب إفريقيا موجات خطيرة من العدوى.

وتعرضت البلدان الناشئة والنامية لصدمات متعددة، مما فاقم من التداعيات الاقتصادية للجائحة. وبالإضافة إلى آثار الإجراءات الاحترازية الداخلية، تم تسجيل انخفاض قوي في الطلب الخارجي. وتضررت الدول السياحية بشدة من تراجع الأسفار الدولية. كما تأثرت البلدان المصدرة للنفط بالانخفاض الحاد في الأسعار. وقد انكمش الناتج الداخلي الخام للبلدان الناشئة والنامية بنسبة 2,1% سنة 2020.

وفي البلدان الآسيوية، انخفض النشاط الاقتصادي بشكل طفيف سنة 2020 وذلك بنسبة 0,8%. وقد أثبتت الصين قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمة الوبائية، مسجلة نموا مهما بنسبة 2,3%.

وانخفض الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 بنسبة 2% في البلدان الناشئة بأوروبا، وبنسبة 7% في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، وبنسبة 2,8% في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وبنسبة 1,7% في أفريقيا جنوب الصحراء.

2.2. عودة انتعاش الاقتصاد العالمي في ظل استمرار المخاطر

تحسنت آفاق النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان، خاصة المتقدمة، بفضل تدابير الدعم المعتمدة للحد من آثار الجائحة ولتعزيز الخروج السريع من الأزمة.

وقد عاد الاقتصاد العالمي إلى الانتعاش تدريجيا، حيث يرتقب أن يسجل نموا بنسبة 5,9% سنة 2021 ثم 4,9% سنة 2022، وفقًا لصندوق النقد الدولي. ولا تزال الآفاق الاقتصادية مشوبة بالشكوك ارتباطا بتطور الوضع الوبائي.

الاقتصادات المتقدمة

وسجلت الاقتصادات المتقدمة انتعاشا ملموسا خلال النصف الأول من سنة 2021، بفضل الوتيرة المتسارعة لحملات التلقيح، وانخفاض عدد الإصابات الجديدة، وتخفيف القيود الاحترازية، ومواصلة إجراءات الدعم النقدية والمالية. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5,2% سنة 2021 و 4,5% سنة 2022.

وفي **الولايات المتحدة**، يتوقع ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة 6% سنة 2021 و 5,2% سنة 2022، وفقًا لصندوق النقد الدولي. وقد انتعش النشاط الاقتصادي بشكل قوي خلال النصف الأول من سنة 2021، بفضل التقدم الكبير في حملة التلقيح، ومواصلة سياسة نقدية تيسيرية ودعم الميزانية (بما في ذلك خطة الإنعاش الاقتصادي بميزانية 1,9 تريليون دولار). ووفقًا لبنك الاحتياطي الفيدرالي، سجل الاقتصاد الأمريكي انتعاشا كبيرا، لكنه لم يتعاف تمامًا بعد من الأزمة.

ويتعين بذل مزيد من الجهود لتجاوز الإكراهات، خاصة على مستوى سوق التشغل، حيث لا تزال هناك 5 مليون وظيفة مفقودة مقارنة مع قبل الجائحة. وقد ساهمت التحويلات الحكومية في تعويض انخفاض الأجور، حيث ارتفع الدخل الفردي الإجمالي في الولايات المتحدة أثناء الوباء نتيجة لذلك. ومكنت المداخيل المرتفعة للأسر في ظل القيود المفروضة على الإنفاق من ارتفاع الادخار.

وفي **اليابان**، يتوقع بلوغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام 2,4% سنة 2021 و3,2% سنة 2022. وبدأ الاقتصاد الياباني في النمو خلال النصف الثاني من سنة 2020، بفضل دينامية الصادرات (خاصة إلى الصين) والاستهلاك ونفقات الاستثمار. ويرتقب أن ينتعش الطلب نتيجة عودة استهلاك الأسر، مدعوما بتحسن امستوى الادخار خلال فترة الحجر. ويضاف إلى ذلك اعتماد سياسة مالية ملائمة، بميزانية قياسية قدرها 976 مليار دولار برسم السنة المالية 2021، للحد من تداعيات الوباء ومواجهة ارتفاع تكاليف الحماية الاجتماعية والدفاع.

وفي **منطقة الأورو**، يتوقع أن يسجل الاقتصاد نموا قويا سنة 2021، متجاوزا مستواه على المدى البعيد. ويرتقب أن ينتعش استهلاك الأسر والاستثمار الخاص كمحركين رئيسيين للنمو، مدعومين بعودة الدينامية لسوق الشغل، ارتباطا بتحسن النشاط الاقتصادي. ومن المنتظر أن يرتفع الناتج الداخلي الخام للمنطقة بنسبة 5% سنة 2021 و 4,3% سنة 2022. حيث يتوقع تحقيق انتعاش قوي في كل من ألمانيا (3,1% سنة 2021 و 4,6% سنة 2022) وفرنسا (6,3% و 3,9%) وإيطاليا (5,8% و 4,2%) وإسبانيا (5,7% و 6,4%.

الاقتصادات الناشئة والنامية

ومن المتوقع أن تحقق الاقتصادات الناشئة والنامية نموا بنسبة 6,4% سنة 2021 و 5,1% سنة 2022، مع وتيرة جد متفاوتة من بلد لآخر.

ففي **الصين**، يرتقب أن ينمو الاقتصاد بنسبة 8% سنة 2021 و 5,6% سنة 2022. وقد عرف النشاط الاقتصادي انتعاشا سريعًا، رغم بعض التفاوت بين القطاعات وبين مكونات الطلب.

وفي **الهند**، بعد انخفاض غير مسبوق خلال السنة المالية 2020-2021 (-7,3%)، من المتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصاد الهندي إلى 9,5% في 2021-2022، مدعوما بالطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمار، قبل أن يتراجع بشكل طفيف سنة 2022-2023 (8,5%).

وفي **البرازيل**، يتوقع استئناف النمو الاقتصادي على الرغم من ارتفاع حالات العدوى والوفيات. ويرتقب أن ينتعش الناتج الداخلي الخام بنسبة 5,2% سنة 2021 وبنسبة 1,5% سنة 2022 ، مدعومًا بالتوجه الإيجابي لصادرات المنتجات الزراعية وصادرات الصناعة التحويلية (خاصة إلى الصين، الزبون الرئيسي للبرازيل).

وفي **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، يتوقع صندوق النقد الدولي نموًا بنسبة 4,1% سنتي 2021 و2022، مشيرا إلى أن التعافي سيكون بطيئًا ومتفاوتا بسبب التباين الكبير في عمليات التلقيح. وينتظر أن تستفيد الدول المصدرة للنفط من عودة الطلب العالمي القوي وارتفاع أسعار الطاقة لتعزيز نموها. وفي المقابل، يرتقب أن يتعافى النشاط الاقتصادي ببطء في البلدان الأخرى التي تعتمد بشكل كبير على القطاعات المتضررة من الأزمة الصحية، خاصة السياحة.

3.2. تباين في انتعاش المبادلات التجارية العالمية حسب المناطق

بعد الانخفاض الحاد خلال الفصل الثاني من سنة 2020، سجل حجم التجارة العالمية من السلع انتعاشا تدريجياً. وهكذا، عرفت المبادلات زيادة بانحدار سنوي بنسبة 5% خلال الفصل الأول من سنة 2021 وبنسبة 22% خلال الفصل الثاني، في الوقت الذي يتوقع أن ينتقل معدل الارتفاع إلى 10,9% في الفصل الثالث و6,6% في الفصل الأخير من السنة.

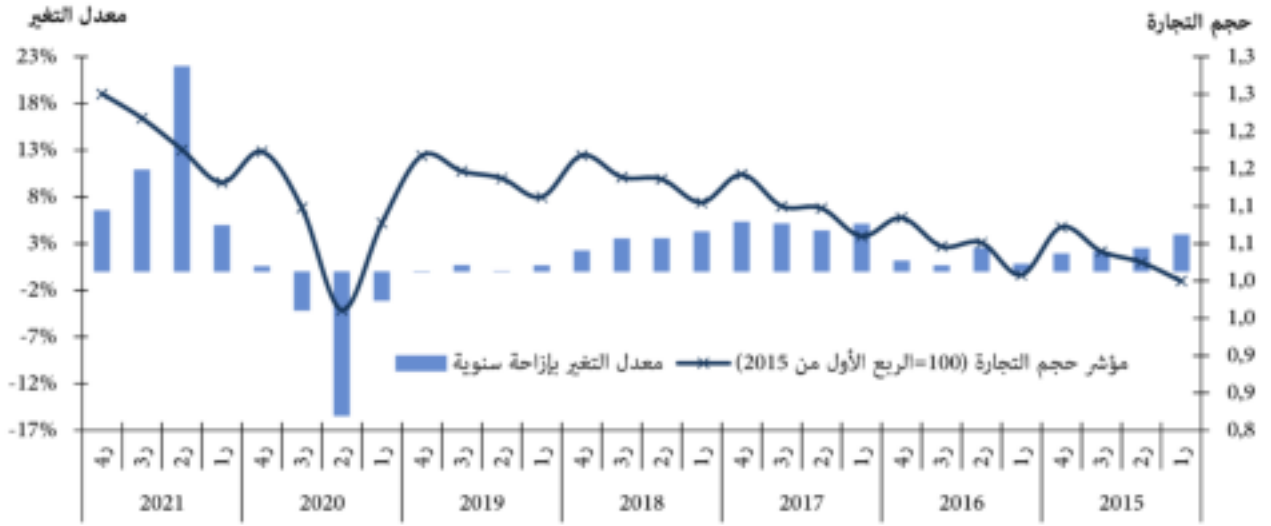

المصدر : معطيات منظمة التجارة العالمية

مبيان 12 : تطور حجم التجارة العالمية للبضائع

وقد بلغت نسبة نمو قيمة التجارة العالمية للبضائع 15,3% في الفصل الأول سنة 2021 (بانحدار سنوي) و45,2% في الفصل الثاني. ويعزى هذا التحسن بشكل رئيسي إلى المنتجات المصنعة التي انتعشت مبادلاتها بنسبة 40%.

ويُظهر تحليل الصادرات المصنعة حسب القطاعات أن صناعة السيارات وصناعة الصلب عرفت نموّا قويّا في الفصل الثاني من سنة 2021، بنسبة 101% و71% على التوالي، بينما سجل قطاعا أجهزة الكمبيوتر والأدوية زيادات بوتيرة أقل (16%).

فمن جهتها ظلت مبادلات الخدمات منخفضة مع عودة ظهور الوباء كوفيد-19 الذي استلزم اتخاذ مزيد من التدابير التقييدية في العديد من الاقتصادات. وهكذا، تراجعت المبادلات المتعلقة بالخدمات التجارية بنسبة 9% في الفصل الأول من سنة 2021، بسبب انخفاض الخدمات المتعلقة بالأسفار بنسبة 62% في حين ارتفعت فئة الخدمات الأخرى، والتي تشمل الخدمات المالية وخدمات أخرى، بنسبة 6% مقارنة مع السنة الفارطة.

وتتوقع منظمة التجارة العالمية انتعاش حجم التجارة العالمية للسلع بنحو 10,8% سنة 2021. وسيبقى هذا الانتعاش متفاوتا حسب المناطق.

وسيسجل حجم الصادرات سنة 2021 نموا بنسبة 8,7% في أمريكا الشمالية، و7,2% في أمريكا الجنوبية، و9,7% في أوروبا، و0,6% في رابطة الدول المستقلة، و7% في إفريقيا، و5% في الشرق الأوسط، و14,4% في آسيا. في حين، من المتوقع أن يزداد حجم الواردات بنسبة 12,6% في أمريكا الشمالية، و19,9% في أمريكا الجنوبية، و9,1% في أوروبا، و13,1% في رابطة الدول المستقلة، و11,3% في إفريقيا، و9,3% في الشرق الأوسط، و10,7% في اسيا.

وبالنسبة لسنة 2022، تتوقع منظمة التجارة العالمية نمو حجم تجارة السلع بنسبة 4,7% غير أن هذه التوقعات يمكنها أن تتأثر بفعل موجات جديدة من العدوى بكوفيد-19 وكذا ظهور متحورات أكثر ضراوة.

4.2. توقعات غير مؤكدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بنسبة 35% سنة 2020، حيث تراجعت من 1.500 مليار دولار سنة 2019 إلى 1000 مليار دولار. وأدت عمليات الإغلاق الشامل التي فُرضت إثر جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، وكذا الركود الاقتصادي المحتمل، إلى قيام الشركات متعددة الجنسيات بإعادة تقييم خططها الاستثمارية.

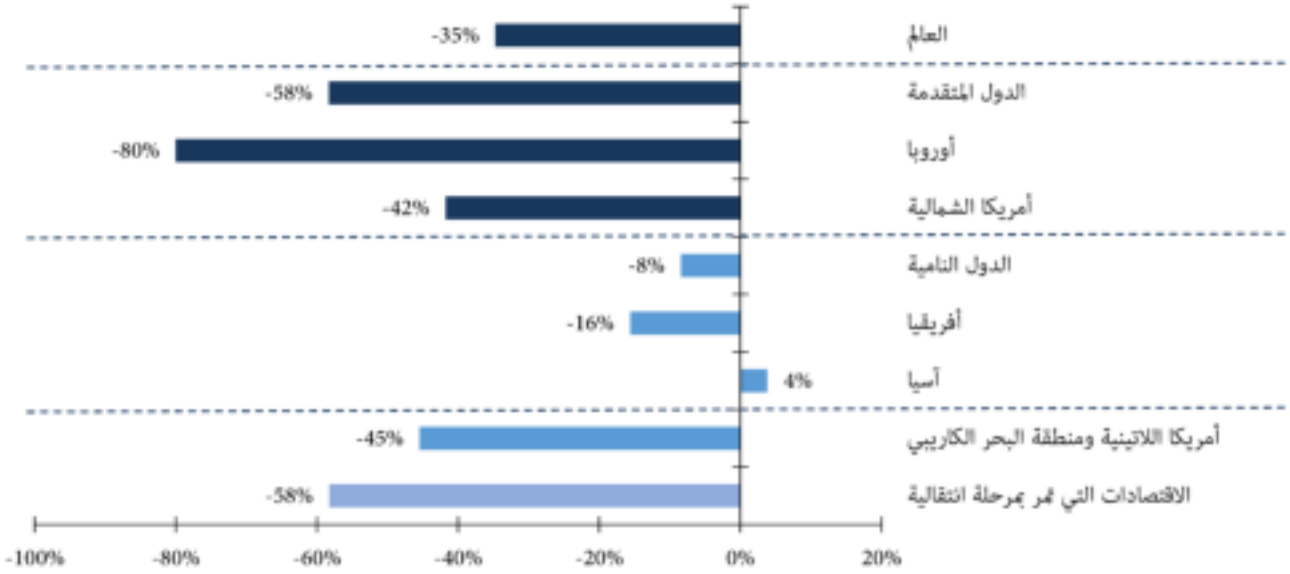

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مبيان 13 : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي والاقليمي لسنة 2020 (مليار دولار)

ويهم هذا الانخفاض الدول المتقدمة على وجه الخصوص، حيث تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 58%، لتسجل 312 مليار دولار سنة 2020، مما أدى إلى انخفاض حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى 31%، مقابل حوالي 50% سنة 2019. وعرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية تراجعا أقل حدة (8%-)، حيث سجلت 662,5 مليار دولار، ويرجع ذلك أساسا إلى التدفقات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر نحو آسيا. ونتيجة لذلك، شكلت الاقتصادات النامية ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، مقابل النصف تقريبا سنة 2019.

على المستوى الاقليمي، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أوروبا بنسبة 80%، ونحو أمريكا الشمالية بنسبة 40%. وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 58%، بينما كان الانخفاض متفاوتا في المناطق النامية: بنسبة 45% في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وبنسبة 16% في أفريقيا. وبالمقابل، ارتفعت التدفقات باتجاه آسيا بنسبة 4%، حيث شكلت شرق آسيا أول منطقة مضيفة للاستثمارات الأجنبية واستحوذت على نصف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي سنة 2020. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت عدد المشاريع الجديدة المعلن عنها في الدول النامية بنسبة 42% وتراجعت عمليات تمويل المشاريع الدولية، المهمة بالنسبة للبنيات التحتية، بنسبة 14%.

وحسب الدول، تظل الولايات المتحدة الأمريكية (156 مليار دولار) أول دولة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2020. وتليها أربع دول صاعدة، وهي الصين (149 مليارًا) وهونغ كونغ (119 مليارًا) وسنغافورة (62 مليار) والهند (64 مليار). وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو الخارج، أصبحت الصين أكبر مستثمر أجنبي في العالم، تليها لوكسمبورغ واليابان.

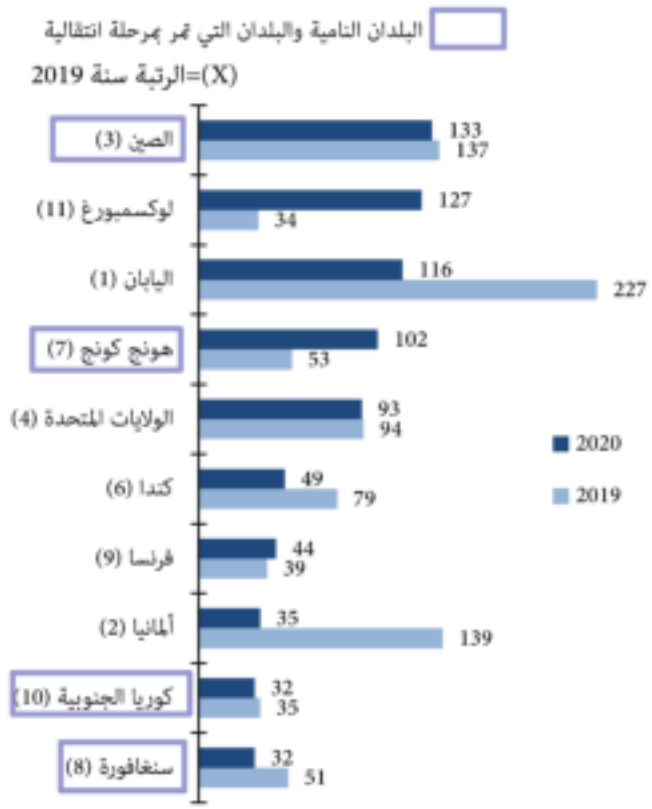

التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر بمليارات الدولارات :
الدول العشر الأوائل المستثمرة

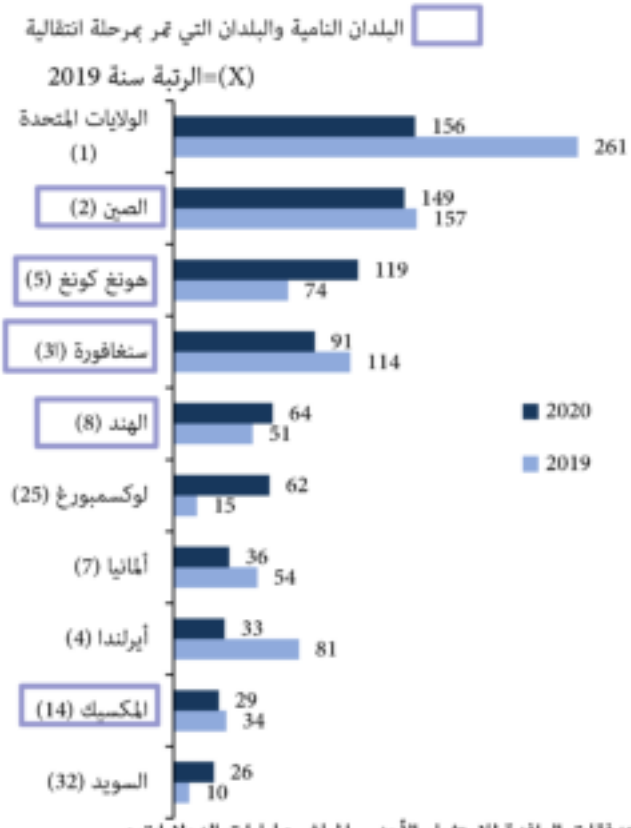

التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر بمليارات الدولارات :
الدول العشر الأوائل المستقبلة

المصدر : معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 14 : الدول العشر الأوائل المستثمرة والدول العشر الأوائل المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه أفريقيا بنسبة 16% سنة 2020، لتسجل 40 مليار دولار، متأثرة بالتداعيات الاقتصادية للوباء، إلى جانب انخفاض أسعار السلع الأساسية، خاصة المحروقات. وقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل حاد في جميع أنحاء القارة، باستثناء أفريقيا الوسطى التي عرفت ارتفاعا للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4% سنة 2020، مسجلة 9,2 مليار دولار، بسبب ارتفاع التدفقات الوافدة إلى جمهورية الكونغو (بنسبة 19%، لتسجل 4 مليارات دولار).

وشهد شمال أفريقيا أكبر انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (-25%) ويعزى هذا إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية بمصر بنسبة 35%، التي تعتبر أول دولة مستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا. ويحتل المغرب المرتبة الثامنة أفريقيا من حيث جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2020، بعد مصر (5,8 مليار دولار) والكونغو (4 مليارات) وجنوب أفريقيا (3,1 مليار) وأثيوبيا (2,4 مليار) ونيجيريا (2,4 مليار) والموزمبيق (2,3 مليار) وغانا (1,9 مليار).

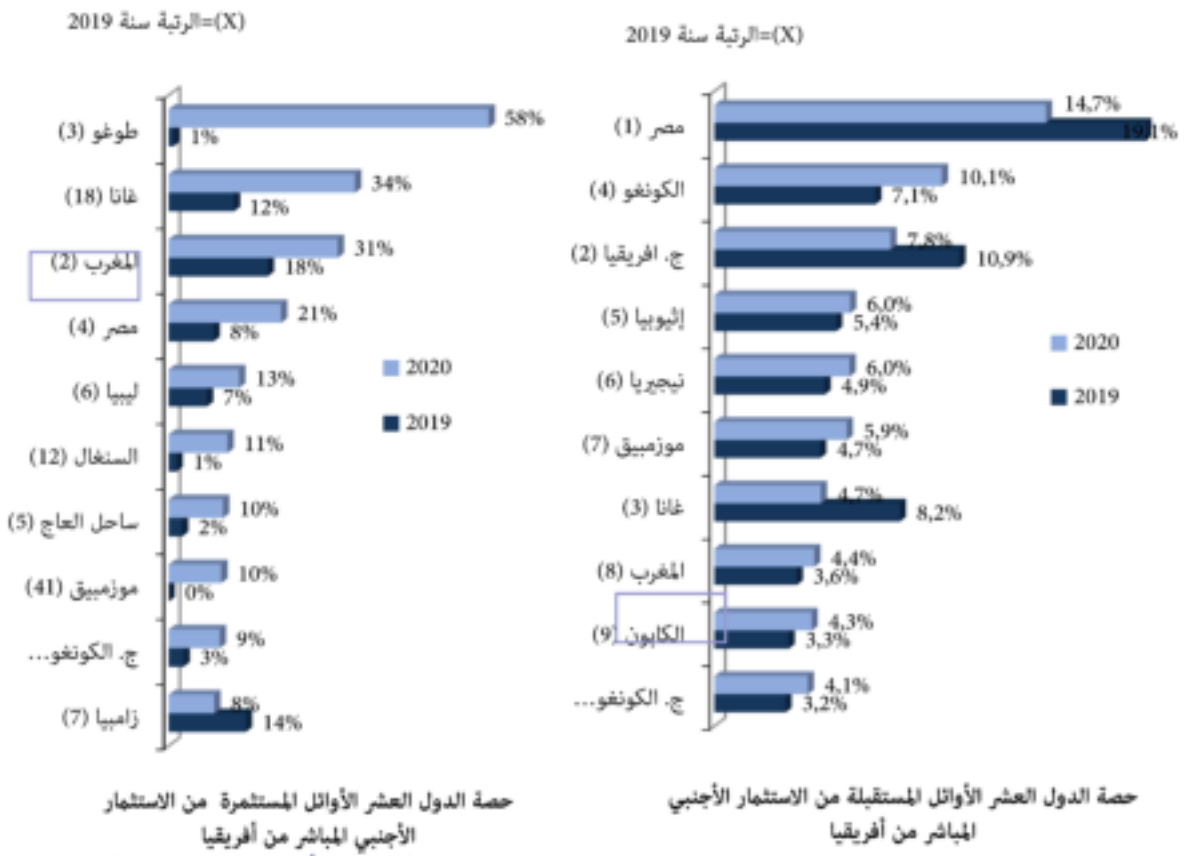

المصدر : معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 15 : الدول العشر الأوائل المستثمرة و المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا

وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من أفريقيا بمقدار الثلثين سنة 2020، لتصل إلى 1,6 مليار دولار، مقابل 4,9 مليار دولار سنة 2019. وتعتبر الطوغو أول دولة افريقية مستثمرة في الخارج (931 مليون دولار)، حيث كانت استثماراتها موجهة بشكل كبير إلى دول أفريقية أخرى. وتعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من غانا (542 مليون دولار) والمغرب (492 مليون دولار) مهمة أيضًا، على الرغم من انخفاضها بنسبة 8% و45% على التوالي مقارنة بسنة 2019. وبالتالي، يعد المغرب ثالث دولة أفريقية مستثمرة في الخارج سنة 2020، بعد الطوغو (931 مليون دولار) وغانا (542 مليون دولار). في المقابل، كانت الاستثمارات الأجنبية الواردة من جنوب إفريقيا، التي تعتبر مستثمرا رئيسيا تقليديًا، سلبية (-2 مليار دولار)، حيث استرجعت الشركات متعددة الجنسيات في جنوب إفريقيا رأسمال من الدول الأخرى.

ووفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يتوقع أن يصل الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى أدنى مستوى له سنة 2021، مع وجود احتمال للتعافي بنسبة تتراوح بين 10 إلى 15%. وستبقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة أقل بنحو 25% من مستوياتها لسنة 2019. ويبقى الانتعاش المتواضع نسبيًا في توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنة 2021 رهينا بإمكانية الحصول على اللقاحات، وظهور طفرات فيروسية وعودة استئناف القطاعات الاقتصادية لنشاطها.

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 16 : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وتوقعاته للفترة 2021 - 2022

وتشير التوقعات الحالية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى ارتفاع آخر سنة 2022 سيؤدي، حسب الحد الأقصى للتوقعات، إلى عودة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات سنة 2019. وتتوقف التوقعات غير المؤكدة على وتيرة الانتعاش الاقتصادي واحتمال اندلاع موجة جديدة من الوباء.

وعلى الرغم من أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يتوقع نموا للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا سنة 2021، إلا أن الانتعاش الاقتصادي الطفيف وبطء برنامج توزيع اللقاحات قد يقلصان من حجم انتعاش الاستثمار. ومن المتوقع أن يعرف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القارة الافريقية نموا بنسبة 5% فقط سنة2021، وهو أقل من معدلات النمو المتوقعة على مستوى العالم وفي الدول النامية.

ومن شأن الزيادة المتوقعة في الطلب على المواد الخام، والفرص الجديدة المتعلقة بإعادة هيكلة سلاسل القيم العالمية، والموافقة على المشاريع الرئيسية والانتهاء الوشيك لبروتوكول الاستثمار المستدام لاتفاقية المنطقة الإفريقية للتجارة الحرة أن يؤدي إلى زيادة أكبر في الاستثمار بإفريقيا بحلول سنة 2022.

الفصل الثالث: تداعيات أزمة كوفيد-19 على المغرب: انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي مع ظهور بوادر انتعاش في الأفق

على غرار البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، تضرر الاقتصاد الوطني في عام 2020 بآثار جائحة كوفيد-19. وقد أثرت إجراءات الحجر الصحي سلبًا على نشاط المقاولات، مما قلص من الطاقة الإنتاجية وأدى إلى تراجع مناصب الشغل في القطاعات التي تأثرت بشدة بالأزمة.

ومما زاد من حدة وتفاقم هذه الأزمة، الظروف المناخية غير الملائمة التي عرفتها بلادنا للسنة الثانية على التوالي، حيث انخفض معدل التساقطات المطرية بنسبة 30% مقارنة بمتوسط الثلاثين سنة الماضية، مما كان له تأثير سلبي على القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

لقد كلفت الاقتصاد الوطني هذه الأزمة الصحية المصحوبة بالجفاف، وما تلاها من تداعيات عديدة، نحو 9 نقاط مئوية من نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2020، حيث تشير معطيات الحسابات الوطنية المؤقتة إلى انكماش الناتج الداخلي الخام بنسبة 6,3% بالأسعار الثابتة، بعد زيادة قدرها 2,6% سنة 2019.

وبالرغم من ذلك، مكنت آليات الدعم التي تم وضعها (التدابير وخطة الانعاش) من التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة على المستويين الوطني والجهوي. ولولا هذه التدابير لبلغ انكماش نمو الناتج الداخلي الخام واتساع التفاوتات الاجتماعية والمجالية مستويات جد مقلقة.

ويبدو أن عودة انتعاش النشاط الاقتصادي قد تأكدت في سنة 2021، بفضل التقدم المحرز في مجال التلقيح والآثار الإيجابية لخطة الانعاش التي تم اتخاذها، فضلا عن تحسن النمو لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة.

وهكذا، من المتوقع أن يعرف الاقتصاد الوطني انتعاشا ملموسا برسم سنة 2021، مع تسجيل معدل نمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 5,6%. ومن شأن هذا النمو أن يغطي تقريبا فجوة الإنتاج المسجلة في سنة 2020 وأن يساهم تدريجيا في تحسن المجاميع الماكرو-اقتصادية الرئيسية.

1.3. تداعيات قطاعية غير متطابقة نجمت عنها تباينات في وتيرة العودة إلى معدلات النمو الطبيعية

بعدما شهدت سنة 2020 انكماشا حادا في النشاط الاقتصادي تحت تأثير صدمة العرض (اضطراب سلاسل التوريد، وتقييد الشحن والتنقل، وتدابير الحجر الصحي...) والطلب (انخفاض كبير في طلب أسواق التصدير الرئيسية مع تقلص الطلبيات، وانخفاض الاستهلاك بعد تدابير الحجر الصحي ...)، يشير تطور المؤشرات القطاعية برسم 2021 إلى بوادر انتعاش همت جل قطاعات الاقتصاد بنسب متباينة.

وعلى ضوء حدة التداعيات المسجلة سنة 2020، تشير التوقعات القطاعية لسنة 2021 إلى بروز ثلاثة مسارات للانتعاش:

- **دينامية الانتعاش الجزئي** التي تهم القطاعات المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية والمعتمدة على الطلب العالمي والتي تأثرت بحدة بالأزمة الصحية سنة 2020. ويظهر انتعاش هذه القطاعات التي تمثل 30% من إجمالي القيمة المضافة مسارات متباينة في وتيرة العودة إلى مستويات النمو ما قبل الأزمة. ففي الوقت الذي تشهد فيه أنشطة التصدير للمهن العالمية للمغرب انتعاشًا ملحوظا (+ 25,5% من صادرات السيارات في نهاية غشت 2021، +23,6% لصادرات النسيج والملابس، + 34,2% للإلكترونيك وصناعة الطيران، +7,8%)، لم تستعد بعد بعض الأنشطة ديناميتها لمرحلة ما قبل الأزمة

كالسياحة (-17,6% من عائدات السياحة متم غشت) والتي أثرت على أداء قطاع النقل في شقه المرتبط بالنقل الجوي (29% من القيمة المضافة للقطاع.

- **دينامية الانتعاش الكلي** التي تهم الأنشطة المحلية التي تأثرت بأقل حدة بآثار الأزمة أو تلك التي تأثرت بالظروف المناخية لسنة 2020. هذه الأنشطة التي تمثل 42% من إجمالي القيمة المضافة تهم، على وجه الخصوص، الفلاحة، والبناء، والكهرباء والماء، والاتصالات وكذلك الأنشطة المالية. وتُظهر بالفعل مؤشرات النشاط لهذه القطاعات انتعاشًا واضحًا كما يتضح من خلال مبيعات الأسمنت (+19,3% متم غشت 2021)، واستهلاك الكهرباء (+ 6,4% متم غشت)، وارتفاع حضيرة الإنترنت والهاتف المحمول (+15,1% و +8,2% متم يونيو على التوالي)، وزيادة القروض الممنوحة للقطاع غير المالي (+2,9% متم غشت).
- **دينامية تعزيز الصمود في مواجهة صدمة 2020** وتهم 31% من إجمالي القيمة المضافة تشمل كل من القطاعات العمومية (الصحة والتعليم، والإدارة)، وأنشطة إنتاج السلع الأساسية في سياق الأزمة كالصناعات الغذائية والصناعات الدوائية، حيث تعززت صادراتها في نهاية غشت بنسبة +8,8% و +27% على التوالي. فضلا عن أنشطة التصدير التي يحظى فيها المغرب بالريادة على المستوى العالمي (الصناعة الاستخراجية ومشتقات الفوسفاط) حيث سجلت زيادة مهمة في صادرات الفوسفاط ومشتقاته بنسبة 42,2% عند متم غشت 2021.

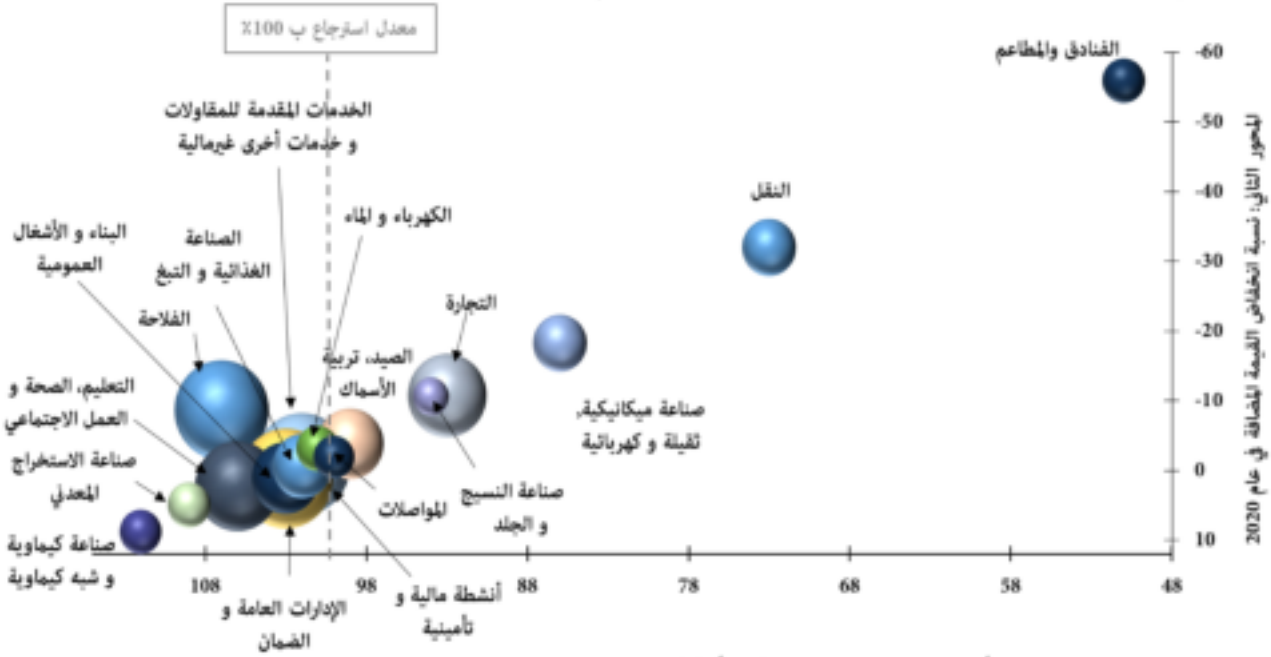

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 17 : التوقعات القطاعية لسنة [2] 2021 : انتعاش بنسب متباينة حسب القطاعات

2.3. آفاق إجابية ومتفاوتة لنمو جهات المملكة

حسب التوقعات، ستهم الآفاق الإيجابية للنمو لسنة 2021، خصوصا مع العودة التدريجية إلى الوضع الطبيعي واستعادة الثقة لدى الفاعلين، بالإضافة إلى سنة فلاحية استثنائية، جميع جهات المملكة ولو بنسب متفاوتة. وتظل آفاق النمو الاقتصادي للجهات

[2] تستند التوقعات القطاعية لسنة 2021 إلى المعطيات الظرفية المسجلة إلى حدود شهر غشت 2021 حسب القطاع

مرتبطة بدرجة تنوع النسيج الإنتاجي المحلي، واندماجه في سلاسل القيمة العالمية أو حتى مستوى اعتماد كل جهة على القطاعات التي لم تستطع بعد أن تتعافى من آثار الأزمة، خاصة السياحة والنقل. وهكذا تم فرز ثلاث مجموعات من الجهات:

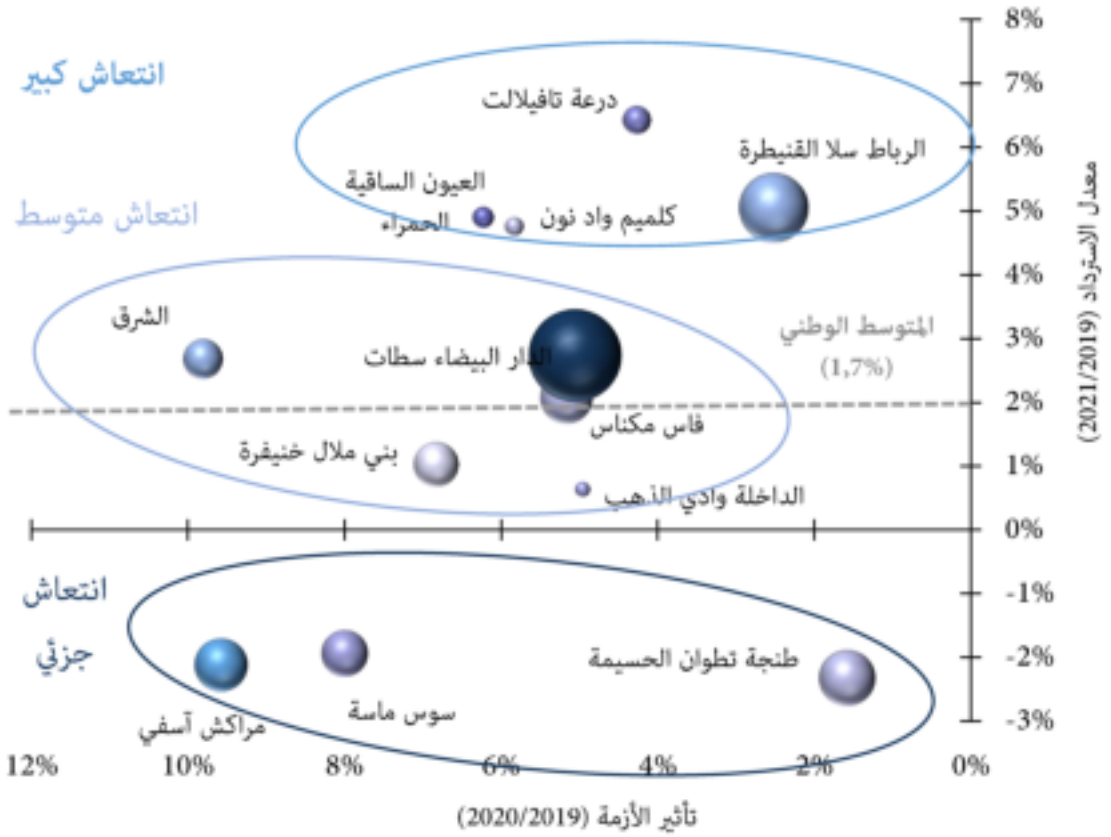

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 18 : آفاق نمو الجهات خلال سنة 2021

جهات موسومة بانتعاش اقتصادي ملحوظ مقارنة بمستوى ما قبل الأزمة

سيكون أهم معدل آفاق للتعافي سنة 2021 من نصيب جهة درعة تافيلالت بنسبة ستتجاوز6,4% مقارنة بمستوى سنة 2019. ويعزى هذا التحسن بشكل أساسي إلى قطاعات العقار والإيجار والخدمات المقدمة للمقاولات بمساهمة 2,7 نقطة مئوية في معدل نمو الجهة (أي ما يعادل 742 مليون درهم من إجمالي 1743 مليون درهم) ويليها قطاع التعليم والصحة والعمل الاجتماعي (بنقطتين) ثم الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي (1,9 نقطة) وبدرجة أقل قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري (0,4 نقطة).

وتشير التوقعات أن جهة الرباط سلا القنيطرة ستحتل المرتبة الثانية بمعدل انتعاش قدر ب 5% من قيمتها المضافة سنة 2021، بفضل مساهمة قطاع العقار والإيجار والخدمات المقدمة للمقاولات بحصة 1,9 نقطة، والإدارة العمومية والضمان الاجتماعي بحصة 1,7 نقطة و1,1 نقطة لقطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري.

فيما يتوقع أن تسجل جهة العيون الساقية الحمراء خلال سنة 2021 مستوى أعلى بنسبة 4,9% لقيمتها المضافة مقارنة بسنة 2019. ويعزى هذا الأداء بشكل أساسي إلى قطاعي الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 2,3 نقطة والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي (1,3 نقطة) والعقار والإيجار والخدمات المقدمة للمقاولات (1,1 نقطة).

كما ستكسب جهة كلميم واد نون 4,7 نقطة إضافية إلى قيمتها المضافة لسنة 2019. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى قطاعات الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي (3,5 نقطة) والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي (1,4 نقطة).

إطار 2: مقاربة تقييم الأثر الجهوي المبني على جدول المدخلات والمخرجات (TES) البين جهوي

تم تطوير هذه المقاربة في إطار شراكة مع البنك الدولي وبدعم من قسم الاقتصاد بجامعة ساو باولو. وتهدف إلى تقييم تأثير الأزمة الصحية على الجهات في سنة 2020 وكذلك آفاق الانتعاش سنة 2021. ويستند إلى "منهجية السحب الافتراضي الجزئي" «The partial hypothetical extraction approach» المطبقة على جدول المدخلات والمخرجات البين جهوي. ويعتمد مبدأه على إزالة جزئية لقطاع أو كتلة اقتصادية من المنظومة وإجراء مقارنات بين السيناريو الأساسي (قبل السحب) والسيناريو الافتراضي.

ولقياس آثار الصدمات على العرض القطاعي، تستند التقديرات إلى تطور القيمة المضافة القطاعية بالأسعار الجارية والتشغيل سنة 2020. ولقياس آفاق الانتعاش لسنة 2021 تم استعمال نفس المنهجية المعتمدة سابقًا بناء على سيناريو خطي لنتائج الحسابات القومية القطاعية للربع الأول من سنة 2021 وتطور السكان النشيطين المشتغلين حسب الجهات للنصف الأول من سنة 2021.

جهات ذات مستوى تعافي مواز للمعدل الوطني

بالنسبة لجهة الدار البيضاء سطات، التي تعد المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، فإن القيمة المضافة لسنة 2021 ستتجاوز قيمتها لسنة 2019 بنسبة 2,7%. وتعزى هذه النتيجة أساسا إلى قطاع الصناعة الغذائية والتبغ بنحو 2,4 نقطة مئوية، والإدارة العمومية والضمان الاجتماعي (نقطة واحدة) والعقار والإيجار والخدمات المقدمة للمقاولات (0,8 نقطة). ومقابل ذلك، ستتأثر دينامية الاقتصاد بالجهة بتباطؤ القطاعات التي لا تزال لم تستعد مستوى نشاطها لما قبل الأزمة. وهكذا سيتم تسجيل انخفاض في القيمة المضافة القطاعية بالجهة تحت تأثير الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية بنحو -1,5 نقطة والنقل (ناقص نقطة).

فيما يخص جهة الشرق، ستحقق انتعاشًا يقارب 2,7%، متأتيا بشكل أساسي من قطاعات الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي 1,9 نقطة، والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي (1,2 نقطة) والعقار والإيجار والخدمات المقدمة للمقاولات (نقطة واحدة).

موازاة مع ذلك، في سنة 2021، ستتجاوز جهة فاس مكناس قيمتها المضافة لسنة 2019 بنسبة 2,1%، وهو ما يعتبر وضعا مشابها نسبيا لنظيره على المستوى الوطني (1,7%). حيث يتموقع قطاع الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي في صدارة القطاعات الأكثر مساهمة في هذا التعافي بحصة 1,3 نقطة، يليه قطاع التعليم والصحة والعمل الاجتماعي (1,1 نقطة). وموازاة مع ذلك، من المتوقع أن يساهم قطاع الفنادق والمطاعم والنقل بشكل سلبي في هذا التعافي بنسبة -1,2 نقطة و -0,9 نقطة على التوالي.

أما بالنسبة لجهة بني ملال خنيفرة، فمن المتوقع أن تسجل انتعاشاً بنسبة 1% متأتية بشكل رئيسي من قطاعي الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي (1,1 نقطة) والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي (0,9 نقطة).

كما يتوقع أن ينمو اقتصاد جهة الداخلة وادي الذهب سنة 2021 بنسبة 0,6% مقارنة بسنة 2019، ويعزى ذلك إلى قطاع الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي بنقطة مئوية واحدة وأنشطة العقار والإيجار والخدمات المقدمة للمقاولات. فيما سيتباطأ هذا الانتعاش جزئيا بسبب تراجع القطاع الأولي (-1,8 نقطة مئوية) وقطاع النقل (-0,9 نقطة مئوية).

جهات ذات مستوى تعافي جزئي بعد الأزمة

ستستمر جهة طنجة تطوان الحسيمة في المعاناة من الآثار السلبية للأزمة سنة 2021 مع تراجع في القيمة المضافة بنسبة -3,2% مقارنة بسنة 2019. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الصناعات الميكانيكية والمعدنية والصناعية بناقص نقطتين، والفنادق والمطاعم بـنحو -1,8 نقطة والتجارة (-1,1 نقطة) والنقل (-0,8 نقطة). في حين سيساهم كل من قطاع الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي وقطاع التعليم والصحة والعمل الاجتماعي في الحد من هذا التراجع بمقدار +1,1 نقطة و +0,8 نقطة على التوالي دون أن تتمكن من تعويض خسائر القطاعات الأخرى.

كما ستسجل جهة مراكش آسفي انكماشًا بنسبة 2,1% من قيمتها المضافة خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2019، بسبب هيمنة قطاع الفنادق والمطاعم على اقتصاد هذه الجهة، وهو القطاع الذي لم يتعاف بعد من آثار الأزمة نظرا لاستمرار القيود الصحية. وبالتالي، سيساهم هذا القطاع في انخفاض القيمة المضافة للجهة بنحو -5,6 نقطة مئوية، يليه قطاع النقل (-0,9 نقطة) والتجارة (-0,5 نقطة).

فيما يتعلق بجهة سوس ماسة، ستسجل قيمتها المضافة مستوى أقل بنسبة 1,9% مقارنة بسنة 2019. وعلى غرار جهة مراكش آسفي، يعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة تصل إلى 4,1 نقطة مئوية، وكذلك إلى قطاع النقل (-0,8 نقطة) والتجارة (-0,6 نقطة).

3.3. تداعيات اجتماعية قوية، ألقت بظلالها وبشدة على الفئات الهشة المتضررة من الأزمة

في ظل التأثير المشترك للأزمة الصحية المرتبطة بـكوفيد-19 والظروف المناخية الصعبة التي طبعت الموسم الفلاحي، شهدت سنة 2020 تدهورا[3] حادا في سوق الشغل اتسم بفقدان عدد كبير من مناصب الشغل. حيث ارتفع معدل البطالة بـ 2,7 نقطة منتقلا من 9,2% إلى 11,9% سنة 2020. وذلك نتيجة فقدان 432 ألف منصب شغل خلال سنة 2020 مقابل إحداث 165 ألف منصب سنة 2019.

وعلى عكس ذلك، عرفت وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثاني من سنة 2021، وهي فترة تميزت بتخفيف القيود الاحترازية المرتبطة بوباء كوفيد-19 وظروف مناخية مواتية لاستئناف النشاط الفلاحي، تحسنا ملحوظا انعكس إيجابا على سوق الشغل على المستوى الوطني.

وقد أبرزت نتائج البحث الوطني حول التشغيل خلال الفصل الثاني من سنة 2021 خلق 405.000 منصب شغل، نتيجة إحداث 414.000 منصب بالوسط القروي وفقدان 9.000 منصب بالوسط الحضري، مقابل فقدان 589.000 خلال نفس الفصل من السنة الفارطة.

وحسب نوع الشغل، تم إحداث 215.000 منصب شغل مؤدى عنه مقابل فقدان 264.000 منصب شغل السنة الماضية على الصعيد الوطني. وعرف الشغل غير المؤدى عنه (يشكل المساعدون العائليون 97% منه)، من جهته، خلق 190.000 منصب، نتيجة إحداث 195.000 منصب في الوسط القروي وفقدان 6.000 منصب في الوسط الحضري.

وحسب الأنشطة القطاعية، أحدث قطاع "الفلاحة والغابة والصيد"318.000 منصبا، ما بين الفصل الثاني من سنة 2020 ونفس الفترة من سنة2021، مقابل فقدان 477.000 منصب شغل السنة الفارطة. كما أحدث قطاع "البناء والأشغال العمومية" 108.000 منصبا مقابل فقدان 9.000 منصب شغل، في حين خلق قطاع "الخدمات" 40.000 مقابل فقدان 30.000 منصب خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وقد فقد قطاع "الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية" 53.000 منصب مقابل فقدان 69.000 منصب السنة الماضية.

وبالرغم من هذا التحسن الإيجابي في خلق مناصب الشغل، ارتفع معدل البطالة، منتقلا من 12,3% إلى 12,8% ما بين الفصل الثاني من سنة 2020 ونفس الفصل من سنة2021، وذلك بالموازاة مع ارتفاع حجم العاطلين بنسبة 9%.

وعلى العموم، تعكس مناصب الشغل المحدثة الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة منذ بداية الأزمة الصحية المرتبطة بـكوفيد-19. وقد ساعدت هذه الجهود في التخفيف من الآثار السلبية للوباء، خاصة خلال السنة الماضية، والتي نجم عنها فقدان مهم لمناصب الشغل وتأجيل العديد من برامج التشغيل.

الفصل الرابع: التوجهات الدولية الكبرى الجديدة لما بعد الازمة الصحية العالمية

تسارعت وتيرة التحولات التي ميزت المشهد الاقتصادي العالمي خلال السنوات الأخيرة بشكل حاد، تحت تأثير الاضطراب الناجم عن الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19، حيث تنذر البيانات الجديدة، التي ظهرت في أعقاب هذه الأزمة، بتحولات اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية وثقافية وبيئية كبرى، مما أسفر عن بروز العديد من المخاطروكذلك العديد من الفرص.

[3] مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثاني من سنة 2021.

وسيتميز عالم ما بعد كوفيد 19على وجه الخصوص، بإعادة تشكيل سلاسل القيم العالمية في اتجاه تعزيزها اقليميا، كما ستصبح الدولة فاعلا رئيسيا في تنظيم وتحفيز النشاط الاقتصادي، وسيساعد كذلك على تسريع التحول البيئي، وسيمكن من تطوير عملية الرقمنة بشكل غير مسبوق.

1.4. نحو تعزيز التوجه الاقليمي لسلاسل القيم العالمية (اختزال/تقليص المسار)

تسببت جائحة كوفيد-19 في اضطراب خطير على مستوى عمل سلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم. حيث أثارت الصدمة المزدوجة للعرض والطلب، بعد توقف النشاط الاقتصادي في كل انحاء العالم، تساؤلات مهمة حول أهمية واستدامة استراتيجيات العولمة القائمة على تقسيم عملية الإنتاج وتنويع مصادر التوريد من أجل تحسين التكاليف وتعزيز المزايا التنافسية.

فقد أدى تطور سلاسل القيم العالمية إلى تشجيع تكوين الثروة وتقوية الترابط بين الاقتصادات. غير أنه، في حالة الصدمات الخارجية الواسعة النطاق، الشبيهة بصدمة الأزمة الوبائية العالمية، أدت التكلفة التي يسببها هذا الشكل من تنظيم الإنتاج، من حيث الاعتماد على الخارج، إلى ظهور مطالب بالسيادة، خاصة بالنسبة لبعض المنتجات في القطاعات الحيوية مثل قطاع الأدوية وصناعة الأغذية وكذا بعض المكونات مثل المعالجات الدقيقة (*micro-processeurs*) والبطاريات الكهربائية.

وهكذا، اتخذ النقاش حول عمليات الترحيل داخل الدول المتقدمة نطاقًا غير مسبوق في سياق الأزمة الوبائية الاخيرة. وبالإضافة إلى الاهتمام بالحفاظ على الوظائف في هذه البلدان وتأمين مصادر التوريد، أصبحت المحافظة على السيادة في هذه الآونة ضرورة قصوى كخيار أساسي ضمن استراتيجياتها للانفتاح على العالم.

فعلى سبيل التوضيح، يسلط النقاش في أوروبا الضوء على إعادة ترحيل الأنشطة الاقتصادية لاعتبارين رئيسيين، وهما تقوية أمن توريد المنتجات ذات الأهمية القصوى لصحة الإنسان وسلامته (المنتجات الصيدلانية والطبية)؛ وحماية السيادة التكنولوجية بما يتماشى مع أهداف "الصفقة الخضراء" *(Green Deal)*.

وعلى المدى الطويل، يتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حدوث تحول عميق في سلاسل القيم العالمية من شأنه أن يخل بمحيط التجارة والاستثمار العالميين. وسيكون هذا التحول نتيجة لثورة صناعية جديدة، تعمل على ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة والتي تعتمد على الاستثمار في الاقتصادات الخضراء والزرقاء، وكذا العودة الى ظهور القومية الاقتصادية، التي من شأنها أن تؤسس لسلاسل إنتاج ذات مسار أقصر.

وهكذا، فان تقليص مسار سلاسل القيم العالمية الذي يلوح في الأفق يوفر بالنسبة للمغرب فرصًا غير مسبوقة، فالموقع الاستراتيجي لبلادنا، على مفترق طرق الأسواق الرئيسية، وكذا مكانته كمحور بحري ومنصة لوجستيكية للنقل والتخزين، بالإضافة إلى دينامية التحول التي يعرفها نظامه الإنتاجي، كلها عوامل تضع المغرب في موقع مميز لاستقبال جزء مهم من الأنشطة الاقتصادية المرحلة في صناعة السيارات والطيران وقطاع الأدوية والصناعات الزراعية.

2.4. نحو تعزيز دور الدولة الوقائي والاستراتيجي

لقد تعزز دور الدولة الوقائي والاستراتيجي منذ بدء أزمة كوفيد-19، ويتضح ذلك من خلال حجم تدابير الدعم التي اتخذتها الدول لصالح الأسر والمقاولات خلال الأزمة، ومخططات الإقلاع التي تم اعتمادها لإنعاش النشاط الاقتصادي على أسس متينة ودائمة.

وهكذا، فقد قامت جميع الدول، بما فيها الدول الأكثر تحرراً، بتطبيق تدابير دعم غير مسبوقة للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية. ويتعلق الأمر بالتدابير التي تم اتخاذها للحفاظ على القدرة الشرائية للأسر (المساعدة المباشرة للطبقات الاجتماعية الهشة، والبطالة الجزئية، ...)، ولدعم المقاولات (تعزيز أنظمة الضمان، وتخفيض التكاليف الاجتماعية، ومساهمة الدولة في المقاولات الاستراتيجية التي تواجه صعوبات، وتمديد الآجال النهائية لدفع الضرائب، وخلق صناديق للتضامن، ...). ومن جانبها، دعمت البنوك المركزية الاقتصادات عن طريق ضخ السيولة والحفاظ على أسعار الفائدة في مستويات منخفضة تاريخيا.

وتواصلت هذه المجهودات من خلال تنفيذ مخططات للإقلاع تهدف إلى الاستئناف السريع للنشاط الاقتصادي، سواء من خلال سياسات الاستثمار العمومي، أو التدابير الهادفة لتشجيع التوظيف، أو التخفيضات الضريبية للأسر والشركات، أو حتى اعتماد تدابير محددة لصالح قطاعات معينة تأثرت بشدة من جراء الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعطاء الأولوية للإنفاق على حملات الصحة والتلقيح أخذا بعين الاعتبار تطور الوضع الوبائي.

ومن أجل تمويل كل هذه الإجراءات، شرعت بعض الدول في عمليات اقتراض خارجية ضخمة تهدف إلى التخفيف من آثار الوباء، مما أدى الى ارتفاع الدين العمومي الى مستويات عالية جدا، التي من شأنها أن تؤثر على استدامته على المدى المتوسط والطويل. وبحسب دراسة أجرتها مجموعة "*Janus Henderson*" البريطانية، فقد ارتفع الدين العمومي على المستوى العالمي بنسبة 17,4٪، ليبلغ 62.500 مليار دولار سنة 2020. وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين أكثر من نصف الاقتراض العمومي الجديد سنة 2020. كما اقترضت الحكومات في جميع أنحاء العالم ما يعادل ثمان سنوات من القروض لمكافحة الوباء العالمي. كما عانت الكثير من هذه الدول من خفض التصنيف الائتماني لديونهم السيادية منذ مارس 2020، مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف إعادة التمويل.

ومن المتوقع أن يظل تدخل الدولة قوياً خلال السنوات القليلة القادمة. وتعد الخيارات التي اتخذتها الحكومات المختلفة حاسمة بشكل خاص في تعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية، ودعم إمكانات النمو على المدى الطويل، وتسريع التحول البيئي. وفي هذا السياق، فان التوجه نحو الرأسمالية الخضراء والسياسات التي تدمج الأولويات البيئية والمناخية من شأنه أن يدعم نشاط الميزانية من خلال الاستثمار العمومي ويمكن من انتقال النظم الإنتاجية نحو المزيد من الاستدامة.

ومن أجل الرفع من مردودية الاستثمار العمومي وتحقيق فعاليته الاقتصادية والاجتماعية، يتوجب تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الكفيلة بتسهيل عملية إعادة توزيع الموارد وتحسين آفاق النمو. ولتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المتكررة والمتوالية، ينبغي أن يكون كل من قطاعي الصحة والحماية الاجتماعية على رأس الأولويات، وذلك من خلال تطوير قدرات التدخل لدى السلطات العمومية (الموارد البشرية، البنية التحتية، المعدات، ...) على المستوى الوطني والترابي.

وتعتبر الملاءمة بين الأهداف الصحية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالميزانية مهمة صعبة، خاصة في ظرفية تتسم بعدم الوضوح. ولهذا، يعد اللجوء إلى الأساليب الاستباقية التي تركز على الابتكار أمرًا ضروريًا لتوقع أفضل للمخاطر التي تلوح في الأفق وتحويلها إلى فرص للنمو والتنمية.

3.4. نحو تسريع الإنتقال إلى اقتصاد أخضر

لقد أدت الأزمة الصحية كوفيد-19 الى ترسيخ واقع جديد يضع استدامة الموارد الطبيعية وتثمينها ضمن الأولويات. وقد كرست الأزمة الحالية ضرورة وضع نموذج تنموي جديد يضمن في نفس الوقت الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي. وقد ازدادت حدة هذه الضرورة مع تزايد آثار تغير المناخ، مما جعل تنفيذ خطط طموحة لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري على الصعيد العالمي أمرا ملحا على الدول، وفق الالتزامات المتفق عليها بموجب اتفاق باريس.

ويجب أن يكون التخفيض التدريجي لانبعاثات الكربون جزءًا مهمًا من الاستراتيجية المستقبلية لتحقيق انتعاش اقتصادي عالمي فعال ومستدام. وهكذا، فإن خطط الانتعاش الاقتصادي للتعامل مع أزمة كوفيد-19 والجهود المختلفة التي تبذلها الحكومات لدعم الانتعاش، توفر فرصا كبرى لتسريع الانتقال إلى اقتصاد أخضر، وهو الاقتصاد الوحيد القادر على تحفيز النمو وخلق فرص العمل، مع المساهمة في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى مستويات مستدامة.

ويتعلق الأمر بإعادة بناء الأنظمة الإنتاجية على نحو نماذج جديدة، تكرس الاستخدام المعقلن للموارد والاستهلاك المنخفض للكربون. ويهدف هذا النموذج الاقتصادي إلى تقليص النفايات بشكل كبير والحد من الموارد والطاقة المخصصة للاستهلاك والإنتاج. وبالتالي، فإنه يفضل الاستثمار في مجموعة واسعة من أدوات الاستدامة، ولا سيما وضع البنية التحتية للطاقة المتجددة وتحديث المباني ونشر التكنولوجيا لإزالة الكربون من الصناعات الثقيلة والتمويل الذي يراعي البعد البيئي، ...

ويقتضي نجاح هذا التحول تعزيز الأطر التنظيمية وأنظمة التقنين، بما في ذلك فهرسة خيارات الاستثمار بشأن معايير الاستدامة، وإلغاء إعانات الوقود الأحفوري، وإنشاء نظام حوافز متكامل للتكنولوجيا المستدامة بيئيا وتسعير الكربون وما إلى ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي، الشريك الاقتصادي الرئيسي للمغرب، أطلق الاتفاق الأخضر الأوروبي في ديسمبر 2019 بهدف تحقيق الحياد الكربوني بحلول سنة 2050. ويحدد هذا الاتفاق هدف "تخضير" نظام الإنتاج، من خلال تطوير الاقتصاد الدائري ودعم الأنشطة المنخفضة الكربون.

وفي هذا الإطار، خطط الاتحاد الأوروبي لإنشاء آلية لتعديل حدود الكربون بحلول سنة 2023، مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات المناخية ومستوى التنمية في الدول الشريكة. وسيغطي المخطط توليد الكهرباء والصناعات كثيفة الكربون، قبل تعميمه تدريجيا على قطاعات أخرى مثل الزراعة والبناء والنقل.

وفي سياق ما بعد كوفيد-19، يهدف المغرب من خلال خطة الإنعاش الصناعي إلى تمركزه كقاعدة صناعية دائرية وخالية من الكربون، من خلال تعبئة جزء من مصادر الطاقة المتجددة في خدمة الصناعة. وهكذا، ينبغي لبلادنا أن تستفيد من الآفاق الجديدة التي تلوح في الأفق مع ظهور بدائل خضراء، ولا سيما الهيدروجين الأخض، والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية....

4.4. نحو تسريع التحول الرقمي

كشفت الأزمة الصحية لكوفيد-19 عن أهمية الأداة الرقمية كأداة أساسية لمواجهة الاضطرابات الناجمة عن أداء الاقتصاد وتقديم الخدمات العمومية. وهكذا، ساهم الاتصال الرقمي والتواصل الشبكي على المستوى الشخصي والمهني في تخفيف التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للوباء بشكل فعال.

كما تم توفير نظام التدريب والتعليم من خلال استخدام تقنيات التعليم عن بعد. وفي نفس السياق، أصبح العمل عن بعد ضروريا من أجل ممارسة الأعمال خلال فترة الحجر الصحي، مما دفع الكثير من المقاولات إلى اللجوء إلى رقمنة إنتاجها وعملياتها التنظيمية للتكيف بشكل أفضل مع الظروف الجديدة التي يفرضها الوباء. ولم يستثن المجال الطبي من هذا التحول الرقمي حيث حظي الطب عن بعد باهتمام أكبر.

وتتعدد الفرص المرتبطة بالتحول الرقمي حيث تعتبر إمكانات نموه كبيرة بفضل مكاسب الإنتاجية التي يمكن أن تولدها. ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن التكنولوجيات المتطورة (الصبيب المرتفع، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والتجارة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والطائرات بدون طيار، وتحرير الجينات، والتكنولوجيات النانوية، وما إلى ذلك) توفر إمكانات سوقية يمكن أن تصل إلى 3.200 مليار دولار بحلول سنة 2025، مقابل 350 مليار دولار حاليا.

وتفسر هذه الإمكانيات المتاحة الاهتمام المتزايد لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بهذه التكنولوجيات الناشئة (60 بلدا يتوفرون حاليا على استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي). كما تجذب تقنية *Blockchain* والحوسبة الكمومية اهتماما متزايدا لدى العديد من البلدان التي لديها خطط استراتيجية طموحة.

وعلى غرار باقي الدول الرائدة، يتوجب على المغرب أن يدخل عصر ما بعد كوفيد-19 من خلال التحول الرقمي، بما يخدم أهداف التنمية الصناعية والمالية وأهداف إدراج الإدماج الاجتماعي وربط الأقاليم. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي بذل جهود كبيرة من حيث تطوير البنى التحتية، وتدريب الموارد البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا في المجال الرقمي، بالإضافة إلى ظهور اقتصاد رقمي ذي قيمة مضافة عالية من خلال دعم الابتكار والتقدم التكنولوجي.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تعمل السياسات العامة على تهيئة الظروف اللازمة لنجاح هذا التحول الرقمي، عن طريق الحد من التفاوتات في اعتماد التكنولوجيات الرقمية بين الشركات والقطاعات والمناطق من جهة، وعن طريق إنشاء أنظمة لحماية الخصوصية واحترام المعطيات الرقمية الشخصية من جهة أخرى.

الجزء الثاني: الاقتصاد المغربي في ظل تنزيل النموذج التنموي الجديد: الاختيارات الاستراتيجية والطموحات

كما تم توضيحه في الجزء الأول من هذا التقرير، أسفرت الأزمة الصحية لـ كوفيد-19 عن اضطرابات اقتصادية واجتماعية عميقة وغير مسبوقة، حيث وضعت أسس الاقتصاد المغربي وصمود نسيجه الإنتاجي على المحك، الشئ الذي يطرح العديد من التساؤلات حول مدى قدرة بلدنا على مواكبة التحولات الجارية وضمان تموقع أفضل ضمن عالم ما بعد كوفيد-19.

إن المغرب، وحتى قبل بداية الأزمة الصحية العالمية، قد انخراط في مسلسل استراتيجي يهدف إلى إرساء نموذج تنموي جديد يرمي إلى استكشاف أفضل السبل الممكنة لوضع مسار التنمية على أسس متينة ومستدامة، يتمثل بنيانه الرئيسي في اقتصاد تنافسي وقادر على امتصاص الصدمات، وكفيل بخلق المزيد من الثروة المادية وغير المادية وبتوفير الولوج الواسع إلى فرص الإدماج لجميع السكان بغض النظر عن وسط إقامتهم.

وتندرج الرؤية الإستراتيجية التي يحملها النموذج التنموي الجديد ضمن هذا المنظور. ويشكل الطموح الجديد للتنمية الذي يتطلع إليه هذا النموذج، وكذا أهدافه ورهاناته المستقبلية، عوامل محفزة قادرة على تمكين المغرب من تحقيق نقلة نوعية في مساره التنموي، مع تكريس ريادته وإشعاعه على المستويين القاري والدولي.

ولبلوغ هذا الطموح، حدد النموذج التنموي الجديد محاور التحول الرئيسية التي تتمثل في: أ) اقتصاد منتج ومتنوع قادر على خلق مزيد من القيمة المضافة وفرص الشغل، ب) رأسمال بشري قوي ومؤهل بشكل أفضل للمستقبل؛ ج) فرص الإدماج للجميع ورابط اجتماعي متين وأخيراً د) مجالات ترابية كفضاءات لترسيخ أسس التنمية. ولا يمكن أن يتحقق هذا التحول دون وضع دعامات هيكلية تعتمد بشكل خاص على التكنولوجيا الرقمية كرافعة لتسريع التغيير وإدارة فعالة وناجعة، تضمن تجويدا جوهرياً للخدمات العمومية.

وبناءً على ما سبق، يسلط الجزء الثاني من التقرير الاقتصادي والمالي الضوء على التوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، مع التركيز على التحديات والفرص المرتبطة بتنفيذ هذه الخيارات مع مراعاة مستجدات السياق الإقليمي والدولي.

الفصل الأول: تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود

سجل الاقتصاد المغربي تقدما إيجابيا على العموم خلال العقدين الماضيين، وذلك بفضل مسلسل متواصل من الإصلاحات على المستوى الكلي والقطاعي (إنشاء بنى تحتية تراعي المعايير الدولية، وتحسين مناخ الأعمال، وحكامة السياسات العمومية، وإعطاء الانطلاقة لاستراتيجيات قطاعية طموحة في المجال الزراعي والصناعي والطاقي، ...). وقد ساهمت هذه الإصلاحات، من بين عوامل أخرى، في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وتعزيز جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية.

وقد واجهت الدينامية الاقتصادية التي تم تسجيلها في السنوات الأخيرة نوعا من الاكراهات في ظل الأزمة الصحية لـ كوفيد-19، بالنظر للآثار السلبية لهذه الأزمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، هذا بالإضافة لتكلفتها من حيث الخسائر البشرية. غير أن هذه الأزمة الصحية تحمل أيضًا، إلى جانب التحديات الكبيرة التي تثيرها، فرصًا لا حصر لها لبلادنا الذي وضع مؤخرا تصورا جديدا وطموحا لنموذجه التنموي. وتأخذ تطلعات واختيارات النموذج التنموي الجديد بعين الاعتبار التحولات الكبرى الناجمة عن هذه الأزمة الوبائية وتشكل رافعات قادرة على تمكين بلادنا من تحقيق قفزة نوعية كبيرة في مسار التنمية.

1.1. تنويع محركات النمو

تتماشى خيارات النموذج التنموي المغربي عموما مع الأولويات القطاعية التي تهدف إلى بناء قاعدة إنتاجية قوية ومتنوعة وتنافسية. وإذا كانت أهمية الاستراتيجيات القطاعية لا تثير جدلا، فإن الافتقار إلى التنسيق بين هذه الاستراتيجيات وضعف ارتباطها باستراتيجيات التنمية الأخرى تشكل أهم العوامل وراء أدائها غير الكافي وتأثيرها المحدود نسبيا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ولتغيير هذا الوضع وتعزيز تأثير الاستراتيجيات القطاعية على مسلسل التنمية في البلاد، اقترح النموذج التنموي الجديد سلسلة من التوصيات ورافعات للتنمية ذات بعد استراتيجي وعملي.

1.1.1.القطاع الفلاحي : نحو قطاع فلاحي تنافسي، مندمج ومدمج وصامد

شهد القطاع الفلاحي الوطني، والذي يتميز بأهميته الاقتصادية والاجتماعية، تحولًا إيجابيا على مدى العقد الاخير فيما يرتبط بتعزيز مناعته وتنافسيته. ومن أجل ترسيخ مكتسبات القطاع ومواجهة التحديات الجديدة للفلاحة المغربية، تم إطلاق استراتيجية فلاحية جديدة "الجيل الأخضر2020-2030". وتطمح هذه الاستراتيجية على الخصوص إلى إدراج التغيرات المناخية كأولوية في بلورة السياسة الفلاحية، وتدعيم أداء السلاسل الفلاحية، وتعزيز اندماج القطاع الفلاحي مع قطاع الصناعات الفلاحية، وإنعاش التشغيل في المناطق القروية، خاصة لفائدة الشباب، وكذا المساهمة في انبثاق طبقة وسطى فلاحية جديدة. ومن جهة أخرى، تمت صياغة توجيهات جديدة في إطار النموذج التنموي الجديد تروم تعزيز دور الفلاحة في المسار التنموي والاقتصادي للبلاد مع التركيز على رهانات الاستدامة والسيادة.

تطور مضطرد للقطاع الفلاحي خلال العقد الاخير

دخل القطاع الفلاحي المغربي خلال العقد الاخير مرحلة جديدة في مساره التنموي تميزت بارتفاع ملموس للعرض الفلاحي وتحسن مناعته حيال التغيرات المناخية وكذا ملاءمة السياسة الفلاحية لخصوصيات المنظومات الإنتاجية الفلاحية، خاصة بالنسبة للفلاحة التضامنية.

وقد عرف نموذج الإنتاج الفلاحي تحولا عميقا خلال المرحلة 2008ـ2018 مع تفعيل استراتيجية المغرب الأخضر التي أعطت دفعة قوية للاستثمارات الفلاحية بتوجيهها أكثر نحو السلاسل ذات القيمة المضافة. وهكذا، ارتفعت هذه الاستثمارات سنويا بحوالي 20%، حيث انتقلت من 1,6 مليار درهم سنة 2008 إلى ما يقارب 9,3 مليار درهم سنة 2018. وانتقلت من جهتها المخصصات لدعم الاستثمار الخاص من حوالي مليار درهم إلى 3,4 مليار درهم. وقد مكنت هذه الاستثمارات المهمة القطاع من تسجيل معدل نمو قوي بلغ في المتوسط السنوي 5,25% خلال الفترة 2008ـ2018. وعلاوة على ذلك، أدى هذا الدعم المتزايد لسلاسل الإنتاج ذات المؤهلات العالية إلى ارتفاع ملحوظ في الصادرات الفلاحية الغذائية، إذ بلغ معدل نموها 9,1%، منتقلة من 15,2 مليار درهم إلى ما يقارب 36,3 مليار درهم.

وتمت مواكبة هذه المجهودات الاستثمارية بإجراءات استراتيجية لتقوية مناعة القطاع في مواجهة التغيرات المناخية. وفي هذا الإطار، وإلى جانب ارتفاع حصة السلاسل الفلاحية الأقل ارتباطا بالتقلبات المناخية في القيمة المضافة الفلاحية، تم اتخاذ إجراءات مهيكلة تهم خاصة ترشيد استعمال الموارد المائية المعبأة. وفي هذا الصدد، شهدت المساحات المزودة بتقنيات السقي الموضعي ارتفاعا كبيرا حيث بلغت 643.000 هكتار سنة 2020 مقابل 160 ألف هكتار سنة 2007.

وساهمت هذه المجهودات في التخفيف من تقلب أداء القطاع الفلاحي كما يوضحه التراجع الملحوظ لمعدل التغير لنمو القيمة المضافة الفلاحية بنحو 56% بين الفترتين 1990ـ1999 و2000ـ 2020.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالموازاة مع دعم الفلاحة التجارية العصرية، أولت السياسة الفلاحية اهتماما خاصا لتعزيز الفلاحة الصغيرة في إطار الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر المخصصة للفلاحة التضامنية. وهكذا، استفادت هذه الفئة من الفلاحين خلال الفترة 2008-2020 من استثمارات مهمة ناهزت 15,5 مليار درهم لفائدة 730 ألف فلاح.

الفلاحة في صلب التوجيهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد

يبقى القطاع الفلاحي المغربي مدعوا لمواجهة العديد من التحديات الكبيرة والمتعلقة، من جهة، بترسيخ مكتسبات القطاع من حيث الإنتاجية والأداء، ومن جهة أخرى، باعتماد نموذج إنتاجي فلاحي يتميز بمناعة واندماج وشمولية أفضل. وتجدر الإشارة إلى أن التوجيهات المعتمدة في إطار النموذج التنموي الجديد تندرج على العموم ضمن هذه المقاربة. وتركز هاته التوجيهات على تثمين الإنتاج الفلاحي، والحفاظ على الموارد المائية، والرفع من الآثار الايجابية للاستراتيجية الفلاحية على التنمية المحلية والأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات السيادة الغذائية للبلاد ضمن الخيارات الراهنة والمستقبلية فيما يتعلق بتفعيل السياسات العمومية المخصصة للقطاع.

ويستلزم تثمين الإنتاج الفلاحي تسريع الاندماج البين-قطاعي عبر نماذج التجميع والشراكة المبتكرة الملائمة والمدعومة بإطار تحفيزي للاستثمار معزز لعصرنة حلقات سلسلة قيمة قطاع الفلاحة الغذائية (مسالك التسويق والتوزيع (التكييف وسلسلة التبريد)، تعميم معايير الجودة والسلامة الصحية، دعم البحث والابتكار وإدماج القطاع غير المهيكل)٠

ومن ناحية أخرى، ولضمان تطوير فلاحة عصرية ومستدامة اجتماعيا وبيئيا، وجب القيام بعدة إجراءات مهمة تروم توسيع الولوج للتقنيات الإنتاجية المبتكرة بالاعتماد أساسا على الفلاحة الدقيقة، وتشجيع الاستعمال المعقلن للموارد المائية أخذا بعين الاعتبار ندرتها ولتكاليفها الحقيقية. وفي نفس السياق، يجب توجيه دعم كبير للفلاحة التضامنية من خلال تدابير تشجع اندماج الفاعلين المعنيين في السوق، وتعزيز إنتاجية مشاريعهم، فضلاً عن دعم آليات التمويل الملائمة لخصوصيات المنظومات الفلاحية المتعلقة بهم.

وفيما يتعلق بحكامة قطاع الفلاحة الغذائية، وبالنظر إلى أهمية الرهانات المتعددة الأبعاد التي أبرزها سياق الأزمة الصحية، صار ضروريا اعتماد مقاربة كلية وأفقية ترتكز على تنسيق استراتيجي وعملي على المستوى الوطني والمحلي. ويعد هذا التنسيق ذو أهمية قصوى لضمان فعالية النموذج التنموي لقطاع الفلاحية الغذائية المغربي في ظل الإكراهات المتفاقمة للسياق المناخي-الفلاحي.

إطار 3 : مشروع GEMMES ـ المغرب : نمذجة آثار تغير المناخ على الاقتصاد المغربي انطلاقا من رصد هذه الآثار على القطاع الفلاحي

إدراكا منها للرهانات التي يشكلها التغير المناخي بالنسبة لمتانة المسار التنموي للمغرب ولاستباق المخاطر الناجمة عن هذه الإشكالية المتعددة الأبعاد، أطلقت كل من مديرية الدراسات والتوقعات المالية والوكالة الفرنسية للتنمية بشراكة مع المديرية العامة للأرصاد الجوية، ومديرية البحث والتخطيط المائي التابعة لقطاع الماء ومؤسسة مبادرة تكييف الفلاحة الأفريقية مع التغير المناخي، وكذا المعهد المتوسطي للتنوع البيولوجي والبيئة البحرية والقارية، مشروع GEMMES-المغرب (الدينامية الكلية والنقدية والمتعددة القطاعات للتغير البيئي) والذي يوجد في مراحله النهائية. ويهدف هذا المشروع، الذي يجمع بين مقاربة قطاعية تخص الفلاحة والماء وأخرى تهم الاقتصاد الكلي، إلى تحليل تأثيرات مختلف السيناريوهات المناخية على الاقتصاد المغربي في أفق سنة 2050 وذلك انطلاقا من رصد هذه الآثار على القطاع الفلاحي.

وتهدف هذه الشراكة المبنية على منهجية تشاركية لتعبئة الخبرات المغربية والفرنسية والدولية، إلى تنوير القرار والعمل العموميين فيما يتعلق بصياغة ومواكبة وتقييم السياسات العمومية في هذا المجال. وتروم هذه الشراكة في نهاية المطاف استكشاف الحلول الملائمة للتكييف والتمنيع التي تمكن من مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي على الاقتصاد الوطني.

ولازالت هناك تحديات ورهانات مهمة أخرى يتوجب أخذها بعين الاعتبار وتتعلق على وجه الخصوص بالآثار المحتملة المرتبطة باعتماد إجراءات تنظيمية تقييدية جديدة في إطار الميثاق الأخضر للاتحاد الأوروبي، والنمو القوي لسلاسل التوزيع التجارية والتحولات الجوهرية التي يشهدها الطلب العالمي على المنتجات الفلاحية المصنعة.

2.1.1. قطاع الصناعة: بناء نسيج صناعي وطني قوي يتميز بالتنوع، والابتكار والتنافسية

لقد استطاع القطاع الصناعي المغربي تحقيق إنجازات مهمة وفعلية. فبالإضافة إلى تحسين مساهمته في القيمة المضافة الوطنية وخلق فرص الشغل، شهد هذا القطاع تحولات كبيرة، تجسدت من خلال رفع مستوى التخصص لصالح أنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمدمجة بقوة في سلاسل القيم العالمية. ومع ذلك، فإن هذا الزخم في التصنيع مدعو لمواجهة تحديات جديدة في عالم يعرف طفرات متسارعة، لا سيما في ظل تأثير الأزمة الصحية وكذا التغيرات الفيصلية الناجمة عن التحول المزدوج الرقمي والبيئي.

التصنيع في المغرب: الشروع في تحول هيكلي حقيقي غير أن انخراطه في الرقمنة والابتكار يبقى ضعيفا

يعد قطاع الصناعة في المغرب القطاع الاقتصادي الأول من حيث وزنه في الناتج الداخلي الخام والثالث من حيث خلق مناصب الشغل. كما يعتبر قطاعا قوي الاندماج في النسيج الإنتاجي الوطني سواء في سافلة القطاع كما في عاليته، كما أن له أثرا تحفيزيا مهما على مجمل الاقتصاد.

وقد شهد هذا القطاع، خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2019، تحولا هيكليا كبيرا لفائدة الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية. وبذلك ارتفعت حصة الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية من 18% إلى 25% مقابل انخفاض حصة صناعة النسيج بشكل حاد من 18% إلى 12% خلال نفس الفترة.

على الصعيد الدولي، وعلى الرغم من حصته الضئيلة في السوق والمقدرة بـنحو 0,17%، فقد نجح المغرب بفضل الجهود المبذولة من تحسين القدرة التنافسية لصادراته الصناعية. ويدل على ذلك، تحسن ترتيبه في مؤشر الأداء التنافسي الصناعي ب 12 رتبة[4]، حيث انتقل من المركز 73 سنة 1997 إلى المركز 61 سنة 2018، كما تقدم ترتيبه في مؤشر جودة الصادرات بشكل كبير، ليحصل على المرتبة 35 بدلاً من المرتبة 70، ويصبح في ترتيب قريب من إسبانيا والولايات المتحدة والفيتنام. وخلال نفس الفترة، شهدت بنية الصادرات الصناعية زيادة مهمة في حصة منتجات التكنولوجيا العالية والمتوسطة، من 21% إلى 58% من الصادرات الصناعية.

إلا أنه لا ينبغي لهذه النتائج المشجعة أن تخفي أوجه القصور التي تعيق إمكانات التنمية للقطاع الصناعي وقدرته التنافسية، والتي تتجلى أساسا في ضعف الابتكار وتجزؤ النسيج المقاولاتي والافتقار إلى الكفاءات ذات المؤهلات العالية وذات خبرة.

فبالنسبة للابتكار والتكنولوجيا، تبلغ حصة الشركات الصناعية التي تنفق على البحث والتطوير 11%، في الوقت الذي تصل فيه بلدان وسط وشرق أوروبا وبعض البلدان المتوسطة الدخل مثل بلغاريا ومصر وكرواتيا إلى حصص تزيد عن 60%. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدد طلبات البراءات منخفضًا للغاية وتستحوذ حصة غير المقيمين فيه على 84%.

أما فيما يتعلق بالنسيج المقاولاتي، فيتميز بهيمنة المقاولات الصغرى والصغيرة جدا بنسبة 82% من العدد الإجمالي للمقاولات، في وقت لا تمثل فيه المقاولات الصناعية الكبرى سوى على 0.7%.

ومن حيث التشغيل والمهارات، يحتل المغرب ترتيبا ضعيفا في مجال توفير مناصب شغل ذات حمولة عالية من المعرفة وفي مجال المهارات الرقمية. وكما يعاني أيضا من الإجراءات الصارمة فيما يرتبط بالتشغيل والفصل من الشغل، بالإضافة إلى التفاوت الملحوظ بين المهارات المطلوبة في سوق الشغل وتلك المكتسبة في منظومة التعليم والتكوين.

رؤية جديدة لبناء نسيج صناعي وطني يتميز بالعصرنة والتنوع والابتكار والتنافسية

اقترح النموذج التنموي الجديد في المغرب جيلًا جديدًا من الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز تحول المنظومة الإنتاجية وتعزيز تنوعه وتسريع مستوى ارتقائه. وقد تمت ترجمة هذا الطموح إلى أهداف محددة في أفق 2035:

- رفع حصة القيمة المضافة الصناعية للتكنولوجيا المتوسطة أو العالية من 28% إلى 60%.
- تحسين الترتيب في مؤشر التعقيد الاقتصادي: من بين أفضل 50 دولة.
- عدد الشركات المصدرة: من 6000 إلى 12000.

---

4 يتكون مؤشر الأداء التنافسي للصناعة من أربعة مكونات رئيسية للقدرة التنافسية الصناعية لها نفس الوزن: أ) درجة التصنيع ب) القدرة التصديرية ج) كثافة التصنيع د) جودة الصادرات.

- عدد شركات "الغزال" الشابة سريعة النمو: من 1000 إلى 3000.
- عدد براءات الاختراع المودعة: أقل من 300 إلى 1000 سنويا.

من أجل تحقيق هذا الطموح، وضع النموذج التنموي الجديد رهانًا للمستقبل بعنوان "صنع في المغرب: التنويع والارتقاء"، يتكون من أربعة مكونات أساسية وهي:

المكون 1: إحداث فرق عمل خاصة من أجل تحرير الإمكانات القطاعية وذلك عن طريق:

- إرساء شراكة بين القطاعين العام والخاص ووضع برنامج متعاقد عليه بين الفاعلين العموميين والخواص.
- تحديد العراقيل الرئيسية التي تعيق التنمية القطاعية باستخدام ترسانة من الأدوات (التكوين والدعم والبحث والتطوير والتمويل والبنيات التحتية للاستقبال).
- وضع منهجية تعاقدية قائمة على مشاريع ملموسة بشراكة مع المقاولات في القطاع والشركات الوطنية الكبرى والمستثمرين الدوليين.
- اتخاذ قرارات تحكيمية في حالة وجود تعثر والدخول في مفاوضات دائمة مع كل الفاعلين خاصة الوزارات والجهات والمقاولات الوطنية والأجنبية والجمعيات المهنية.

المكون 2: إحداث أداة تمويل استباقية للتنويع من خلال :

- إحداث أداة تمويل مخصصة أساساً للتنويع الإنتاجي في إطار صندوق محمد السادس.
- البحث عن فرص للتنويع بطريقة استباقية وشاملة من خلال مختلف الإمكانات القطاعية المحددة (استبدال الواردات، الاندماج المحلي، الابتكار، ...).
- ترسيخ منطق رأسمال-مخاطرة *Capital-risque* من خلال استثمارات بحصص قليلة في مشاريع منجزة مع شركاء خواص (المقاولات الناشئة والمقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الوطنية الكبرى والمستثمرين الأجانب والمشاريع المشتركة).

المكون 3: تطوير سياسة وطنية لمواكبة المقاولات عبر:

- تطوير برامج للمواكبة تغطي جميع حاجيات المقاولات (برامج عامة متاحة لجميع المقاولات وبرامج موضوعاتية تستهدف فئات محددة من المقاولات "الغزلان" مقاولات واعدة على مستوى النمو) : الاحتضان والتصدير والابتكار والاندماج المحلي).
- استخدام مقاربة الجودة (تقييم الآثار وعقد لحسن الأداء والتصديق على كفاءات المرافقين).
- إحداث منظومات اقتصادية جهوية لتسهيل الولوج إلى برامج المواكبة على الصعيد الترابي (الجهات والمراكز الجهوية للاستثمار والجامعات والمنظمات المهنية وآليات عمومية ومنظمات دولية).

المكون 4: تطوير نظام وطني للابتكار

- تطوير إطار قانوني وجبائي مشجع لانبثاق المقاولات الناشئة.
- تقوية ولوج المقاولات الى البحث والتطوير والابتكار (آلية طموحة للائتمان/ التحفيز الضريبي على البحث لفائدة جميع المقاولات وخلق برنامج للابتكار التكنولوجي).

إنجاح تحدي التصنيع ما بعد كوفيد: الانتقال نحو تصنيع أخضر ورقمي كشرط حاسم

أثر التفشي الواسع لوباءكوفيد-19 سلبًا على العديد من الفروع الصناعية في جميع أنحاء العالم وكشف عن نقاط ضعف وقيود في نموذج التصنيع الذي يعتمد بشكل كبير على سلاسل القيمة المعقدة و بين جهوية. وموازاة مع ذلك، فقد سرع الوباء من تبني وإرساء التوجهات الرقمية والتكنولوجية الجديدة للثورة الصناعية 4.0 وكذا من الانخراط في عملية إزالة الكربون.

من أجل إعداد الصناعة الوطنية لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التوجهات الجديدة الناشئة، تم تحديد بعض المقترحات والسبل للتفكير:

- *تسريع تبني التقنيات الجديدة من خلال جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ذي المحتوى التكنولوجي العالي ومضاعفة المشاريع التجريبية لإدماج"المصنع الذكي" في كل المنظومات الصناعية:* ينبغي على المغرب الحصول على التقنيات الجديدة في مجالات التصنيع المتقدمة. وفي هذا الإطار، يبقى من الضروري استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأنشطة ما قبل الإنتاج والأنشطة ما بعد الإنتاج والتي تتطلب تكنولوجيا عالية. بالإضافة إلى ذلك، يتوجب دعم انخراط الصناعة الوطنية في مسار الثورة الصناعية 4.0 عن طريق مضاعفة المشاريع التجريبية مثل مشروع "مصنع فاس الذكي" الذي تم تطويره في إطار برنامج "صندوق المناطق الصناعية المستدامة" *(FONZID)* التابع لوكالة حساب تحدي الألفية بالمغرب.
- *إعادة تأهيل اليد العاملة* من خلال ترسيخ الثقافة الرقمية: بغية الاستعداد بشكل أفضل للتحول الرقمي، فإن المقاولات مدعوة لضمان نشر الثقافة الرقمية على جميع المستويات من أجل جعل مستخدميها يلتزمون بمشروع التحول. كما يتوجب على المقاولات أيضًا اعتماد إطار مرجعي للمهارات يأخذ في الاعتبار التوقعات من حيث المؤهلات المطلوبة للمهن الجديدة.
- دعم تطوير *قطاعات صناعية جديدة. سلطت الأزمة الصحية الحالية الضوء على الأهمية الحاسمة للسيادة الغذائية والصحية كمحاور استراتيجية ذات أولوية للتنمية الصناعية:* وفي هذا الصدد، فإن ظهور قطاعات جديدة مرتبطة باقتصاد الحياة يمكن أن يشكل مصادر حقيقية للنمو مع آفاق للتموقع على المستوى الإقليمي. وفي هذا السياق، فإن الاتفاقيات الموقعة مع الشركتين*Sinopharm* و *Recipharm* تهدف إلى تزويد المملكة بالقدرات الصناعية والتقنية الحيوية لتصنيع اللقاح المضاد لـ كوفيد 19 ولقاحات أخرى، إضافة إلى جعل المملكة منصة للتكنولوجيا الحيوية رائدة على مستوى القارة الأفريقية.
- *الانتقال إلى نمط الإنتاج المستدام:* تتطلب تحديات الغد التركيز على دمج أحدث التقنيات النظيفة في عمليات الإنتاج التي تهدف إلى تقليل البصمة الكربونية للفروع الصناعية، والمخصصة في المقام الأول للتصدير. وفي ضوء اعتماد ضريبة الكربون عند حدود الأسواق الرئيسية للصادرات، ينبغي وضع تشريعات أكثر صرامة بشأن الامتثال لمعايير التحول الأخضر، مع تعزيز إمكانية الوصول إلى الصادرات المغربية، لأن التوافق مع المعايير الدولية سيعطي مزيدًا من المصداقية لالتزام المملكة بحياد الكربون.
- توجيه *استخدام الصندوق المخصص لإعادة الهيكلة الصناعية نحو الأساليب الجديدة للإنتاج الصناعي:* يمكن لصندوق محمد السادس للاستثمار، باعتباره آلية تمويل ما بعد كوفيد للانتعاش الاقتصادي، أن يلعب دورًا رئيسيا في التصنيع "الذكي" و "الأخضر". ذلك لأنه يتوفر على مجالات تدخل ذات أولوية كإعادة الهيكلة الصناعية والبنية التحتية والابتكار والتكنولوجيات الجديدة والزراعة والسياحة والتمويل ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

3.1.1. السياحة: استشراف آفاق جديدة لدعم الإقلاع الاجتماعي والاقتصادي والمجالي

نظرا لدوره المهم في دعم الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية (7% من الناتج الداخلي الخام، و4,7% من الساكنة النشيطة المشتغلة، و42% من صادرات الخدمات و9,6% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2019)، يزخر قطاع السياحة بإمكانيات هامة تمكنه من المساهمة في إنجاح بعض المنعطفات التي راهن عليها النموذج التنموي الجديد (الاقتصاد الأزرق، والاقتصاد الاجتماعي، والاقتصاد الإبداعي، والرأسمال غير مادي، والتنمية المجالية، والتحول البيئي، ...).

وقد حظي قطاع السياحة باهتمام خاص منذ سنوات، تجسد من خلال إطلاق خطتين استراتيجيتين (رؤيتا 2010 و2020). وعلى الرغم من دور هذه الاستراتيجيات في تعزيز أداء القطاع (270.000 سرير كطاقة استيعابية سنة 2019 مما جعل من المغرب الوجهة الأولى إفريقيا والثانية عربيا)، يواجه هذا الأخير تحديات هيكلية تعيق تطوره خاصة في ظل الأزمة الوبائية[5] والتي من المرجح أن تستمر آثارها على القطاع إلى غاية سنة 2023[6].

توصيات النموذج التنموي الجديد من أجل قطاع سياحي يساهم في تثمين التراث التاريخي والثقافي والطبيعي للمغرب

شهدت التغيرات العميقة التي عرفها الطلب على قطاع السياحة خلال العقد الماضي تسارعا مضطردا في سياق الأزمة الوبائية. ونخص بالذكر البحث عن أصالة الإقامة والاهتمام المتزايد بالسياحة المسؤولة والمستدامة، مما يشكل فرصا حقيقية للمغرب. في هذا السياق، وبالإضافة إلى التدابير الظرفية، تم تحديد العديد من المسارات في إطار النموذج التنموي الجديد[7] التي تهدف إلى إعادة هيكلة قطاع السياحة على ضوء التوجهات العالمية والظروف الجديدة التي تمليها الأزمة الوبائية.

وتهم التوصيات، على وجه الخصوص، تعزيز عنصر التنشيط السياحي لعروض الإقامة من خلال خطة تكوين ملائمة، وتغطية اجتماعية للمستخدمين وتنويع العرض (السياحة البيئية، والسياحة القروية، ...) بهدف تمديد الإقامة ورفع الإيرادات. كما يتعين تعزيز السياحة الداخلية بعروض تلائم تطلعات المغاربة وقدراتهم الشرائية، مع إعادة برمجة الجهوية في العطل المدرسية.

كما يقترح النموذج التنموي الجديد الانفتاح على الفرص التي توفرها المنصات المتخصصة للترويج ووضع العلامات المعتمدة (السياحة المستدامة) ولضمان التكيف المستمر للفاعلين السياحيين مع متطلبات السوق. إضافة إلى ذلك، يوصي النموذج التنموي الجديد بالتوفيق بين جميع السياسات العامة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قطاع السياحة وتعزيز التنسيق بين المتدخلين بالقطاع على المستوى المجالي لتظافروتكامل الجهود، وذلك بإنشاء فريق عمل تحت إشراف رئيس الحكومة لتحديث وتطوير القطاع بمنهجية منظوماتية متكاملة.

المراحل الأولى لتنفيذ توصيات النموذج التنموي الجديد

أعاد الوباء التأكيد على إسهام السياحة الداخلية في مساندة النشاط السياحي خلال الأزمات في انتظار انتعاش السياحة الخارجية. وتشكل البرمجة الجهوية للعطل المدرسية، حسب ثلاثة أقطاب متوازنة نسبيا من حيث الدخل، فرصة لأصحاب الفنادق لإدارة طاقتهم الاستيعابية بما يمكن من تقديم عروض أكثر ملاءمة للقدرة الشرائية للمغاربة المقيمين بالداخل. وستتيح هذه البرمجة المتباينة جهويا من تمديد فترة الإجازة من 14 إلى 35 يوما. ويمكن اقتراح تجزئة تبعا للقدرة الشرائية للمواطنين[8] على النحو التالي:

- المنطقة أ: الدار البيضاء - سطات والجهة الشرقية. تشكل هذه المنطقة 32% من الإنفاق و27% من السكان، أي بمتوسط إنفاق سنوي للفرد يبلغ 18.252 درهم مقابل متوسط وطني يبلغ 15.925 درهم.
- المنطقة ب: الرباط-سلا-القنيطرة وسوس-ماسة ودرعة-تافيلالت وكلميم-واد نون والعيون-الساقية الحمراء والداخلة-وادي الذهب. وتشكل هذه المنطقة 29% من الإنفاق و29% من السكان، أي بمتوسط إنفاق سنوي للفرد يبلغ 15.852 درهم.
- المنطقة ج: طنجة-تطوان-الحسيمة وفاس-مكناس وبني ملال-خنيفرة ومراكش-آسفي. تستقطب هذه المنطقة 39% من الإنفاق مقابل 43% من السكان، أي بمتوسط إنفاق سنوي للفرد قدره 14.497 درهم.

5 انخفاض عدد الوافدين بنسبة 72,5% سنة 2020 تبعا لانخفاض بنسبة 80,7% للسياحة الخارجية و59,5% للسياحة الداخلية.

6 "كوفيد-19 والسياحة. تحديث: تقييم العواقب الاقتصادية". مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة السياحة العالمية. يونيو 2021.

7 " مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد"، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. أبريل 2021. https://www.csmd.ma/documents/المذكرات_الموضوعاتية_الرهانات_والمشاريع.pdf

* محاكاة بالمتوسط السنوي لنفقات استهلاك الأفراد. " نتائج البحث الوطني حول نفقات واستهلاك الأفراد"، المندوبية السامية للتخطيط. نونبر 2019. https://www.hcp.ma/file/212375/

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 19 : التوزيع الجغرافي المقترح لمناطق العطلات المدرسية

كما يجب مواكبة تطوير السياحة الداخلية بتعزيز الربط الجوي للجهات بأسعار معقولة، لا سيما بين محور طنجة-الدار البيضاء والمناطق السياحية الجنوبية. ومن شأن تخصيص جزء من موارد الترويج للدعم المباشر للأسر، تعزيز قدرتهم الشرائية. إضافة إلى ذلك، يجب الارتقاء بالعروض السياحية (النقل والفنادق والمطاعم والترفيه) من أجل استقطاب حصة من السياحة الترفيهية المغربية الموجهة للخارج، والتي تمثل 55% من إنفاق خدمات السفر (20,9 مليار درهم في 2019).

من جهة أخرى، أصبح للسياح الأجانب حس مسؤول عن البيئة ينبغي أن يواكبه العرض الوطني بالاعتماد على إمكانات المغرب الثقافية والتراثية والمستدامة. وفي هذا الصدد، يتعين إشراك الفاعلين المحليين والجهات في تطوير عروض مسؤولة بيئيا ومتكاملة حول الإقامة والمسالك والأنشطة. كما يجب إدماج مجموعات الفنادق الكبرى وكذا هياكل الاستقبال الصغرى في برنامج وطني واسع لإدارة مسؤولة للمياه، والنجاعة الطاقية، وتنشيط حلقات تسوق قصيرة المدى ومحلية، وتعمير يحافظ على النظام البيئي الطبيعي، خاصة في المناطق الساحلية والغابات والواحات. ولتشجيع التزام المؤسسات بهذه الحملة المسؤولة عن البيئة، يجب اعتماد علامات خضراء لتحسين جاذبيتها للمستهلكين المهتمين بمسألة الاستدامة.

كما تعد المنصات الرقمية قاطرة مهمة لترويج وتصنيف عروض الإيواء والمسارات والأنشطة الأصيلة والمستدامة، خاصة بالمناطق النائية، بما يوافق التوجهات الجديدة للطلب. لذلك، يجب تطوير منصات رقمية وطنية أو الاعتماد على القدرات الاقتراحية للمنصات الدولية وخوارزمياتها الاستشرافية من أجل ترويج رقمي أكثر ملاءمة وأكثر تنافسية لعرض السياحة الوطنية والمجالية.

يرتبط نجاح تفعيل رؤية جديدة لقطاع السياحة بمدى تنزيلها المجالي وإشراك الفاعلين المحليين سواء على المستوى الاستراتيجي أوالتنفيذي. لذلك، يتعين تبني برمجة مجالية متوازنة للمشاريع لإثراء تنوع المنتج السياحي الوطني وذلك بالاستثمار الأمثل للإمكانيات المجالية المتباينة والاعتماد على الشراكة المحلية (الجماعات المحلية، والمهنيين، والمنظمات غير الحكومية، والمهن ذات الصلة: المرشدين السياحيين، والنقل، والمطاعم، ...).

وبذلك، سيتم خلق أقطاب سياحية قادرة على دعم محيطها المجالي في نسق التنمية التضامنية والمستدامة بين المركز والأطراف. لذلك، يجب دعم الجهات في تصميم وتنفيذ خطط استراتيجية قابلة للتطبيق (الهندسة والتمويل والترويج والربط الجوي، ...) وتكوين مواردها البشرية بالاعتماد على مدن المهن والكفاءات الجديدة. كما يتعين تعزيز المكون المؤسساتي من خلال خلق التنسيق الفعال بين المجالس الجهوية السياحة والهيئات المرتبطة بالجماعات الترابية، خاصة المجالس الجهوية والإقليمية، والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع مع إنشاء منظومة تنسيقية وطنية قادرة على ضمان تماسك شامل.

2.1. اللوجستيك: دعامة أساسية لاقتصاد تنافسي قوي ومندمج في سلاسل القيم العالمية

نظرا لدوره المهم كمحرك للقدرة التنافسية، والجاذبية والاندماج في الدينامية الاقتصادية العالمية، يعد تطوير قطاع اللوجستيك من الأولويات الضرورية لتعبئة إمكاناته والاستفادة من آثاره غير المباشرة على باقي القطاعات الاقتصادية من حيث خلق الثروة ومناصب الشغل.

فبالإضافة إلى الاستثمار الضخم في البنيات التحتية (الموانئ والطرق السيارة وشبكة السكك الحديدية، ...)، استفاد قطاع اللوجستيك من استراتيجية لتطويره في أفق 2030، والتي تهدف إلى إرساء أسس متينة لقطاع لوجستيكي عصري ذي قيمة مضافة عالية.

ومع أن الإصلاحات التي تم تنفيذها حتى الآن قد أحرزت بعض التقدم، لكنها لا تزال دون الأهداف المتوقعة. إذ لا يزال أداء القطاع ضعيفا وبعيدا عن تحقيق المساهمة المثلى في القدرة التنافسية للنسيج الإنتاجي. ويتضح هذا من خلال المستوى المرتفع لتكاليف الخدمات اللوجستيكية التي تمثل حوالي 20% من الناتج الداخلي الخام، (مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 13% وفقا للبنك الدولي)، والترتيب المتدني للمغرب حسب مؤشر أداء الخدمات اللوجستيكية (المركز 109 من بين 160 دولة سنة 2018).

اللوجستيك في صلب تنفيذ البعد الاقتصادي للنموذج التنموي الجديد

مكن التشخيص الذي قامت به اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي من إبراز أهم المعيقات التي تحد من تطور قطاع اللوجستيك. وتكمن هذه المعيقات بالأخص في ضعف التقنين والتنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين، ونقص جودة العرض المغربي في مجال خدمات النقل الطرقي، والانخراط المحدود للمقاولات المغربية في مقاربة "إدارة سلسلة التوريد".

ولقد حدد النموذج التنموي الجديد الأهداف الأربعة التالية من أجل تعزيز انبثاق قطاع لوجستيكي عصري وتنافسي قوي: 1) خفض كلفة النقل وخدمات اللوجستيك إلى 12% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2035؛ 2) إنشاء نسيج كثيف من فاعلين مهيكلين ومبتكرين متوسطي الحجم؛ (3) تقليص حصة القطاع غير المهيكل بشكل كبير، لا سيما في النقل البري والتخزين؛ 4) تقوية النقل المتعدد الوسائط ورفع نسبة النقل عبر السكك الحديدية.

ولتحقيق هذه الأهداف، تتمحور الدعامات الاستراتيجية المقترحة حول أربع مكونات متكاملة:

المكون الأول: تقوية حكامة قطاع اللوجستيك من أجل تحقيق تنمية مندمجة ومتناسقة، وذلك من خلال إنشاء قطب عمومي مندمج لإدارة جميع الأنشطة اللوجستيكية، وتعزيز دور الوكالة المغربية للتنمية اللوجستيكية كمنسق لمبادرات الجهات الفاعلة في هذا القطاع.

المكون الثاني: إحداث ممرات لوجستيكية وطنية مندمجة، تعمل على تنظيم التدفقات وفق خارطة لوجستيكية واضحة انطلاقا من المعابر الدولية الرئيسية للمغرب، خاصة طنجة المتوسط والدار البيضاء، ووصولا إلى مراكز الاستهلاك والإنتاج على المستوى الترابي عبر محاور متعددة الوسائط (موانئ وقرى شحن ومناطق لوجستيكية، ...). ويشمل هذا المكون كذلك تشجيع ترحيل الأنشطة اللوجستيكية الحالية خارج المدن، عن طريق وضع حلول بديلة منظمة بتكلفة تنافسية فيما يتعلق بكراء الفضاءات والخدمات.

المكون الثالث: تشجيع ظهور فاعلين لوجستيكيين خواص قادرين على المنافسة، لدعم جيل جديد من من مقدمي الخدمات اللوجستيكية الذين يستوفون المعايير الدولية ويقدمون خدمات متكاملة ومتطورة. وفي نفس السياق، يجب تشجيع مهنيي

القطاع على التكتل في تعاونيات و/أو مجموعات ذات النفع الاقتصادي، مع الحرص على ضرورة رقمنة القطاع عبر إنشاء منصات رقمية متعددة الوظائف (بورصة السلع، وتحديد الأسعار، ووضع البطاقة التعريفية الخاصة بالمنتجات، ...).

المكون الرابع: إعطاء الأولوية لتطوير النقل السككي لدوره المتميز في مجال التنقل المستدام والمتعدد الوسائط من أجل تحقيق التكامل بين مختلف وسائل النقل، وتعزيز دور المبادرة الخاصة لتطوير النقل السككي، من خلال الانفتاح الفعلي لهذا القطاع على المنافسة (القانون رقم 52.03 الصادر في يناير2005)، مع الحرص على تجريب ذلك في بعض المقاطع المحددة.

تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي استنادا إلى تجربة الاستراتيجية اللوجستيكية

يبقى نجاح التنفيذ الفعلي لرؤية النموذج التنموي رهينا بمدى تنزيل توصياتها العملية من خلال الاستراتيجية اللوجستيكية 2030بعد تقييم بيني لهذه الأخيرة (لتحديد المنجزات، والاختلالات وأسباب التأخير، والتدابير التي يتعين تعجيلها أو برمجتها أو إرجاءها أو تعديلها أو ملاءمتها، ...).

وفي هذا الصدد، يجب تطوير شبكة وطنية مندمجة للمناطق اللوجستيكية متعددة التدفقات، ذات تغطية جغرافية تراعي التخصصات القطاعية الترابية، مع ضرورة إحداث ربط متعدد الوسائط مناسب بينها وبين مناطق الإنتاج والإمداد والتسويق. وسيضمن ذلك تدفقا أمثل للبضائع والذي سيكون كفيلا بتعزيز القدرة التنافسية اللوجيستيكية الوطنية. ويستلزم تحديث المهنة وبروز مهنيين لوجستيكيين فعالين، تطوير المهارات العملية والإدارية من خلال وضع خطة تكوين وطنية في مهن اللوجستيك بما يتماشى مع مقتضيات الطلب على الخدمات اللوجستيكية على الصعيدين الوطني والدولي.

كما يجب إجراء تقييم مجالي للمنظومة اللوجستيكية لمراعاة التخصصات الجهوية وإمكانية الاندماج القطاعي (الطاقات المتجددة، والصناعة الميكانيكية، والتنقل، والشحن، ...). مما سيمكن من التحضير بشكل أفضل للحياد الكربوني للاقتصاد الوطني وترسيخ وضع المغرب كمركز جهوي يشكل حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا في إطار يتسم بإطلاق عدة مبادرات مهيكلة (منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والصفقة الأوربية الخضراء، ...).

الفصل الثاني: من أجل رأسمال بشري قوي وأكثر تأهيلا

خلال العقدين الماضيين، بُذلت جهود كبيرة لرفع مستوى التنمية البشرية وترسيخ أسس التماسك الاجتماعي. وقد تم تنفيذ برامج اجتماعية طموحة تستهدف على وجه الخصوص الشرائح الاجتماعية الهشة والفقيرة مع إعطاء الأولوية للمناطق المعزولة. وقد ساهمت هذه البرامج في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للساكنة، كما يتضح ذلك من خلال التطور الإيجابي لأهم المؤشرات الاجتماعية، سواء في مجال التشغيل والتعليم والصحة أو في مجال البنية التحتية الأساسية.

وبالرغم من الجهود المبذولة التي مكنت من تقليص العجز الحاصل في البنية التحتية الاجتماعية، تظل جودة الخدمات العمومية المقدمة وضعف إمكانية الولوج إليها تشكل عائقا كبيرا.

كما أبرزت وفاقمت الأزمة الصحية لـ كوفيد-19 هذه الوضعية بشكل واضح، نظراً لمحدودية قدرة النظام الصحي والتعليمي على امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الجائحة.

ولأهمية الرأسمال البشري باعتباره حجر أساس لكل استراتيجية تنموية، فقد شكل تعزيزه وإعداده للمستقبل محددا حاسما لنجاح النموذج التنموي الجديد، كما يتطلب ذلك القيام بانعطافات ومراجعات جوهرية على مستوى السياسات العمومية في مجالات الصحة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي.

1.2. من أجل نهضة تربوية حقيقية: أساس منظومة تعليمية فعالة ومبتكرة

سجل المغرب، لأكثر من عقدين من الزمن، تقدما حقيقيا في مجال تعميم التمدرس، وخاصة بالمستوى الابتدائي. ومع ذلك، تظل جودة التعلم والأداء العام للنظام التعليمي مصدر انشغال رئيسي.

تعميم التعليم الابتدائي والتقدم الملموس في مجال محاربة الأمية

بلغت نسبة التمدرس بالمستوى الابتدائي خلال السنة الدراسية 2021/2020 حوالي 100%. فعلى مستوى السلك الإعدادي، بلغت هذه النسبة 94,7% (92,7% بالنسبة للفتيات) خلال نفس الفترة مقابل 60,3% خلال الموسم الدراسي 2001/2000.

وتم تسجيل نفس التقدم بالسلك الثانوي التأهيلي، حيث بلغ معدل التمدرس نسبة 71,1% مقابل 37,2% سنة 2001/2000. وفيما يتعلق بالتعليم الأولي، بلغ معدل تمدرس الأطفال الذين يبلغ سنهم من 4 إلى 5 سنوات 72,5% سنة 2021/2020 مقابل 53,4% سنة 2001/2000.

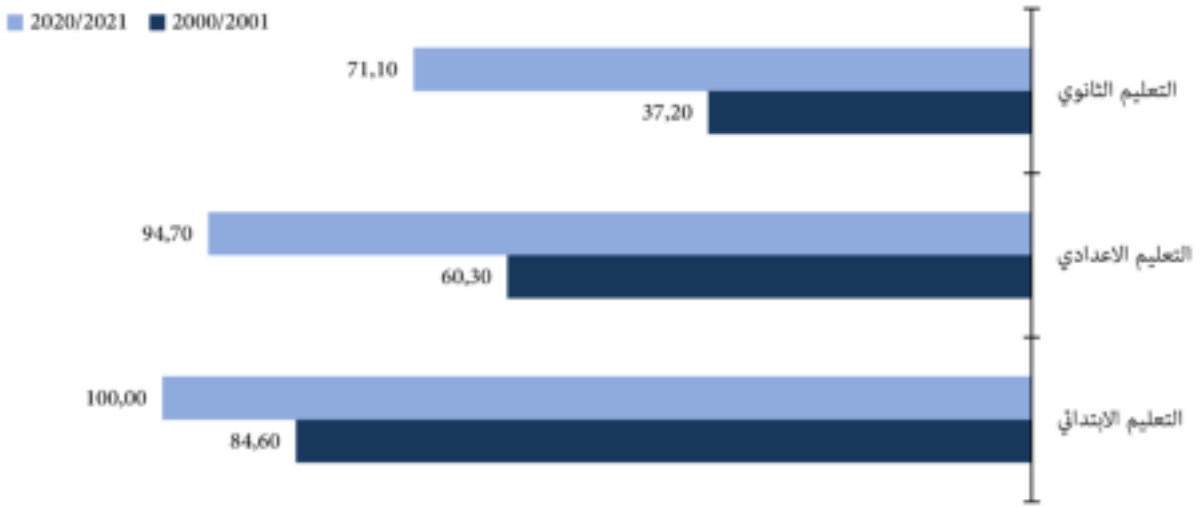

المصدر : قطاع التربية الوطنية

مبيان 20 : تطور معدلات التمدرس

ونتيجة لهذه التطورات الإيجابية، تحسن معدل إتمام الدراسة بجميع المستويات التعليمية بين الموسمين 2005/2004 و2021/2020، حيث انتقل من 69% إلى 91,4% بالسلك الابتدائي ومن 45% إلى 61,4% بالتعليم الثانوي ومن 22% إلى 39% بالمستوى الثانوي. وقد تم تحقيق التحسن الملحوظ لهذه المؤشرات بفضل برامج الدعم الاجتماعي لفائدة التلاميذ المعوزين من أجل تحسين الإبقاء على المتعلمين بالمدرسة.

وفي إطار برامج الدعم الاجتماعي خلال الموسم الدراسي 2021/2020، استفاد ما مجموعه 1.258.895 تلميذ وتلميذة من المطاعم المدرسية، منهم 94,1% بالمناطق القروية، فيما بلغ عدد المستفيدين من النقل المدرسي 357.554 تلميذ وتلميذة (86,6% بالعالم القروي).

كما استفاد من المبادرة الملكية "مليون محفظة" ما يناهز 4,5 مليون تلميذا سنة 2021/2020، أي أكثر من الضعف مقارنة مع سنة 2009/2008. ومن جهته، استفاد من برنامج "تيسير" 2.467.123 تلميذا خلال الفترة 2021/2020، أي بزيادة +252% عن سنة 2017/2016. وتطلب ذلك تعبئة ميزانية قدرها 2,5 مليار درهم.

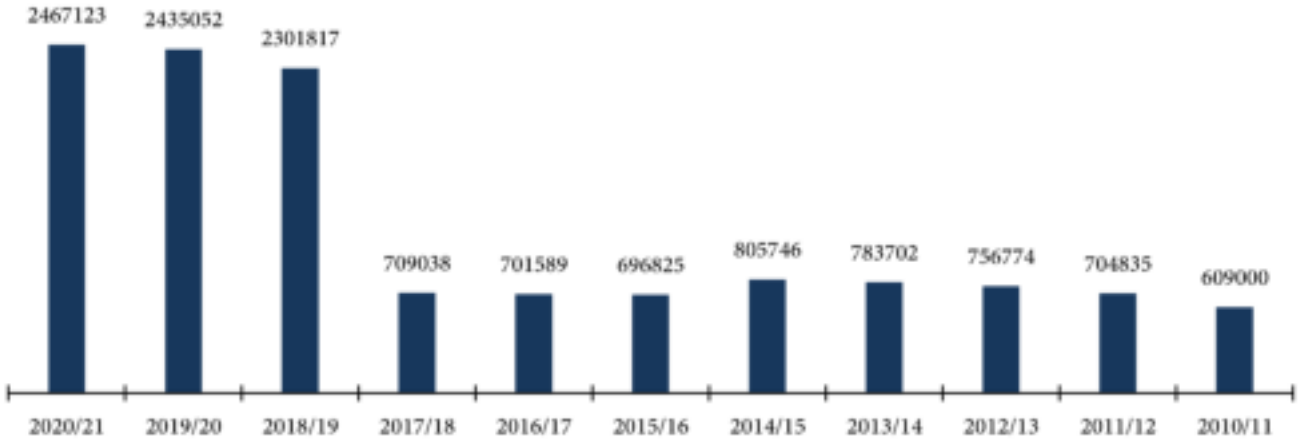

المصدر : قطاع التربية الوطنية

مبيان 21 : تطور عدد المستفيدين من برنامج الدعم " تيسير"

وبخصوص المجهودات التي قامت بها الحكومة لدعم محو الأمية، فقد تجاوز عدد المستفيدين للسنة الدراسية 2021/2020، للسنة الرابعة على التوالي، عتبة المليون مستفيد، حيث بلغ 1.212.346 مستفيدًا، بالرغم من الظروف الاستثنائية المرتبطة بالوضعية الصحية. كما بلغ عدد المستفيدين 5,5 مليون شخص منذ إحداث الوكالة سنة 2016.

ويجب ألا تحجب هذه التطورات، التي تعتبر جميعها مشجعة، أوجه القصور المستمرة من حيث جودة وأداء نظام التعليم الوطني. فحجم الهدر المدرسي المرتبط بالتكرار والانقطاع عن الدراسة[9]، لا يزال يشكل ضغطًا على أداء نظام التعليم، وبالتالي يطرح أسئلة مهمة حول جودة التعلم والسلوك التربوي وجاذبية البيئة المدرسية ككل.

وبالإضافة إلى ذلك، تظهر نتائج التقييمات المنجزة على المستوى الدولي التي دأب المغرب على المشاركة فيها (الاتجاهات في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS)، الدراسات الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (PISA)، إلخ) حصول التلاميذ المغاربة على درجات منخفضة للغاية مقارنة بنظرائهم من البلدان الأخرى المشاركة.

وبهدف توفير استجابات موضوعية لهذه النواقص الهيكلية، حدد النموذج التنموي الجديد سبعة محاور للإصلاح ذات الأولوية التي تشكل العمود الفقري لنهضة تربوية مغربية قادرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية في هذا المجال. وتتمثل الخيارات الاستراتيجية المقترحة في:

- إحداث "مركز التميز لمهن التدريس" لتحسين جودة تكوين المدرسين؛
- تصور مسار مهني جديد للمدرس؛
- اعتماد آلية محفزة للإشهاد على جودة المؤسسات؛
- إنشاء منظومة متكاملة للنجاح التربوي؛
- تنظيم مسار التلميذ في عدة مستويات للتعلم عبر تحديد المعارف والمهارات والسلوكيات التي يجب اكتسابها من طرف المتعلم في كل مرحلة من مساره الدراسي؛
- تطوير تعليم أولي ذي جودة، مرتكز على سياسة قوية للطفولة المبكرة؛
- وضع التربية على قيم المواطنة عبر ترسيخ ثقافة المنفعة المشتركة في قلب المشروع التربوي.

9 بلغ معدل الهدر 2.1٪ في 2020/2019 في التعليم الابتدائي، و10.4٪ في التعليم الثانوي الإعدادي، و 7.4٪ في التعليم الثانوي التأهيلي، بينما بلغ معدل الرسوب 8.9٪ بالمستوى الابتدائي خلال نفس الفترة.

2.2. التعليم العالي والبحث العلمي في خدمة الابتكار وبروز نظم إيكولوجية مبتكرة

عرفت نسبة التمدرس بالتعليم العالي للفئة العمرية 18-22 سنة تطورا ملحوظا، حيث انتقلت من 10,6% سنة 2000/1999 إلى 42,7% سنة 2021/2020. ويعزى هذا التطور الإيجابي للإصلاحات المعتمدة في هذا المجال (الإصلاح البيداغوجي؛ والانتقال التدريجي إلى نظام البكالوريوس؛ وإصلاح المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود؛ وإحداث مسارات التعليم المهني، ووضع نظام للوحدات القياسية الدولية، إلخ).

وفيما يتعلق بالدعم الاجتماعي للطلبة، قامت الحكومة بتوسيع عدد الطلبة الممنوحين لينتقل من 217.294 طالبا برسم السنة الجامعية 2013/2012 إلى 394.696 طالب برسم سنة 2021/2020، كما تجاوزت نسبة الممنوحين بسلك الدكتوراه 77%.

المصدر : قطاع التعليم العالي

مبيان 22 : تطور عدد الطلبة الجامعيين الممنوحين

وعلى الرغم من الجهود المبذولة بالقطاع، لا يزال نظام التعليم العالي والبحث العلمي (خاصة المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح) يواجه العديد من المعيقات التي تحد من أدائه ومخرجاته، وبالتالي تقلل من قدرته على تقديم مجموعة من المهارات التي تحتاجها البلاد لضمان تطورها الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي. وترتبط هذه المعيقات، على سبيل المثال، بنمط الحكامة غير الفعال والجودة المنخفضة لعرض التكوين والموارد المحدودة المخصصة للبحث العلمي وضعف تجدر الجامعة في محيطها الترابي.

وللحد من هذه المعيقات، تم اقتراح العديد من الدعامات الإستراتيجية في إطار النموذج التنموي الجديد، تهم على وجه الخصوص:

- جعل الطالب في صلب إصلاحات وإجراءات تحسين أداء التعليم العالي؛
- تشجيع البحث العلمي من خلال آلية مستقلة للتمويل والتقييم؛
- إحداث إطار محفز للأستاذ-الباحث؛
- ضمان استقلالية مؤسسات التعليم العالي ومراجعة طرق حكامتها بهدف الرفع من نجاعة أدائها؛
- تشجيع تكوينات التميز من خلال اعتماد الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- وضع جسور انسيابية بين النظامين الجامعي والتكوين المهني من خلال النهوض ببعض التكوينات.

3.2. التكوين المهني: رافعة استراتيجية لتحسين التنافسية والاندماج المهني للشباب

عرف قطاع التكوين المهني تطورا كبيرا، إذ تجاوز العدد الإجمالي للمتدربين بالتكوين المهني الأساسي 455.576 سنة 2021/2020.

المصدر : قطاع التكوين المهني

مبيان 23 : تطور عدد متدربي التكوين المهني الأساسي

وتهدف خارطة الطريق الجديدة لتطوير التكوين المهني تثمين المكتسبات المحققة بقطاع التكوين المهني وتأهيل عرضه وإعادة هيكلة شعبه، تماشيا مع المحاور الرئيسية للنموذج التنموي الجديد.

وتروم خارطة الطريق، بكل جهات المملكة وذلك بغلاف مالي قدره 3,6 مليار درهم.

وترتكز خارطة الطريق هذه، إلى جانب عناصر أخرى، على إحداث جيل جديد من مراكز التكوين تحمل إسم "مدن المهن والكفاءات" متعددة الأقطاب والتخصصات وموزعة على الجهات الاثني عشر للمملكة بميزانية 3,6 مليار درهم. وقد شرع في تفعيل برنامج "مدن المهن والكفاءات" مع إطلاق أشغال تشييد ثلاث منها في 2021/2020 بكل من أكادير والناظور والعيون.

وبالموازاة مع ذلك، تم اعتماد تدابير مبتكرة لتسريع تطوير قطاع التكوين المهني، بما في ذلك إقرار المنحة للمتدربين بالتكوين المهني والإطلاق الرسمي للبوابة الوطنية لاكتشاف المهن (www.metiers.net.ma) وإحداث مسار مهني جديد بالتعليم الثانوي الإعدادي وإرساء مسلك للباكالوريا المهنية من ثلاث سنوات في الثانوي التأهيلي وإرساء الممرات مع التعليم العالي لفتح المجال لخريجي التكوين المهني لولوج مسالك الإجازة المهنية.

وتتماشى التوجيهات الاستراتيجية التي تم تحديدها في إطار النموذج التنموي الجديد مع أهداف خارطة الطريق الجديدة، مع التركيز بشكل خاص على تحديات تفعيل مدن المهن والكفاءات.

4.2. الولوج للعلاجات الصحية ذات جودة

شهد قطاع الصحة في المغرب تقدما مهما خلال السنوات الأخيرة. لكن النتائج المسجلة تظل غير كافية بالنظر إلى الإشكالات التي يعاني منها القطاع. وخير دليل على ذلك، الرتبة المتدنية التي يسجلها المغرب في مؤشر جودة العلاجات، حيث يحتل المركز 112 من أصل 195 بلدا. كما لا يزال النظام الصحي بالمغرب يعاني من تفاوتات مهمة بين العالم القروي والعالم الحضري وبين القطاع العام والقطاع الخاص.

وتسائل ظاهرة شيخوخة السكان والارتفاع المهم في الأمراض غير السارية، إضافة إلى توالي الأزمات الصحية كجائحة كوفيد-19، قدرة النظام الصحي الوطني على مواجهة الطلب المتزايد على العلاجات.

عرض صحي يحتاج إلى دعم في أفق تعميم التغطية الصحية

عرفت نسبة التأطير الطبي تحسنا مطردا لتصل إلى 1.418 سنة 2020. إلا أن هذه النسبة لا تزال دون المعايير التي حددتها منظمة الصحة العالمية. وتبقى نسبة التزايد السنوي لعدد الأطباء غير كافية (3,8% كمعدل سنوي في الفترة 2000-2020) بالنظر إلى الحاجيات الحالية والمستقبلية للقطاع والتي ستشهد ارتفاعا مع التعميم الفعلي لنظام التأمين الإجباري عن المرض في أفق سنة 2022.

ويبين تحليل توزيع الموارد البشرية الطبية حسب القطاع هيمنة القطاع الخاص حيث يفوق عدد الأطباء المزاولين بالقطاع الخاص نظراءهم بالقطاع العام منذ سنة 2015: 13.622 طبيب مقابل 12.454 طبيب يزاولون بالقطاع العام سنة 2020.

ومن الأهمية بمكان كذلك العمل على الرفع من عدد الأطر الشبه طبية الذي يعرف ركودا نسبيا (1,3% كمعدل سنوي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2020). وستزداد الوضعية تعقيدا مع ارتفاع عدد الأطر الشبه الطبية المحالين على التقاعد ومع ضعف التوظيفات.

ويظل عرض الموارد البشرية الصحية غير كاف لسد حاجيات القطاع المرتفعة (8.743 طبيب و20.537 ممرض)، وهو ما يؤدي إلى ضعف الكثافة الطبية والشبه طبية مقارنة مع العديد من الدول الصاعدة والنامية. وتبلغ كثافة العاملين في مجال الصحة[10] حاليا 7,3 طبيب و 13,9 ممرض لكل 10.000 نسمة مقابل 23,3 و74 بالنسبة للبرازيل و23,2 و33,5 بالنسبة للأردن و18,1 و30 بالنسبة لتركيا و13 و25,1 بالنسبة لتونس و9,2 و 31,5 بالنسبة للتايلاند.

وقد بات تطوير عرض البنيات التحتية الصحية والرفع من نسبة التأطير الطبي وتوفير عرض علاجات ذو جودة وموزع بشكل متكافئ في مجموع التراب الوطني، ضروريا من أجل ضمان ولوج متكافئ للعلاجات الصحية في أفق تعميم التغطية الصحية.

مؤشرات صحة الأم والطفل في تطور مستمر في ظل استمرار الفوارق المجالية

مكنت المجهودات المهمة المبذولة من طرف السلطات العمومية من تحقيق انخفاض مهم في وفيات الأمهات والأطفال، وهو ما مكن المغرب من الوفاء بالتزاماته في إطار تحقيق أهداف الألفية للتنمية وتعزيز حظوظه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسجل معدل وفيات الأمهات انخفاضا بأكثر من 68% خلال الفترة 1997-2018 ليصل إلى 72,6 حالة وفاة الأم لكل 100.000 ولادة حية على الصعيد الوطني نتيجة التحسن المستمر في مؤشرات تتبع الحمل والتكفل بالولادة.

وفيما يخص مؤشرات وفيات الأطفال، فقد سجلت كذلك انخفاضا مهما لتصل إلى 18 حالة وفاة لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للأطفال أقل من سنة واحدة و22,16 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة خلال سنة 2018 مقابل 36,6 و45,8 لكل 1.000 ولادة حية على التوالي سنة 1997، أي بمعدل انخفاض يقدر ب 50,8% و51,6% خلال هذه الفترة. وبالنسبة لوفيات حديثي الولادة، فقد انخفضت ب 31,2% لتصل إلى 1,53 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2018.

وللإشارة، فإن النتائج المهمة المحصلة في مجال الحد من وفيات الأمهات والأطفال لا يجب أن تنسينا ضرورة العمل من أجل الحد من الفوارق المجالية المستمرة وذلك باللجوء إلى مقاربات مندمجة ترتكز على تظافر جهود مختلف الفاعلين من أجل تحسين ظروف عيش الساكنة.

تمويل الصحة: ارتفاع مستمر للميزانية المخصصة لقطاع الصحة مع استمرار تسجيل حصة مهمة للنفقات المباشرة للأسر

تضاعفت ميزانية الدولة المخصصة لقطاع الصحة بأكثر من ثلاث مرات خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، منتقلة من 6,2 مليار درهم سنة 2005 إلى 20,54 مليار درهم سنة 2021 لتصل نسبة ميزانية الصحة من الميزانية العامة ما يناهز 7% سنة 2021.

[10] إحصائيات منظمة الصحة العالمية 2021.

وتبقى الميزانية المخصصة لقطاع الصحة، رغم التطور الذي عرفته، غير كافية لسد الحاجيات المتنامية للقطاع. كما تظل دون المعايير المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية المحددة في 12% من الميزانية العامة للدولة[11].

وقد ارتفعت النفقات الصحية لتصل إلى 60,9 مليار درهم سنة 2018 حسب معطيات الحسابات الوطنية للصحة لسنة 2018، مقابل 52 مليار درهم سنة 2013، مسجلة بذلك ارتفاعا سنويا يقدر بنسبة 3,2%. وعلى الرغم من الإنجازات المحققة في مجال التغطية الصحية، تبقى الأسر أول ممول للصحة بالمغرب، حيث تستأثر نفقات الأسر بحصة مهمة من النفقات الصحية.

وقد بلغت نسبة النفقات المباشرة للأسر 45,6% من مجموع النفقات الصحية سنة 2018، مقابل 29,3% بالنسبة للتغطية الصحية و24% بالنسبة للموارد الجبائية. وتوجه هذه النفقات أساسا لشراء الأدوية ومستلزمات طبية أخرى، إضافة إلى العلاجات الخارجية بحصة تصل إلى 34% و21,5% على التوالي.

وسيمكن تعميم التغطية الصحية من خفض النفقات المباشرة للأسر التي يجب أن تكون حصتها من النفقات الصحية في الحد الأدنى ليتمكن المغرب فعليا من تحقيق تغطية صحية شاملة.

إطار 4: الرأسمال البشري والنمو الاقتصادي: أي خلاصات للمغرب؟

يهدف المغرب عبر تنزيل نموذجه التنموي الجديد إلى تحقيق قفزة في نسبة النمو تمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

وفي إطار مهامها التي تعنى بتحليل مصادر النمو والتنمية الاقتصادية أنجزت مديرية الدراسات والتوقعات المالية دراسة حول دور الرأسمال البشري في النمو والنتائج التي يمكن تحقيقها عبر تسريع تراكمه. وبهذا، مكنت الدراسة من إعطاء نظرة حول نمو الناتج الداخلي الخام الفردي في حالة زيادة مطردة لتراكم الرأسمال البشري مقارنة مع استمرار المنحى الحالي.

واعتمادا على نتائج استعمال الاقتصاد القياسي، يساهم كل من الرأسمال البشري والرأسمال المادي والعمل بنسب متساوية في التنمية الاقتصادية. وتفسر هذه العوامل الثلاثة مجتمعة أغلب الفوارق المسجلة على مستوى الدخل بين الدول. وانطلاقا من تحديد المساهمة المتوسطة لمختلف عوامل النمو تم اقتراح سيناريوهات مختلفة تتغير حسب نسبة نمو الرأسمال البشري في المستقبل وتقييم أثرها على معدل نمو الاقتصاد الوطني.

وعليه، يتوقع أن تؤدي مضاعفة نسبة تراكم الرأسمال البشري بالمغرب من 3,5% إلى 7% سنويا إلى تسارع نسبة نمو الاقتصاد الوطني من 3,9% إلى 5,1% سنويا. وسيؤدي هذا التطور، اعتمادا على فرضية استقرار نسبة نمو الساكنة، إلى نمو الناتج الداخلي الخام الفردي بنسبة 3,8% مما سيؤدي إلى ارتفاعه من 28.000 درهم سنة 2019 إلى 50.500 درهم سنة 2035، في حين أنه في غياب هذا التسارع لن يتجاوز الناتج الداخلي الخام الفردي مستوى 42.300 درهم.

وانطلاقا من نفس التقييم يمكن استنتاج نسبة نمو مخزون الرأسمال البشري الضرورية لبلوغ 6% كنسبة نمو الناتج الداخلي الخام، والتي تشكل الحد الأدنى الذي يهدف إلى تحقيقه النموذج التنموي الجديد، مع استقرار نسب نمو عوامل الإنتاج الأخرى. وبالتالي، فإن تحقيق هدف النموذج دون تغيير باقي نسب النمو يستلزم نمو مخزون الرأسمال البشري بنسبة 9,8% سنويا. في هذه الحالة سينمو الناتج الداخلي الخام الفردي بنسبة 4,7% سنويا، مما سيؤدي إلى ارتفاع في الناتج الداخلي الخام من 28.000 درهم سنة 2019 إلى 58.100 درهم سنة 2035، مما يشكل زيادة قدرها 15.800 درهم بالنسبة للسيناريو الأساسي.

الفصل الثالث: المساواة في الولوج لفرص الإدماج الشامل

1.3. المساواة بين الجنسين: رافعة أساسية للتنمية الشاملة

انخرط المغرب على مدى العقدين الأخيرين في دينامية الإصلاح قصد تعزيز المساواة بين الجنسين، حيث تم إحراز تقدم مشجع، سيما فيما يخص استفادة النساء من الفرص الاقتصادية المتاحة، لكنه لا يزال دون التوقعات. وفي هذا الإطار، وضع النموذج التنموي الجديد التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن أولوياته الاستراتيجية باعتباره رافعة أساسية لتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

[11] الحسابات الوطنية للصحة، 2018.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها المغرب لإرساء أسس التنمية الشاملة، فإن الفوارق بين الجنسين لا تزال مستمرة سواء من حيث الولوج إلى الخدمات الاجتماعية أو من حيث الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة، لا سيما في الوسط القروي.

وفيما يخص الولوج إلى التعليم، فقد بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي 0,92 (92 فتاة متمدرسة مقابل 100 طفل متمدرس) خلال السنة الدراسية 2019-2020. وعلى مستوى التعليم الثانوي الإعدادي، فقد بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين 0,88، خلال نفس السنة الدراسية. أما فيما يخص التعليم الثانوي التأهيلي، فقد بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين 1,06 (106 فتاة متمدرسة مقابل 100 طفل متمدرس). في نفس السياق، لا تزال معدلات إتمام الفتيات لدراستهن منخفضة سواء على مستوى التعليم الثانوي الإعدادي أو على مستوى التعليم الثانوي التأهيلي، حيث سجلت 70,5% و45,4% على التوالي خلال السنة الدراسية 2017-2018. بالإضافة إلى ذلك، ظلت معدلات انقطاع الفتيات عن الدراسة مرتفعة نسبيا في هاتين المرحلتين الدراسيتين، حيث بلغت 7,4% سنة 2021/2020 بالنسبة للإعدادي و5,9% بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي.

وفيما يتعلق بالولوج إلى الخدمات الصحية، فقد مكنت مختلف البرامج التي تم تنفيذها من تحسين ولوج النساء للعلاج، حيث تم تسجيل تحسن في عدة مؤشرات (معدل وفيات النساء، تتبع الحمل، معدل وفيات الأطفال والرضع...). وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك فوارق كبيرة في الولوج إلى الخدمات الصحية حسب مكان الإقامة.

أما فيما يخص ولوج النساء للفرص الاقتصادية، فقد سجل المغرب أدنى معدل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي على الصعيد الدولي، إذ أصبح هذا الوضع يشكل مصدر قلق كبير بالنظر إلى المنحى التنازلي لهذا المعدل مع توالي السنوات، حيث انتقل من 27,9% سنة 2000 إلى 19,9% سنة 2020.

ويشير توزيع التشغيل حسب الجنس والوضع المهني أن نسبة 34,7% من النساء المغربيات النشيطات المشتغلات، خلال سنة 2020، هن مساعدات عائلات ومتدربات (يقدمن عملا غير مدفوع الأجر أو منخفض الأجر) و47,3% من النساء أجيرات، وما يقرب من 16,1% لهن وضع مستقلات. أما بالنسبة للرجال النشيطين المشتغلين، فإن نصفهم (51,7%) أجراء و34,9% منهم مستقلون. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوزيع لم يطرأ عليه تغيير كبير خلال العقدين الماضيين.

إطار 5: التكاليف الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين في الولوج للفرص الاقتصادية في المغرب

أبرزت الدراسة التي أعدتها مديرية الدراسات والتوقعات المالية[12]، خلال سنة 2020، مكاسب النمو الاقتصادي المنتظرة من تعزيز المشاركة النسوية في سوق الشغل. كما توقفت عند مجموعة من العوامل التي تؤثر على كل من العرض والطلب في سوق الشغل، منها على الخصوص الأعراف القائمة على النوع، والإطار القانوني، وبنية الاقتصاد وسوق الشغل، والرأسمال البشري...

وتشير النتائج المستخلصة أن الإكراهات العائلية، وخصوصا عدد الأطفال تحت الرعاية، هي من بين العوامل التي تدفع النساء إلى اتخاذ قرار الولوج لسوق الشغل قصد البحث عن مصادر دخل إضافية. إذ تجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن نسبة النساء داخل الأسرة تؤثر بشكل كبير على ولوجهن إلى سوق الشغل، حيث أن التواجد القوي للنساء داخل الأسرة يمنحهن فرصًا أكبر في اتخاذ القرار وفي مزاولة النشاط الاقتصادي.

وفيما يخص تأثير التعليم على المشاركة النسوية في النشاط الاقتصادي، فقد أبانت التحليلات عن آثار متضاربة حسب القطاعات. وبالتالي، فإن مستويات التعليم من المرحلة الابتدائية إلى الثانوي الإعدادي لها تأثير إيجابي على احتمال تشغيل النساء في القطاع الصناعي[13]. في المقابل، فإن الولوج إلى التعليم المؤهل والعالي له تأثير إيجابي على احتمالية تشغيل النساء في قطاع الخدمات. كما أن الولوج إلى التعليم له تأثير مهم على ولوج النساء للقطاع العام.

بالإضافة لما سبق، أبانت عمليات المحاكاة، التي تم إنجازها اعتمادا على تقليص تدريجي للفارق بين العمالة النسوية والعمالة الذكورية على الصعيد الوطني، عن وجود إمكانات للنمو وجب استغلالها عبر توفير الظروف اللازمة لإدماج المزيد من النساء في سوق الشغل، ولا سيما تعزيز رأسمالهن البشري. وعليه، يمكن تلخيص مكاسب النمو الاقتصادي المنتظرة من تقليص الفوارق بين الجنسين في الولوج إلى سوق الشغل كالتالي:

---

[12] "التكاليف الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين في سوق الشغل بالمغرب"، مديرية الدراسات والتوقعات المالية/هيئة الأمم المتحدة للمرأة/مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي/مندوبية الاتحاد الأوروبي/الوكالة الفرنسية للتنمية، فبراير 2021.

[13] وضع النساء كأجيرات في الصناعة هو المهيمن (عموما بدون مؤهل علمي).

- تقليص الفارق في النشاط بين الرجال والنساء في قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات بنسبة 25% سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بنسبة 8,4% إلى 13% مقارنة بمستواه الحالي.
- في حين أن التقليص الكامل لفارق العمالة بين النساء والرجال في هذه القطاعات، في آن واحد، سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بنسبة 28,7% إلى 37,4%.
- كما أن انخفاض الفارق في النشاط بين الرجال والنساء بنسبة 25% سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام للفرد بحوالي 5,7% من خلال تطبيق التدابير المرتبطة بالحد من عدم المساواة بين الجنسين في سوق الشغل، مع استثناء سياسات تعزيز المساواة للولوج إلى التعليم. وقد يرتفع الناتج الداخلي الخام للفرد بنسبة 9,9% باعتماد تدابير شاملة بما في ذلك تقليص الفوارق بين الجنسين في الولوج إلى التعليم الذي له تأثير إيجابي على نشاط النساء.
- كما أن تصحيح فجوة الشغل بين النساء والرجال، بإزالة جل المعيقات التي تحد من ولوج الفتيات والنساء إلى التعليم والتكوين وكذا من ولوجهن إلى النشاط، سيرفع من الناتج الداخلي الخام للفرد بنسبة 39,5%.

في نفس السياق، لا يزال ولوج المرأة المغربية إلى مراكز اتخاذ القرار دون المعدل المسجل على المستوى الدولي، أي 33%. وعلى مستوى الوظيفة العمومية، لم يتجاوز معدل التأنيث بالمناصب العليا (الأمانة العامة، المدير العام، المفتش العام،...) 17% خلال سنة 2020. كما لم يتجاوز معدل ولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية (رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح،...) نسبة 24,6% خلال نفس السنة.

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال العنف ضد النساء مصدر قلق، على الرغم من الإصلاحات التشريعية والقانونية التي تم تنفيذها. فقد أفادت نتائج البحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019، أن ما يفوق 82,6% من النساء والفتيات (الفئة العمرية بين 15 و74 سنة) قد تعرضن للعنف على الأقل مرة واحدة في حياتهن (83,1% في الوسط الحضري و81,6% في الوسط القروي). وتقدر تكلفة العنف ضد النساء والفتيات على الصعيد الوطني[14] بنحو 2,85 مليار درهم.

ترسيخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة من أولويات النموذج التنموي الجديد

يتوخى النموذج التنموي الجديد إيجاد حلول موضوعية لمسألة عدم المساواة بين الجنسين، من خلال سياسات عمومية تهدف إلى تعزيز الإدماج الفعال للمرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لتحقيق ذلك، حدد النموذج التنموي الجديد مجموعة من الأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول سنة 2035، من بينها:

- الرفع من معدل نشاط النساء ليصل إلى مستوى 45% سنة 2035؛
- زيادة عدد النساء في المناصب العليا إلى مستوى 35% سنة 2035؛
- تكريس المساواة في الأجور في القطاع الخاص، وتقليص فجوة الأجور بمقدار 10 نقاط مئوية لتبلغ 5% سنة 2035؛
- منح النساء نفس الفرص التي يتمتع بها الرجال لولوج التعليم، مع حماية حقوقهن الأساسية في إلزامية التعليم والطفولة (لا لتشغيل الفتيات القاصرات ومنعهن من ولوج المدرسة، ولا لزواج القاصرات)؛
- تعزيز محاربة الأمية في صفوف النساء بغض النظر عن سنهن وخاصة في الوسط القروي.

بجانب الرافعات الاستراتيجية التي تروم تعزيز المساواة بين الجنسين، خصص النموذج التنموي الجديد مشروعًا منفصلاً للتمكين الاقتصادي للنساء يرتكز على ثلاثة مكونات مترابطة:

المكون الأول: ولوج النساء للفرص الاقتصادية

- مراجعة مجموعة من التوصيات التنظيمية والتشريعية وملاءمتها مع متطلبات إنعاش تشغيل النساء؛
- منح تحفيزات ضريبية لفائدة الشركات التي تراعي أهداف التكافؤ في التشغيل؛
- ملاءمة دفاتر التحملات الخاصة بتهيئة وتدبير المناطق الصناعية مع أهداف إنعاش تشغيل النساء؛

[14] تم تقييم هذه التكلفة لأول مرة في المغرب باستخدام نتائج البحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2019، والذي يحدد التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف الذي يتحمله الأفراد وأسرهم في جميع مجالات الحياة، وكذا أشكال العنف الجسدي والجنسي، خلال الاثني عشر شهرا التي سبقت البحث.

- تعزيز ريادة الأعمال النسائية؛
- توعية النساء بالتدبير المالي وثقافة التسيير وتعزيز قدراتهن في إقامة المشاريع.

المكون الثاني: تعزيز قدرات النساء في مجال التكوين والتعليم

- تعزيز قدرات النساء في مجال التدريب والتعليم في كل من المناطق الحضرية والقروية؛
- تفعيل برامج تحفيزية للنساء الأجيرات غير حاملات لشهادات؛
- إطلاق حملات تحسيسية تشيد بأهمية تعليم الفتيات والتكوين المهني؛
- استخدام منصات للتعليم عبر الأنترنت التي تستهدف بالدرجة الأولى النساء اللواتي لهن مستوى تعليمي منخفض؛
- دعم التعاونيات النسائية؛

المكون الثالث: سياسة عدم التسامح مع العنف ضد النساء

- إصلاح القانون الجنائي وتعديل القانون 13-103 المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة وتوسيع نطاق تطبيقه ليشمل مختلف أشكال التحرش؛
- تنظيم حملات تحسيسية على الصعيد الوطني لشجب مختلف أشكال العنف ضد النساء؛
- وضع تطبيق للإبلاغ الفوري عن الاعتداءات التي تتعرض لها النساء في المجال العمومي؛

المتطلبات الأساسية لتفعيل ناجح لتوجيهات النموذج التنموي الجديد من أجل مساواة فعلية بين الجنسين

تتضمن خارطة الطريق المعتمدة في إطار النموذج التنموي الجديد الدعوة لإدماج منظم لبعد النوع في جميع الإجراءات سواء في القطاع العمومي أو الخاص. لتفعيل ذلك، يجب الإشادة بالدور الفعال للآليات التي طورها المغرب لإدماج بعد النوع في السياسات العمومية، لا سيما فيما يتعلق بتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

في هذا السياق، أصبح من الضروري اعتماد التقنيات المتعلقة بإدماج بعد النوع من لدن الأطراف المعنية في القطاعين العمومي والخاص، حيث أثبت هذه المقاربة نجاعتها على المستوى العالمي. كما أن هذه التقنيات ترتكز على تقييم الآثار على النساء والرجال بعد تنفيذ أي إجراء، سواء كان تشريعيًا أو تنظيميًا أو مؤسساتيًا أو برنامجا ويخص جميع القطاعات وجميع المستويات.

2.3. تعزيز اندماج الشباب في الحياة النشيطة

تشكل فئة الشباب جزءا مهما من المجتمع المغربي وتحظى بمكانة مهمة في أولويات التنمية وذلك تماشيا مع مقتضيات دستور المملكة ومع عدد من الخطابات الملكية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإدماج الشباب، لا تزال وضعية هذه الفئة تواجه العديد من العراقيل التي تعيق التعبئة الكاملة لإمكانياتها المتاحة. وترتبط هذه المعيقات بشكل أساسي بجودة الخدمات الأساسية الموجهة للشباب ونقص الفضاءات (الثقافية والرياضية) والفرص (ريادة الأعمال على وجه الخصوص) المواتية لتطورهم، بالإضافة لصعوبات الولوج لسوق العمل. ويظل معدل البطالة لدى الشباب مرتفعًا ويتفاقم مع عدد سنوات الدراسة، كما أن نسبة الشباب الذين لا يتابعون دراستهم ولا يستفيدون من تكوين وليسوا في سوق الشغل هو من بين أعلى المعدلات المسجلة على المستوى الدولي.

1.2.3 المعيقات الهيكلية لقابلية تشغيل الشباب وراء بعض الاختلالات في سوق العمل

لا يزال عرض القوة العاملة المتاحة في المغرب غير مستغل وغير مؤهل

تتأثر التنمية الاقتصادية والبشرية بشكل متزايد بمستوى ونوعية التعليم والتكوين لدى السكان في سن النشاط. ولا يزال المغرب يراكم تأخرا كبيرا في هذا المجال، إذ ما يقرب من 60% من عرض اليد العاملة المتاحة لا تتوفر على شهادة. كما أن أقل من ثلث السكان في سن النشاط من حاملي شهادات المستوى المتوسط وواحد فقط من كل عشرة أشخاص يتوفر على شهادة المستوى العالي (البكالوريا فما فوق).

وفي نفس السياق، سجل معدل النشاط بالمغرب انخفاضا كبيرا منتقلا من 52,9% سنة 2000 إلى ما يقرب عن 44,8% سنة 2020. ويظهر هذا التراجع جليا لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، حيث واصل معدل النشاط لدى هذه الفئة انخفاضه منتقلا من 49% إلى 23,5% خلال نفس الفترة.

كما أن هناك فئات أخرى في سن النشاط ومستبعدة من النشاط الإنتاجي، ويتعلق الأمر بالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة والذين لا يتابعون دراستهم ولا يستفيدون من تكوين وليسوا في سوق الشغل[15]. وتمثل هذه الفئة سنة 2019 ما يقارب 28,5% من نفس الفئة العمرية (15-24)، حوالي 76,5% منهم من النساء و23,5% من الرجال. وتشكل هذه الفئة تحديا كبيرا للمغرب من حيث التعليم والتكوين والاندماج الاجتماعي والمهني، كما تستحق اهتماما خاصا لإدماجها في الحياة النشيطة.

بالرغم من المنحى التنازلي لمعدل البطالة، لا يزال الطلب على العمل يواجه العديد من التحديات الهيكلية

شهد معدل البطالة بالمغرب منحاً تنازلياً على مدى العقدين الماضيين، ليستقر عند 9,2% سنة 2019. ويُفسر هذا التغير الإيجابي، على وجه الخصوص، بزيادة وتيرة خلق فرص الشغل وديناميةسياسات سوق العمل النشطة في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك، شكلت الأزمة الصحية لكوفيد-19 منعطفا في هذا المسار حيث كانت لها آثارا سلبية على سوق العمل. وارتفع معدل البطالة بمقدار 2,7 نقطة سنة 2020 منتقلا إلى 11,9% وهم جميع فئات الساكنة النشيطة.

وتبقى فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة الأكثر عرضة للبطالة بنسبة بلغت 31,2% سنة 2020 على المستوى الوطني (45,3% بالوسط الحضري). وتعاني فئة الشباب حاملي الشهادات من معضلة البطالة بشكل أكبر مقارنة مع الفئات الأخرى النشيطة، حيث انتقل معدل البطالة من 16,7% سنة 2010 إلى 15,7% سنة 2019، ثم 18,5% سنة 2020.

2.2.3 الدعامات الرئيسية لتحسين قابلية تشغيل الشباب وتعزيز اندماجهم الاجتماعي والمهني

تم اقتراح العديد من الدعامات الاستراتيجية في إطار النموذج التنموي الجديد من أجل تلبية انتظارات الشباب وتطلعاتهم، ولا سيما رغبتهم في الانفتاح والمشاركة وتحرير طاقاتهم، مع مراعاة ضمان مواكبتهم التكوينية من المدرسة إلى الإدماج المهني من أجل تطوير قدراتهم وتعبئة إمكاناتهم. وتشمل هذه الرافعات التوجهات التالية:

- وضع استراتيجية شاملة ومندمجة للشباب، تشرك جميع الفاعلين أثناء بلورتها، ومصحوبة بإطار حكامة شامل للقطاعات المعنية؛
- ضمان توفير خدمات قرب عالية الجودة لفائدة الشباب وتستجيب لاحتياجاتهم؛
- إنجاز وتنشيط منصات وفضاءات سوسيو-ثقافية موجهة للشباب لتشجيعهم على المشاركة وأخذ المبادرة؛
- تعزيز واستكمال خدمات التكوين والمواكبة الهادفة إلى دمج الشباب وإعادة إدماجهم اقتصاديا؛
- تطوير تواصل ملائم وعصري وعرض محتوى جذاب يستهدف الشباب، لا سيما عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

ولضمان التفعيل الناجح لهذه الرافعات الاستراتيجية، يقترح النموذج التنموي الجديد إطلاق مشروع رائد "كاب-شباب"، وهو برنامج وطني يغطي الاحتياجات الثقافية والفنية والرياضية وكذا متطلبات الإدماج السوسيو-اقتصادي ومساعدة الشباب في وضعية هشاشة. كما يرتكز برنامج "كاب-شباب" على بنية مركزية مسؤولة عن القيادة الشاملة للبرامج وعلى منهجية تشاركية مع الهيئات المهنية لوضع وتنفيذ مشاريع خاصة على المستوى الترابي.

[15] المرصد الوطني للتنمية البشرية، يناير 2021.

3.3. الرأسمال الثقافي الوطني: رافعة للتماسك الاجتماعي ومصدر إشعاع للبلاد على الصعيد الدولي

يتمتع المغرب برأسمال ثقافي غني ومتنوع وذو قيمة مضافة عالية، بحكم موقعه الجغرافي وعمقه التاريخي وتنوعه السوسيوثقافي، والذي يمكن أن يجعل من هذا القطاع ركيزة رابعة للنمو الاقتصادي على غرار المكونات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وعلى الرغم من المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية والمجتمع المدني، فإن القطاع الثقافي في المغرب لا يزال يواجه عوائق هيكلية، لا سيما ما يتعلق بنقص الوسائل المخصصة، وهيمنة التمثيليات التي لا تثري الثقافة والنقاش وكذا ترجيح المقاربة التي تعتمد على إنجاز البنى التحتية. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف التنسيق بين الفاعلين لا يمكن من تظافر الجهود ويؤدي إلى ضعف الإشعاع الدولي، مع سيطرة البعد الفولكلوري على الأنشطة. ويترتب على ذلك ضعف حصة العرض الثقافي المغربي في السوق العالمية، في حين أنه يمكن أن يشكل قاطرة للتنمية، مما يجعل الاقتصاد الوطني أكثر جاذبية و صورة البلاد أكثر إشعاعا على المستوى الدولي.

أهداف طموحة تجعل من المغرب بلدا منتجا للمعرفة والفنون ومؤثرا في محيطه

يطمح النموذج التنموي الجديد إلى ترسيخ الثقافة الإبداعية والترفيهية وكذلك إعادة إحياء الثقافة المغربية بهدف تعزيز الدينامية الاجتماعية والإشعاع الجهوي والقاري للمغرب. ولتحقيق هذه الأهداف بحلول سنة 2035، حدد النموذج التنموي الجديد أهدافا فرعية تتمثل في ما يلي:

- الرفع من الميزانية السنوية للثقافة ب1% على الأقل من الناتج الداخلي الخام ؛
- مضاعفة عدد فرص الشغل في الصناعات الإبداعية مرتين أو ثلاث مرات، مع تنويع المعروض بما في ذلك تثمين العرض ذو المحتوى الرقمي ؛
- بلوغ معدل سنوي للقراءة يصل إلى كتابين لكل فرد.

لتحقيق هذه الأهداف وترسيخ دور الثقافة كرافعة لخلق القيمة ودعامة للتماسك الاجتماعي، تم تحديد العديد من التوجهات الاستراتيجية، من بينها:

- تشجيع التنمية بالثقافة من خلال تنفيذ إطار سياسي وقانوني ملائم للمقاولات العاملة في المجال الثقافي وللفاعلين في هذا الميدان من فنانين ومبدعين. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني أخذا بعين الاعتبار الطابع الأفقي للثقافة؛
- تعزيز دور المجال الترابي في تنزيل السياسات الثقافية، وذلك من خلال خلق وتثمين ومضاعفة عدد الفضاءات الثقافية، مع تسخير الوسائل المناسبة لنشر الثقافة على المستوى الجهوي والمحلي؛
- تشجيع الذوق الثقافي والفني منذ الطفولة والعمل على استدامته، من خلال العديد من المبادرات من بينها ضمان توفر المدارس على قاعات للأنشطة الثقافية، وتزويد التلاميذ بأدوات اليقظة الثقافية، إلخ ... من أجل انبثاق الصناعات الثقافية والإبداعية؛
- دعم وضمان استقلالية قطاع الإعلام وجعل التكنولوجيا الرقمية رافعة للتحول من أجل إنتاج محتوى ذو جودة عالية والمساهمة في الإشعاع الدولي للمملكة؛
- تطوير السينما، كمحرك للقوة الناعمة عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي ومواكبة المبدعين المغاربة على جميع المستويات في إنتاجهم الوطني والدولي.

4.3. تعميم التغطية الاجتماعية

بالنظر إلى الاختلالات المهمة التي يعرفها نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب والتي تفاقمت مع الأزمة الصحية لكوفيد-19، أطلق المغرب، بمبادرة من جلالة الملك محمد السادس، إصلاحا عميقا لنظام الحماية الاجتماعية.

ويقتضي هذا الإصلاح، إجراء تغييرات جذرية في تسيير وحكامة نظام الحماية الاجتماعية، كما يكرس تغطية اجتماعية شاملة من خلال تعميم التغطية الصحية والتعويضات العائلية وتوسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

ويحدد مشروع القانون الإطار 09-21 المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي صادق عليه البرلمان في 15 مارس 2021، الأحكام والمبادئ المؤطرة لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب. وسيتم تنزيل هذا الإصلاح بشكل تدريجي داخل أجل خمس سنوات، حسب الجدولة الزمنية التالية:

- تعميم التأمين الإجباري عن المرض في أفق 2022، مما سيمكن 22 مليون شخص إضافي من الاستفادة من هذا النظام (يشمل أيضا الفئات المستفيدة من نظام المساعدة الطبية)؛
- تعميم التعويضات العائلية (7 ملايين طفل في سن التمدرس) خلال الفترة 2023-2024 مع تمكين الأسر غير المستفيدة من هذه التعويضات من الاستفادة من تعويضات للحماية من مخاطر الطفولة أو تعويضات جزافية بالنسبة للأسر التي لا تتوفر على أطفال أو يتجاوز سن هؤلاء 21 سنة؛
- توسيع قاعدة المنخرطين بأنظمة التقاعد بدمج 5 ملايين شخص يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش، وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لتشمل كل شخص يتوفر على شغل قار في أفق سنة 2025.

وتجدر الإشارة، إلى أن نظام الحماية الاجتماعية يعتمد على آليتين للتمويل قائمة على الاشتراك بالنسبة للأشخاص القادرين على المساهمة، وعلى التضامن بالنسبة للأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك. وتقوم الدولة في إطار آلية التضامن بالأداء المسبق للاشتراكات بالنسبة للأشخاص المعنيين عن طريق تعبئة المخصصات المالية من ميزانية الدولة والعائدات الضريبية المخصصة لتمويل الحماية الاجتماعية والموارد المتأتية من إصلاح نظام المقاصة إضافة إلى جميع الموارد الأخرى التي يمكن أن ترصد بموجب نصوص تشريعية أو تنظيمية خاصة.

وتقدر التكلفة الإجمالية لتعميم الحماية الاجتماعية في حوالي 51 مليار درهم موزعة كالتالي: 28 مليار درهم فيما يخص الآلية القائمة على الاشتراك و23 مليار درهم بالنسبة للآلية القائمة على التضامن.

كم تجدر الإشارة، إلى أن إصلاح نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب يتوافق مع توجهات النموذج التنموي الجديد في مجال الحماية الاجتماعية من خلال وضع أرضية مدمجة للحماية الاجتماعية عادلة ومستدامة تضمن لجميع المواطنين ظروف عيش كريمة وتنمي قدراتهم على مواجهة المخاطر.

ويواجه تعميم الحماية الاجتماعية بالمغرب مجموعة من التحديات المهمة المرتبطة بتأهيل النظام الصحي الوطني حتى يتمكن من الاستجابة بطريقة لائقة للطلب المتزايد للعلاجات الناتج عن تعميم التغطية الاجتماعية، وبضرورة التعبئة الدائمة لمصادر تمويل كافية لضمان الديمومة المالية للنظام، بالإضافة إلى التوفر على آليات ناجعة للاستهداف.

تعميم التغطية الصحية: مرحلة أولى في أفق تعميم التغطية الاجتماعية

يتوفر حاليا 21 مليون شخص على تغطية صحية، منهم 10,6 مليون شخص يستفيدون من نظام التأمين الإجباري عن المرض (3,1 مليون مستفيد من تغطية كنوبس و 7,5 مليون من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، وما يقارب 11 مليون شخص من نظام المساعدة الطبية الحاملين لبطاقة سارية المفعول. وقد مكن الارتفاع المتزايد في عدد المستفيدين من التغطية الصحية من تحقيق تحسن ملحوظ في نسبة التغطية الصحية التي انتقلت من 35% سنة 2012 إلى 70% سنة 2019.

وإن تحقيق تغطية صحية شاملة من خلال تعميم نظام التأمين الإجباري عن المرض يمثل المرحلة الأولى نحو تعميم الحماية الاجتماعية. ومن أجل ذلك، تم رصد ميزانية سنوية تقدر ب 14 مليار درهم، من بينها 9 ملايير درهم برسم النظام التضامني.

وفي هذا الإطار، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتفعيل إصلاح نظام الحماية الاجتماعية فيما يخص التغطية الصحية.

وهكذا فقد تم التوقيع، بتاريخ 14 أبريل 2021، على 3 اتفاقيا-إطار لتعميم التأمين الإجباري عن المرض لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، أي ما يناهز 2,9 مليون شخص موزعون كالآتي:

- التجار والمهنيون ومقدمو الخدمات المستقلون الخاضعون لنظام المساهمة المهنية الموحدة ولنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة (800.000 مستفيد)؛
- حرفيو ومنهيو الصناعة التقليدية (500.000 مستفيد)؛
- الفلاحون (1,6 مليون مستفيد).

كما تمت المصادقة، في مجلس الحكومة بتاريخ 29 أبريل 2021، على مشروع القانون 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

ويمكن مشروع القانون هذا من تصنيف الأشخاص استنادا إلى أحكام النصوص التنظيمية والتشريعية الجاري بها العمل ومن تحديد أثر التسجيل بنص تنظيمي إضافة إلى تحديد مدة التدريب في شهر واحد بدل ستة أشهر للاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض. ويحدد القانون أيضا الاشتراك بالنسبة للأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي على أساس الواجبات التكميلية التي تفرضها الدولة مع إدماجهم في نظام التأمين الإجباري عن المرض. وتجدر الإشارة، أن فئة العدول هي الفئة الأولى من المهنيين المستقلين الذين سيستفيدون من نظام التأمين الإجباري عن المرض.

إصلاح قطاع الصحة لمواكبة تعميم التغطية الصحية

من أجل مواكبة تعميم الحماية الاجتماعية بالمغرب، تم إطلاق ورش هام لإصلاح قطاع الصحة بالمغرب الذي يكرس حكامة جديدة لقطاع الصحة من خلال إحداث هيئات التدبير والحكامة المتمثلة في الهيئة العليا للتقنين المندمج للصحة والوكالات الجهوية للصحة والمجموعات الصحية الترابية.

ويهدف هذا الإصلاح أيضا، إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي وجلب الخبرات والكفاءات الطبية الأجنبية بما يضمن، من جهة، تطوير البنية التحتية الصحية ومن جهة أخرى، تحفيز الكفاءات الطبية المغربية المقيمة بالخارج للعمل والاستقرار بالمغرب بشكل دائم.

كما، يتوخى هذا الإصلاح تأهيل العرض الصحي، خصوصا على الصعيد الجهوي، من خلال أجرأة البرنامج الطبي الجهوي، وإقرار إلزامية احترام مسلك العلاجات، مع العمل على تأهيل المؤسسات الصحية.

ويسمح إحداث نظام معلوماتي مندمج، بجمع ومعالجة واستغلال كل المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية بما فيه القطاع الخاص. ويعد هذا النظام من الركائز الأساسية لورش إصلاح القطاع الصحي، حيث سيمكن من التتبع الدقيق للمريض وتحديد وتقييم مسار العلاجات الخاص به، وذلك بالاعتماد على الملف الطبي المشترك مع تحسين نظام الفوترة بالمؤسسات الاستشفائية.

ومن أجل تنزيل هذا الإصلاح، تم اتخاذ مجموعة من التدابير تروم تعزيز توفير الأطر الصحية اللازمة وتحسين وضعهم المهني. ونخص بالذكر، مصادقة مجلس الحكومة بتاريخ 27 ماي 2021 على مشروع القانون 21.33 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.131 المتعلق بمزاولة مهنة الطب لتمكين الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج من مزاولة مهنة الطب بالمغرب بشكل دائم، وإحداث نظام للوظيفة العمومية خاص بقطاع الصحة.

وفي هذا الإطار، صادق مجلس الحكومة ذاته على مشروع قانون يهدف إلى إضافة مهني الصحة العاملين بالقطاع العام إلى الفئات التي لا تخضع لأحكام الظهير الشريف رقم 1-58-008 بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، وذلك حتى يتسنى إعداد نظام أساسي خاص بهم بموجب نص تشريعي يحدد الالتزامات المهنية لهذه الفئات والحقوق التي تستفيد منها.

تحسين آليات الحكامة من أجل إنجاح ورش إصلاح الحماية الاجتماعية

إن التداعيات السوسيو-اقتصادية لجائحة كوفيد-19 أظهرت أهمية التوفرعلى نظام ناجع للتعرف والاستهداف بالنسبة للمستفيدين من البرامج الاجتماعية. وإن إنجاح ورش إصلاح الحماية الاجتماعية مرتبط بشكل وثيق بتحقيق مشروع السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان.

وفي إطار تفعيل آليات استهداف المستفيدين من البرامج الاجتماعية، صادق مجلس الحكومة بتاريخ 20 أبريل 2021، على مشروع مرسوم رقم 2-20-792 بتطبيق القانون رقم 18.72 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات. ويحدد هذا المشروع، الذي سبق نشره في شهر غشت 2021، الإطار التنظيمي للوكالة الوطنية للسجلات حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها بالمساهمة في ورش إصلاح وتجديد منظومة الدعم الاجتماعي بالمغرب.

وللتذكير، فإن الوكالة الوطنية للسجلات مهمتها تدبير السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد والعمل على تحيينها إضافة إلى السهر على حماية البيانات الرقمية التي تحتوي عليها.

تعبئة الموارد المالية لضمان لتعزيز استدامة نظام الحماية الاجتماعية

إن تعبئة موارد مالية مهمة يعد عاملا محوريا لتعزيز استدامة أي نظام للحماية الاجتماعية على المدى الطويل. وتجدر الإشارة، أنه يمكن تعبئة مجموعة من مصادر التمويل المتكاملة والتي تتوافق مع هدف توسيع المجال الميزانتي من أجل تعزيز هوامش الدولة في تدبير الميزانية:

- تحسين تدبير النفقات العمومية من خلال تخصيص اعتمادات الميزانية وفقا لمعايير مرتبطة بالنتائج والنجاعة إضافة إلى اعتماد آليات المراجعة الدورية للنفقات كما هو معمول به في الدول الناجحة في هذا المجال؛
- إتمام إصلاح صندوق المقاصة والتحويل التدريجي لنفقات المقاصة لتمويل الحماية الاجتماعية مع اللجوء إلى سياسة مباشرة لاستهداف المستفيدين في أفق تفعيل السجل الاجتماعي الموحد؛
- اللجوء إلى آليات مبتكرة للتمويل من أجل تعبئة موارد مالية إضافية كفرض ضرائب على بعض المنتوجات المضرة بالصحة مع تحويل مواردها للمساهمة في تمويل الحماية الاجتماعية؛
- تنشيط الاقتصاد وهيكلته لخلق القيمة المضافة وخلق فرص الشغل وتعزيز النمو الاقتصادي واستدامته من أجل الحصول على موارد ضريبية إضافية تمكن من توسيع المجال الميزانتي.

الفصل الرابع: دعم قدرة المجالات الترابية على الصمود وتعزيز الاستدامة

1.4. من أجل مجالات ترابية مكينة، أكثر استدامة ومزدهرة

لقد جعل المغرب من الجهوية المتقدمة خياراً استراتيجيًا لا محيد عنه، وذلك من خلال المكانة الخاصة التي تحظى بها الجهة في دستور المملكة والتي تجسدت في الإصلاح الترابي الذي انطلق منذ سنة 2015 (المصادقة على القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات المحلية، وإحداث الصناديق المخصصة لذلك "صندوق التأهيل الاجتماعي" و" صندوق التضامن بين الجهات "، ميثاق اللاتمركزالإداري).

ومع ذلك لايزال التنفيذ الفعلي لهذه الإصلاحات وتداعياتها القصوى المرجوة يشكل تحدياً كبيرا يجب على المغرب مواجهته من أجل جعل مجالاته الترابية قاعدة لخلق الثروة الوطنية وحاملا للتنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة.

نحو تعزيز الدينامية الاقتصادية على مستوى الجهات

لقد مكنت الإصلاحات المنجزة من إعطاء زخم إضافي لدينامية الجهات، حيث سجلت ست جهات معدل نمو للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية يتجاوز المتوسط الوطني (5,4%) خلال الفترة 2001-2019، ويتعلق الأمر بجهات الداخلة وادي الذهب (10,6%)، والعيون الساقية الحمراء (10,4%)، ودرعة تافيلالت (6,4%)، وطنجة تطوان الحسيمة (6,3%)، ثم سوس ماسة

وكلميم واد نون (5,9% لكل واحدة منها).

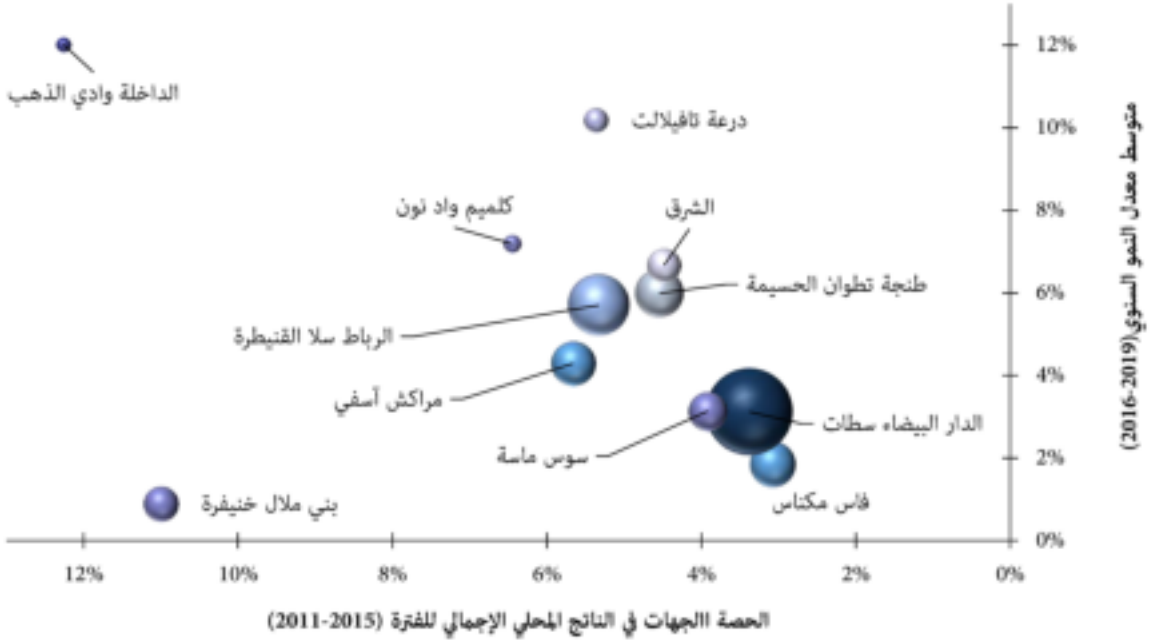

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 24 : معدل نمو الناتج الداخلي الخام الجهوي بالأسعار الجارية

غير أن دينامية النمو المسجلة على المستوى الجهوي لم تكن كافية لتصحيح التفاوتات المجالية، نظرا لتركيز الثروة الوطنية في عدد قليل من الجهات. حيث تستحوذ 4 من بين 12 جهة على أكثر من 68,4% من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2001 و2019. ويتعلق الأمر بجهة الدار البيضاء سطات التي حققت أعلى مساهمة في الناتج الداخلي الخام الوطني بالأسعار الجارية خلال الفترة 2001-2019 بحصة 32,6% تليها جهة الرباط سلا القنيطرة (16,5%)، ثم طنجة تطوان الحسيمة (10,2%) وفاس مكناس (9,2%).

ويتبين من خلال هذه الخلاصات أن هناك حاجة إلى تعزيز الإمكانات التنافسية للجهات، خاصة الجهات التي تقل مساهمتها في الثروة الوطنية عن امكانياتها.

مساهمة النموذج التنموي الجديد: مجالات ترابية مكينة، تشكل فضاءات لترسيخ التنمية

يتطلع النموذج التنموي الجديد لاعتماد دور جديد للمجالات الترابية كفضاءات لصياغة السياسات العمومية وأماكن لتنزيلها بشكل فعال ومتكامل. ومن أجل ذلك، وفي أفق تعزيز القدرات العملية للفاعلين الجهويين وجعلها قاطرة لتسريع التحول الهيكلي الذي يحمله النموذج التنموي الجديد، وجب تعزيز رافعات التنمية الإضافية التالية:

- ترسيخ مكانة الجهة لضمان الحكامة المجالية التي توفر هامشًا كبيرًا للعمل في المحيط الجهوي. ويتم ذلك من خلال تسريع تفعيل المخططات المديرية للامركزية والتي تستوجب نقلًا حقيقيًا لصلاحيات اتخاذ القرار والموارد والوسائل إلى الجهات.
- تنويع وضمان استمرارية الموارد المالية للجماعات الترابية. يمكن تعزيز هذه الموارد، خصوصا من خلال الرفع من الموارد الذاتية للجماعات الترابية وتحسين عائدات الضرائب المحلية وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي وتنمية التعاون بين الجماعات الترابية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز البعد الجهوي لخدمات البنى التحتية، واعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودعم صندوق التجهيز الجماعي من أجل تنفيذ مشاريع التنمية الجهوية.
- دعم الكفاءات البشرية من خلال إعادة توزيع الموارد البشرية لفائدة المجالات الترابية، وذلك عبر آليات التحفيز واعتماد التعاقد والتوظيف المباشر لصالح هذه الوحدات. وفي هذا الصدد، تحث اللجنة على وضع نظام أساسي للوظيفة العمومية

داخل مؤسسات المجالات الترابية يراعي الخصوصيات الجهوية.

- مد الجهات بالأدوات اللازمة للتنمية الاقتصادية لمجالاتها الترابية من خلال:
  - تشجيع الاستثمار وروح المقاولة عن طريق خلق صندوق الدعم الاقتصادي وتحفيز النشاط الاقتصادي الجهوي.
  - تبني مشاريع التنمية الكبرى من طرف "السلطات الجهوية للتنمية".
  - تثمين الاقتصاد الاجتماعي كدعامة للتنمية ومصدر لخلق فرص العمل اللائق على مستوى الجهات.
  - وضع أنظمة إيكولوجية متكاملة من شأنها أن تشكل زخما اقتصاديا على المستوى الجهوي.
  - تعزيز البعد الجهوي لخدمات البنيات التحتية (الخدمات القطاعية واللوجستيكية الذاتية، ونقل الاختصاصات الذاتية (تكوين مهني) والمشتركة (تعليم).

2.4. التمدن: رافعة أساسية للجاذبية والتنمية المستدامة والشاملة

شهد المغرب تمدنا متسارعًا مقارنة بالبلدان ذات الدخل المتوسط حيث بلغ معدل التمدن في المغرب62,4% سنة 2018 مقابل 52,5% بالبلدان المتوسطة الدخل. ويُعزى هذا التطور المتسارع بشكل أساسي للنمو الديمغرافي[16]، والهجرة من المناطق القروية إلى المناطق الحضرية[17]، وضم المناطق شبه الحضرية أو القروية إلى المدن و / أو المراكز الحضري [18]..

أدى التمدن غير متحكم فيه إلى خلق فجوات كبيرة يتعين معالجتها

لم ينتج عن التطور المتسارع للتمدن في المغرب الآثار المرتقبة بالشكل المرغوب، حيث أصبح من الصعب التحكم في صيرورة التمدن بالنظر لتضاعف الاستثناءات في مجال التعمير والتوسع العمراني الأفقي ضواحي المدن الكبيرة. وكنتيجة لهذا، تراجع التمازج الاجتماعي، وتفاقمت التحديات البيئية، وتزايدت صعوبات الولوج للبنية التحتية والخدمات، وأيضا التكلفة العالية للتدبير الحضري. وتعزى هذه الوضعية إلى عدة عوامل نذكر منها:

- غياب رؤية شاملة ومتكاملة للتخطيط الحضري.
- تعدد الفاعلين المركزيين والمحليين المعنيين دون توزيع واضح للأدوار.
- ضعف القدرات التقنية والمالية للفاعلين في مجالي التخطيط والتنمية الحضريين.
- الاختلالات التي تعيق نجاعة المنظومة العقارية.

التمدن كرافعة للتنمية المستدامة والشاملة

لمواجهة مختلف أوجه نفاذ زخم المقاربات الحالية، يطمح النموذج التنموي الجديد الوصول إلى «مدن ذات مناعة، ودامجة، وجاذبة، ومدرة للثروة، ومعززة للرابط الاجتماعي، وقادرة على تلبية حاجيات المواطنين وموفرة لإطار معيشي يضمن الرفاهية والكرامة، ومحافظة على روابط إيجابية مع مجالها الترابي والطبيعي». ومن أجل تحقيق هذا الطموح، تم تحديد الغايات المستهدفة في أفق سنة 2035 :

- تصنيف الرباط والدار البيضاء ضمن المدن الثمانين الأولى في "تصنيف ميرسر لجودة العيش" ؛
- إدراج مدينتين مغربيتين كبيرتين إضافيتين في هذا التصنيف ؛

16 بلغ معدل النمو الطبيعي لسكان المغرب حوالي 2,7 % خلال الستينيات من القرن الماضي ليستقر في 1,32 % سنة 2010، نتيجة التأثير المشترك لانخفاض الخصوبة بنسبة 7,4 إلى 2,2 طفل لكل امرأة وزيادة متوسط أمل الحياة عند الولادة من 47 سنة إلى 74,8 سنة.

17 وفقًا لدراسة أجرتها المندوبية السامية للتخطيط (الديناميات الحضرية في المغرب وأحواض الهجرة للمدن الرئيسية)، بين سنتي 1982 و 1994، قدر صافي الهجرة بين المدن والقرى بأكثر من 55000 شخص سنويًا، وشكلت ما يقرب من 40% من النمو الحضري الإجمالي الملاحظ على المستوى الوطني.

18 بين سنتي 1982-2004 ، يعزى ما يقارب من ثلث النمو الحضري في جهتي مراكش تانسيفت الحوز وكلميم السمارة إلى إدماج المساحات الجديدة في المجال الحضري.

- الحصول على الأقل على 55 نقطة (من أصل 100) في مؤشر ازدهار المدن لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالنسبة لمجموع المدن المغربية ؛
- مدن مجهزة بوسائل حديثة للنقل الجماعي لتقليص المدة الزمنية المتوسطة للتنقل بين محل الإقامة ومقر العمل إلى 30 دقيقة ؛
- مدن تتوفر على الأقل على 10 أمتار مربعة من المساحات الخضراء لكل مواطن ؛
- مدن قادرة على إعادة تدوير 50 % على الأقل من النفايات المنزلية.

وعليه، فقد تم تحديد عدد من التوجيهات الاستراتيجية من أجل تحقيق الطموح المتوخى، منها على الخصوص:

- تطوير خدمات نقل عمومي حضري تتسم بالجودة بجميع المدن.
- تطوير رؤية استباقية، مندمجة ومتجانسة للتنمية الحضرية في مستوى الرهانات مع ترسيخها في مبدأ يتوخى التنمية الإدماجية والمستدامة تتمحور حول المواطن.
- تحسين الولوج إلى السكن وتبني سياسة للسكن تعزز التمازج الاجتماعي، وتسهم في التنقل والإدماج الاجتماعي والاقتصادي وتوفر إطارا أفضل للعيش، وتضمن الاستخدام الفعال للموارد العمومية مع تفضيل الدعم المباشر للمشترين (اقتناء أو البناء *الذاتي*)، وحكامة أكثر نجاعة لقطاع السكن الاجتماعي.
- تطوير مقاربات متمايزة للتنمية الحضرية حسب حجم المدن.
- تحسين الحكامة على جميع المستويات وجميع مظاهر التنمية الحضرية.
- تطوير وتوزيع الوسائل والقدرات التقنية اللازمة للتخطيط الحضري بالاعتماد على مقاربات منهجية ومتعددة الأبعاد.
- جعل الرقمنة أداة أساسية للتخطيط الحضري وتدبير المدن.
- ضمان تمويل كاف للتنمية الحضرية بالنظر الى حجم الحاجيات عبر جباية محلية أكثر مردودية واللجوء أكثر للاقتراض من أجل الاستثمار وتهيئة عمرانية تحد من التوسع الأفقي.

نحو إرساء ناجح لتوجيهات النموذج التنموي الجديد: مقترحات إضافية

بجانب التوجيهات الصادرة عن النموذج التنموي الجديد، تبقى بعض المقترحات الإضافية جديرة بالأخذ بعين الاعتبار والتي تشكل مخططا عمليا من شأنه تيسير إرساء التوجيهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بما يلي:

- من شأن إنشاء منظومة استشارية على مستوى كل تجمع حضري تحسين علاقة الثقة بين الساكنة وهيئات الحكامة الترابية؛
- يشكل ترشيد النفقات العمومية على المستوى المحلي، من خلال برمجة جيدة لمختلف التدخلات وكذلك التسيير الناجع للصفقات العمومية على مستوى الجماعات، أيضًا مصادر تمويل ذات أولوية نظرًا لتكلفتها المنخفضة (مقارنة باللجوء لقروض جديدة) ولآثارها (مقارنة بزيادة في الضرائب / الرسوم)؛
- تقوية المهارات المحلية في إدارة المشاريع من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: أظهر تحليل التجربة المغربية في التدبير المفوض للخدمات العمومية للقطاع الخاص أن التعهيد الخارجي يمكن من تحسين وتتميم معارف ومهارات الجماعات؛

- يظل الطموح المتعلق بمحور التمدن والذي تم تقسيمه إلى أهاف ملموسة بحلول سنة 2035 والمنسجم مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 11 "المدن والمجتمعات المستدامة"، رهينا بالتزام مختلف الفاعلين المحليين، وكذا إرساء آليات التتبع والحكامة الرشيدة؛
- وضع أسس لإصلاح شامل لسلسلة القيمة الخاصة بقطاع السكن بأكملها لضمان منتجات سكنية ذات جودة وبأسعار في المتناول لكل المواطنين وفقًا لشريحتهم الاجتماعية، لا سيما من خلال إصلاح المنظومة العقارية، وملائمة العروض السكنية للطفرات الاجتماعية والديموغرافية المرتقبة في المجالات الترابية المغربية.

3.4. إلزامية تسريع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في المغرب

من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ومرنة، اعتمد المغرب، على غرار العديد من البلدان، خيارا استراتيجيا لتعزيز ظهور اقتصاد أخضر كفيل برفع التحديات البيئية والمناخية، وبتسريع مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تزايد الاهتمام بالاقتصاد الأخضر في إطار العمل على تجاوز الأزمة الصحية لكوفيد-19، من خلال اعتبار نماذج تنموية جديدة تكرس لمبدئي الاستدامة و الصمود[19]. ويعتبر هذا التوجه، نحو إرساء اقتصاد أخضر، أحد الخيارات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد بالنظر للإمكانات التي يتيحها من خلق للثروة ولفرص الشغل.

الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مصدر لتحديات جديدة يلزم رفعها ولفرص واعدة من الواجب استغلالها

إن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر سيحدث تغييرات في النماذج الاقتصادية والاجتماعية القائمة، تتعلق بما يحمله هذا الانتقال من تحديات وفرص للمنظومات الاجتماعية والاقتصادية وللشركات. ومن بين هذه التحديات تلك المتعلقة بالقيود المفروضة على المبادلات التجارية لحماية البيئة (كضريبة الكربون عند الحدود)، وضرورة اعتماد نموذج أعمال جديد، والتكيف مع أنماط إنتاجية جديدة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة مصاريف التسيير والاستثمار بالنسبة للشركات. كما تتضمن هذه التحديات القيود المفروضة على سلسلة التوريد نتيجة لعمليات تكيف الموردين مع معايير الإنتاج الأخضر، بالإضافة إلى مخاطر فقدان الوظائف في بعض القطاعات ذات الانبعاثات الكثيفة والأكثر استهلاكا للموارد.

وفي المقابل، يتيح الاقتصاد الأخضر إمكانات لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وبيئية مهمة. فبالنسبة للبعد البيئي، يمكن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر من حماية الموارد غير المتجددة والتنوع البيولوجي وتقليص التلوث والضغط على الرأسمال الطبيعي وكذا التصدي لظاهرة التغيرات المناخية من خلال التحول إلى نموذج إنتاج خال من الكربون بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

وفيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، يمكن ان يساهم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في تحسين التنافسية خاصة من خلال فتح آفاق الابتكار وتطوير التكنولوجيا والمهارات التي تتيح فرصا عديدة للاستثمار والشغل في قطاعات خضراء جديدة (مثل الطاقات المتجددة، والرقمنة، والعربات الكهربائية، وإعادة التدوير وتدبير النفايات[20]، والتدبير المستدام للمياه، والبناء الملائم للبيئة، والخدمات الخضراء...). وتشير التقديرات إلى أن إمكانات السوق العالمية المرتبطة بالعبور نحو النمو المستدام ذي الانبعاثات المنخفضة تقدر بنحو 26.000 مليار دولار أميركي في أفق سنة 2030 وفقا للجنة العالمية المعنية بالاقتصاد والمناخ. كما أنه بإمكان سلاسل الاقتصاد الأخضر أن تخلق 65 مليون فرصة عمل وفقا لمعهد النمو الأخضر العالمي.

19 وقد اقترح الأمين العام للأمم المتحدة ستة إجراءات تتعلق بالمناخ دعيت الحكومات للالتزام بها من أجل إعادة بناء اقتصاداتها ومجتمعها بعد أزمة كوفيد - 19. ومن بين هذه الإجراءات الستة هناك خمسة إجراءات لها صلة مباشرة بالاقتصاد الأخضر.

20 يتيح انتقال معدل إعادة تدوير النفايات من 10 إلى 15% ربحا إجماليا يقدر بنحو 204 ملايين درهم.

ومن جهة أخرى، من شأن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر أن يعزز العدالة الاجتماعية بالأساس عن طريق تحسين ظروف العمل من خلال تحول المقاولات على أسس الاستدامة لصالح التنمية التي تحترم كرامة الإنسان والاستدامة البيئية والحد من التفاوتات الاجتماعية وضمان العمل اللائق (إدماج العمال في القطاع المهيكل والحماية الاجتماعية وتقنين المواد الكيميائية...).

مبادرات وإجراءات استراتيجية رامية لإنشاء منظومة ملائمة للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في المغرب

من أجل اغتنام الفرص المحتملة التي يتيحها الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، جعل المغرب قضايا الاستدامة البيئية والمناخ ضمن أولوياته من خلال إدماجهما في العديد من الإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية والمالية، وكذا إدراجهما في مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية المتمحورة حول الانتقال الى الاقتصاد الأخضر.

بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد عدة دعامات لتعزيز زخم التحول الأخضر في المغرب. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه على هامش مؤتمر الأطراف كوب 22، التزم المغرب، وفقًا لخارطة الطريق الوطنية لملاءمة القطاع المالي المغربي مع انتظارات التنمية المستدامة، بتنفيذ نظام ميزناتي مراع للبعد المناخي وإدماجه في مسلسل التصميم والتخطيط والتقييم للسياسات الميزناتية والجبائية. وفي هذا الإطار، يندرج التفكير حاليا للعمل على تنفيذ هذا النظام بالشراكة مع البنك الدولي.

وقد أدى مجموع هذه المجهودات المبذولة إلى تحسين مكانة المغرب على الصعيدين الإقليمي والدولي فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الأخضر: حيث حاز على المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة 26 على الصعيد العالمي وفقا لمؤشر المستقبل الأخضر[21] لسنة 2021، والرابع من حيث الأداء المناخي خلف السويد والمملكة المتحدة والدنمارك وفقا لتقرير مؤشر أداء المناخ لسنة 2021، والمرتبة 48 بالنسبة للأداء الأخضر حسب مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي لسنة 2018.

ضرورة اعتماد سبل استراتيجية لتحرير إمكانات الاقتصاد الأخضر

رغم مختلف الجهود المبذولة في المجال البيئي لا تزال هناك عدة هوامش من اللازم استكشافها من أجل الإسراع بالانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بالمغرب. وتتعلق هذه الهوامش على وجه الخصوص بحكامة منظومة التنمية المستدامة وبالموارد الطبيعية وبتعبئة إمكانات الاقتصاد الأخضر والأزرق.

وفي هذا الصدد، أبرز النموذج التنموي الجديد الاستدامة البيئية وحماية الموارد الطبيعية كأساس لتعزيز مناعة المجالات حيال التغيرات المناخية في الوقت الذي دعا فيه إلى تعبئة إمكانات الاقتصاد الأخضر من أجل تعزيز دور هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام.

وتتطلب تعبئة إمكانات الاقتصاد الأخضر ملاءمة السياسات القطاعية والبرامج التنموية مع مبادئ الاقتصاد الأخضر من خلال ضمان انسجام أهدافها المسطرة مع السياسات البيئية الخضراء. وهناك أيضا الحاجة إلى ملاءمة منظومة المعلومات والحسابات الوطنية مع منظومة الحسابات البيئية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة بهدف رصد التقدم المحرز في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر[22].

وتهم إجراءات أخرى استكشاف إمكانيات تطوير مشاريع ترابية للاقتصاد الأخضر مع مراعاة خصائص ومؤهلات كل منطقة على حدة، بالإضافة إلى تطوير سلاسل خضراء جديدة وأنشطة ناتجة عن التكنولوجيات الخضراء[23]... ويتطلب هذا الأمر تعزيز الكفاءات وتوفير التكوين في المهن الخضراء ووضع الإجـراءات الضرورية لتشجيع مبـادرات البحث والتطويـر والابتكار في هذا المجال.

---

[21] يتم إعداد هذا المؤشر سنويا من طرف معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

[22] ويؤكد تقرير النموذج التنموي الجديد أن عدم التطبيق التلقائي لآليات تقييم الآثار البيئية في المراحل الأولى لتنفيذ الاستراتيجيات يضع المغرب أمام مأزق التغيرات المناخية.

[23] وتتيح عدة مجالات خضراء رئيسية فرصا واعدة للاستثمار نذكر منها الطاقة الشمسية والريحية والفلاحة المتحكم فيها والمعقلنة والبنيات التحتية للسقي والتطهير السائل ومعالجة المياه وتدبير النفايات وإعادة استعمالها...

وفي الأخير، تتطلب مسألة التمويل والتي تشكل رافعة أساسية لإنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، ملاءمة القطاع المالي الوطني مع مبادئ الاستدامة وانخراطه في تمويل الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، خاصة عبر مراجعة التنظيم المالي. كما أنه من الضروري تعزيز الولوج إلى التمويل المناخي العالمي خصوصا من خلال مواكبة أصحاب المشاريع في تحديد وإعداد مشاريع قابلة للتمويل من طرف الأبناك بما يتوافق مع مبادئ التحول الأخضر ومتطلبات التمويل الأخضر العالمي وكذا تعزيز مستوى الخبرات على الصعيدين المركزي والترابي في مجال التمويل الأخضر وإشراك ودعم الفاعلين المحليين للولوج للتمويل المناخي...

4.4. رهان الانتقال نحو نموذج طاقي مستدام وتنافسي

مكن التزام المغرب بعملية الانتقال الطاقي من إحراز تقدم كبير خلال السنوات الأخيرة وذلك بهدف التأسيس لنموذج طاقي منيع وتنافسي يتماشى مع الأنظمة البيئية العالمية الجديدة (ضريبة الكربون عند حدود الاتحاد الأوروبي، الميثاق الأخضر الأوربي، مخطط بايدن للمناخ...). ومع ذلك، فإن استمرار بعض التحديات ومظاهر القصور من شأنه أن يحد من سرعة هذا الانتقال. وفي هذا الصدد، شكل إصلاح المنظومة الطاقية المغربية أحد المحاور الاستراتيجية الأولوية للنموذج التنموي المغربي الجديد الذي يطمح إلى تحويل الاشكالية الطاقية إلى فرصة حقيقية للتنمية.

استمرار بعض التحديات الهيكلية أدى إلى إعاقة الانتقال الطاقي الحالي

منذ إطلاقها سنة 2009، حققت الاستراتيجية الطاقية الوطنية تقدمًا كبيرًا، ويشهد على ذلك انخفاض نسبة التبعية الطاقية للخارج من 97,5% سنة 2008 إلى 90,58% سنة 2019 (مع ربح ما قدره 7 نقاط). ويعزى ذلك أساسا إلى التقدم المحرز في مجال تنمية الطاقات المتجددة، حيث بلغت حصتها في القدرة الكهربائية المنجزة أكثر من 37% نهاية سنة 2020. وسجلت مصادر الطاقة الشمسية والريحية على وجه الخصوص تطورا كبيرا، حيث انتقلت حصتها في المزيج الكهربائي من 1,5% سنة 2008 إلى 15,8% سنة 2020. ومن جهة أخرى، تم إحراز تقدم كبير في تحسين الإطار التنظيمي، ليتماشى مع مجالات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والاستدامة. وقد اعتمدت العديد من القوانين والمراسيم بهدف تأطير هذه الإصلاحات (القوانين رقم 08-16، 13-09، 09-47، 58-15...). وتم أيضا الشروع في إصلاحات مؤسساتية مهيكلة من خلال إنشاء أو إعادة هيكلة مختلف هيئات الحكامة والتدبير (الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، معهد البحث للطاقة الشمسية والطاقات الجديدة، الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، شركة الاستثمارات الطاقية، الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء التي تم إنشاؤها في يوليوز 2016 وتم تفعيلها سنة 2020...). كما ساهمت الجهود التي بذلها المغرب في تعزيز حضوره في إطار مذكرة العمل المناخي (احتلال المرتبة الثانية بعد السويد مباشرة حسب مؤشر أداء تغير المناخ لسنة 2019).

ويكشف فحص كيفية تسيير قطاع الطاقة بالمغرب عن وجود العديد من العوائق المتعلقة، خصوصا، بالطلب المتزايد على الطاقة الذي تضاعف بنحو 1,5 بين 2007 و2019 وبهيمنة المحروقات الأحفورية على الباقة الطاقية (بحصة 74% سنة 2019).

وعلاوة على ذلك، فإن التكلفة العالية للطاقة، خاصة الأحفورية، تؤثر سلبا على القدرة التنافسية للشركات المغربية. وتتأثر هذه التكلفة أيضًا إلى حد ما بضعف قدرة تخزين المحروقات الخامة والمكررة، مما يحرم البلاد من دعامة للتحكم في الفاتورة الطاقية وتخفيضها من خلال تكوين مخزون استراتيجي للطاقة عندما تكون أسعارها في أدنى مستوياتها بالسوق الدولية.

وفيما يخص القدرة التنافسية، تظل الطاقة من بين عوامل الانتاج المكلفة نسبيا في المغرب، مما يحد من جاذبيته للمستثمرين الأجانب ومن القدرة التنافسية للشركات المغربية، ويؤثر على القدرة الشرائية للأسر.

وفيما يتعلق بالحكامة، ينجم عن تعدد الفاعلين بالقطاع، بمختلف أشكالهم القانونية ووزنهم المؤسساتي، عن تداخل في الأدوار والمسؤوليات، وعن هدر كبير للقيمة مما يؤثر سلبا على أسعار الاستهلاك والاستقرار المالي للفاعلين الرئيسيين، ويؤدي إلى تضارب المصالح وتشتت السوق الطاقية، الشيء الذي يحول دون بلوغ الحجم المطلوب.

نحو نموذج طاقي تنافسي ومستدام جديد

يطمح النموذج التنموي الجديد إلى جعل القطاع الطاقي رافعة للجاذبية وللتنمية وللقدرة التنافسية، وذلك وفق معايير الأسعار وطرق الانتاج منخفضة الكاربون. ويهدف ذلك إلى تعزيز الأمن الطاقي للبلاد وتمكين المغرب من تبوء مكانة كرائد في مجال التنمية المستدامة والطاقات المتجددة على الصعيد العالمي. ولتحقيق هذا الطموح، حددت ثلاثة متطلبات رئيسية. ويتعلق الأمر (1) باستدراك الخسارة على مستوى التنافسية واعتماد الشفافية التامة في التكاليف والتعريفات وأسعار التحويل؛ (2) ومواكبة تحرير القطاع بشكل متحكم فيه، وربط الأسعار الداخلية للهيدروكربونات والغاز الطبيعي بتطور أسعار السوق العالمية، وبشكل تدريجي بالنسبة للطاقات المتجددة والتقنيات الحديثة؛ وأخيراً (3) اعتماد سياسة إرادية ومستقرة ومرنة تتلاءم مع الالتزامات الدولية للمغرب، الرامية إلى تقليص التكاليف الطاقية بالنسبة للمستهلك على المدى المتوسط.

وهكذا، تم تحديد ستة توجهات استراتيجية في أفق تسريع عملية الانتقال الطاقي بالمغرب وتعزيز مكانته من حيث التنافسية الاقتصادية والمستدامة. وتشمل هذه التوجهات:

- إرساء هيكلة مؤسساتية جديدة مرتكزة على هيئة تقنينية قوية ومستقلة وذات مصداقية تعنى بالقطاع بأكمله.
- إعادة تنظيم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لتمكينه من أداء وظيفته الاستراتيجية المتمثلة في تحديث شبكة نقل الكهرباء ومن مواكبة إصلاح القطاع.
- تطوير إنتاج لامركزي للطاقة فعال وذكي، لتوفير طاقة كهربائية تنافسية على المستوى الترابي.
- وضع سياسة تسعيرية شفافة وفعالة وتنافسية، مبنية على فصل واضح لأدوار الفاعلين.
- تعزيز مكانة المغرب كمنصة جهوية للمبادلات الطاقية والبحث والتطوير و كذا على مستوى المحتوى المحلي.
- تعزيز الولوج إلى الغاز الطبيعي لفائدة القطاع الصناعي ولتنمية البلاد.

المتطلبات الأساسية للحصول على عرض طاقي مستدام وتنافسي

في إطار توجهات النموذج التنموي الجديد وبهدف تفعيل الرهان الاستراتيجي "طاقة تنافسية ومنخفضة الكربون"، يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتطلبات الأساسية الإضافية، بما في ذلك:

- تحقيق الأهداف المحددة من حيث الانتقال الطاقي التي تتطلب تعبئة موارد مالية كبيرة (ما يقارب 70 مليار دولار). وسيؤدي استكشاف مصادر جديدة غير تقليدية إلى تسريع وتيرة هذا الانتقال، ولا سيما اللجوء لآليات التمويل الجديدة المتاحة دوليا (التمويل المناخي)، والشراكة بين القطاعين العام والخاص كأفضل وسيلة يمكن اعتمادها في هذا المجال؛

- تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر والرفع من القدرة الكهربائية المتجددة وكذا تعزيز كهربة الاقتصاد وحصته في المزيج الطاقي الوطني مما يشكل عامل تسريع وشرط أساسي للانتقال الطاقي الناجح، الشيء الذي يجعل من الضروري تحديد هدف مرقم لهذه الحصة في أفق 2035؛

- تعزيز الأمن الطاقي للبلاد الذي يتطلب حتماً إنجاز وحدات تخزين استراتيجية جديدة وتوفير قدرة تكرير على المستوى المحلي تتماشى مع المعايير الدولية من حيث المرونة والاستجابة للاحتياجات المتغيرة للبلاد من حيث المنتجات الطاقية المختلفة وكذا خلق منظومة تكرير مندمجة بالكامل وملائمة لتبادلية المنتجات؛

- تعزيز الاندماج الإقليمي، ولا سيما مع الجهة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، والذي يتطلب بالإضافة إلى تعزيز القدرات التبادلية للربط، العمل على تنسيق التشريعات والقوانين المنظمة للطاقة بين المغرب وأوروبا؛

- الاستثمار وتطوير التجارب في الفروع المستقبلية وخاصة المنتجات الخضراء (الهيدروجين والأمونياك وغيرها...) والنقل المستدام مع ضمان رصد وتتبع التكنولوجيا المتقدمة في مجال الهيدروجين. وعلى هذا الأساس تتجلى من الآن الأهمية القصوى لتفعيل البحث والابتكار التخصصي وتطوير المحتوى المحلي ذو المؤهلات العالية.

5.4 الرهان المائي: استعجالية تدبير مستدام للموارد المائية لمواجهة إكراهات السياق المناخي

باعتباره من ضمن الدول التي ستواجه خصاصا مائيا كبيرا مع التزايد المستمر للطلب على الماء، اعتمد المغرب مبكرا سياسة طموحة لتعبئة الماء من خلال تشييد السدود، مع تعزيزها خلال الفترة الأخيرة بسياسة مندمجة تولي أهمية متساوية لتدبير الطلب وترشيده. وتعتبر الاستراتيجية الوطنية للماء (2009-2030) مرحلة مفصلية في بناء حكامة متجددة لقطاع الماء. وتروم هذه الاستراتيجية الحفاظ على الموارد المائية المتاحة وتثمينها وكذا تعبئة الموارد المائية غير التقليدية (تحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة). وفي نفس السياق، وبهدف ضمان الأمن المائي للبلاد، تم اعتماد تدابير استراتيجية على المدى القصير والمتوسط نذكر منها على الخصوص البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027).

ومن أجل تحسين حكامة قطاع الماء وضمان استعمال مستدام لهذا المورد، وضع النموذج التنموي الجديد مسألة الماء في صلب أولويات التنمية ببلادنا مع التأكيد على ضرورة تحسين حكامة القطاع بهدف ضمان التناسق بين مختلف السياسات العمومية بالقطاعات المعنية.

الإنجازات المحققة فيما يخص تأمين الموارد المائية بالمغرب

شهد المغرب خلال العشرية الأخيرة انخفاضا متزايدا في موارده المائية[24] لتبلغ حاليا حوالي 620 متر مكعب للفرد مقابل 2.500 متر مكعب للفرد سنويا سنة 1960. ومن المرجح أن تستمر هذه الوتيرة لتبلغ الكميات المتوفرة من المياه أقل من 500 متر مكعب للفرد في أفق 2030، وذلك بفعل تفاقم آثار التغير المناخي وارتفاع الطلب على الماء. وفي هذه الظروف، من المتوقع أن يبلغ الخصاص المائي بالمغرب 2,3 مليار متر مكعب (حيث سيبلغ الطلب على الماء 14,8 مليار متر مكعب، متجاوزا الموارد المعبئة التي ستقدر بما يقارب 12,5 مليار متر مكعب).

ولمواجهة ندرة المياه، تم بذل مجهودات هامة بخصوص تحسين العرض المائي وكذا التحكم في الطلب على الماء لمختلف الاستعمالات. ففيما يخص التدبير الرشيد للموارد المائية، عمد المغرب إلى تعزيز إطار حكامة قطاع الماء مما سيمكن من تنسيق السياسة المائية على المستوى الوطني من طرف اللجنة البين وزارية للماء، وعلى المستوى الترابي من طرف مختلف وكالات الأحواض المائية.

أما بالنسبة لتعبئة الموارد المائية، تم اتخاذ إجراءات هامة تتعلق أساسا بتبني سياسة طموحة للعرض المائي مكنت من تشييد 149 سد كبير بسعة تخزين إجمالية تقدر بنحو 19,1 مليار متر مكعب، هذا إضافة إلى أكثر من 136 سد صغير قيد الاستغلال. ومن المرتقب أن يتم تعزيز هذه السياسة للسدود الكبرى في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027) والذي يهدف الى تشييد 20 سدا جديدا. وهكذا، سينتقل عدد السدود الكبرى ليصل 184 سدا، بعد الانتهاء من كافة السدود في طور البناء والمبرمجة في إطار هذا البرنامج.

ومن جهة أخرى، يسعى المغرب إلى تنويع مصادر التزود بالماء من خلال مضاعفة عدد محطات تحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة[25]. وهكذا، وفي إطار البرنامج السالف الذكر، يرتقب بالخصوص إنشاء ثلاث محطات جديدة، واحدة بالدار البيضاء بسعة تقدر بنحو 300 مليون متر مكعب في السنة، وأخرى بجهة آسفي وأخرى بجهة الداخلة.

وبخصوص تأمين تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب، فقد مكنت الإنجازات من بلوغ التعميم الشبه الكامل (97,8%)، مع تمكين 40% من مجموع الساكنة القروية من الربط الفردي بشبكة التوزيع. كما تم التوقيع من طرف كافة الطراف المعنية على

[24] تتوفر بلادنا في المتوسط على ما يقارب 22 مليار متر مكعب من الموارد المائية، منها 18 مليار متر مكعب من المياه السطحية و4 مليارات متر مكعب من المياه الجوفية.

[25] تجدر الإشارة الى أنه في إطار المخطط الوطني للماء، وفي أفق سنة 2050، من المتوقع بلوغ عرض مائي يقارب مليار متر مكعب من مياه البحر المحلاة و340 مليون متر مكعب من المياه العادمة المعالجة والقابلة لإعادة الاستعمال.

البرتوكول حول إصلاح التوزيع المبرمج في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027) وكذا المخطط الوطني للماء (2020-2050)، الذي يرمي إلى إحداث بنيات جهوية متعددة الخدمات للتوزيع.

وإضافة إلى ذلك، تم تحقيق إنجازات هامة بخصوص ترشيد استعمال الماء من خلال برامج مهيكلة، نذكر منها على وجه الخصوص البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي. وقد مكن هذا البرنامج من توسيع المساحات المجهزة بتقنيات اقتصاد الماء لتبلغ حوالي 570.000 هكتار ، أي ما يعادل 32% من مجموع المساحات المسقية، مما مكن من اقتصاد أكثر من 1,6 مليار متر مكعب من الماء سنويا. وفي إطار البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب والسقي (2020-2027)، من المرتقب تجهيز مساحات إضافية بتقنيات اقتصاد الماء تقدر بنحو 350.000 هكتار، مما سيمكن من الرفع من المساحات المجهزة بهذا النوع من التقنيات إلى ما يقارب 940.000 هكتار على المستوى الوطني بحلول سنة 2027، الشيء الذي سيؤدي إلى اقتصاد أكثر من 2,5 مليار متر مكعب من الماء سنويا.

ضرورة اعتماد حكامة متجددة لقطاع الماء لأجل ضمان الأمن المائي في بلدنا

بالرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لازالت هناك تحديات كبرى ترهن النجاح في التدبير المستدام لقطاع الماء وفي الحفاظ على الأمن المائي ببلدنا. وتتعلق هذه التحديات أساسا بتحسين حكامة قطاع الماء على المستوى الوطني والترابي بالنظر لتعدد المتدخلين في تدبير قطاع الماء ورهانات المنظومة المرتبطة به. كما يتعلق الأمر برهانات ذات الصلة بإصلاح السياسة التسعيرية للماء للأخذ بعين الاعتبار فعليا لندرة هذا المورد الحيوي.

ويتطلب رفع هذه التحديات اللجوء لمقاربات متجددة بخصوص حكامة العرض والطلب لقطاع الماء. وتتوافق المقترحات الاستراتيجية المعتمدة في إطار النموذج التنموي الجديد مع هذا التوجه، حيث تطمح لتحسين الأمن المائي للبلاد وضمان استدامته، مع تقديم حلول هيكلية من شأنها معالجة إشكالات ضعف التناسق الذي يميز قطاع الماء. وتتمثل الخمس رافعات الاستراتيجية المقترحة في هذا الصدد فيما يلي :

إنشاء هيئة وطنية لتدبير الماء: وستعنى هذه الهيئة بتدبير مسألة الماء وفق مقاربة مندمجة للقطاع انطلاقا من المراحل الأولية إلى النهائية. كما ستكلف هذه الهيئة بتحديد مخصصات موارد المياه باتباع توجيهات المجلس الأعلى للماء والمناخ.
إصلاح تمويل البنيات التحتية للتعبئة، وذلك من أجل ضمان تغطية تكاليف هذه البنيات وكذا تلبية حاجيات الاستثمار، وذلك للتمكن من التخفيف من التفاوتات المتعلقة باختيار الاستثمارات والناجمة عن مجانية خدمات السدود والسقي.
إجراء الفصل المالي بين الماء والطاقة في إطار إصلاح عميق للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: ويتعلق الأمر بجعل فرعي "الماء" و "الكهرباء" مستقلان، مما سيمكن من تحسين القدرة على سداد الديون لكل واحد منهما على حدة وكذا تحسين متانة نموذجهما المالي. وستكون شفافية الأثمنة مرفوقة بدعم واضح من طرف الدولة عند الضرورة لفائدة الخدمات الموجهة للساكنة المعوزة.
اعتماد تسعيرة ملائمة تعكس القيمة الحقيقية للمورد وتشجع على ترشيد الاستعمالات: ويتطلب هذا الأمر الزيادة التدريجية في تسعيرة الماء بالنسبة لكل المستعملين لأجل تغطية تكاليف خدمات التعبئة وتشجيع الفلاحين على عقلنة استعمال المياه وذلك من خلال إحداث حصص لمياه السقي تتوافق مع مساحة الأراضي الفلاحية.

الحفاظ على الموارد الجوفية وتعبئة الموارد غير التقليدية عن طريق اللجوء أساسا لتحلية مياه البحر، وذلك من خلال إنشاء 10 الى 20 محطة تحلية بواسطة تعبئة استثمارات خاصة وشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويستوجب ذلك أيضا تقليص استعمال المياه الجوفية باعتبارها موارد استراتيجية، وإصلاح نظام استعمال هذه المياه عبر وضع نظام حصص الاستغلال خاصة بكل بئر.

الفصل الخامس: دعامات التحول

1.5. إصلاح الإدارة

يعد تحديث الإدارة وتحسين أدائها من المجالات ذات الأولوية بالنسبة للسلطات العمومية. فعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، لا تزال هناك العديد من الإكراهات التي تعيق عملية بناء إدارة عمومية فعالة وذات كفاءة عالية.

الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية لتحديث الإدارة

كما ورد في العديد من الخطب الملكية، تكمن إحدى المشاكل التي تعيق تقدم المغرب في ضعف أداء الإدارة العمومية من حيث الحكامة وجودة الخدمات المقدمة. ولتجاوز هذا الوضع، تم وضع الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021، والتي أتت بتدابير هامة من شأنها استعادة الثقة بين المرتفقين والإدارة، من خلال تسريع وتيرة تحول الإدارة على المستويات التنظيمية والتدبيرية والرقمية والأخلاقية.

وتكمن الأهداف العامة لهذا الإصلاح في:

- تنويع عرض الخدمات العمومية لمحاربة الإقصاء الاجتماعي وضمان المشاركة الفعالة للمواطنين في الشأن العام ؛
- إعادة هيكلة الإدارة من أجل التوفر على مؤسسات فعالة قادرة على ضمان التنمية السياسية والاقتصادية والبشرية في جميع المناطق ؛
- تعزيز الموارد المخصصة للإدارة لضمان جودة الخدمات العمومية خصوصا في المجال الاجتماعي.

الإدارة العمومية : رافعة للتغيير ضمن النموذج التنموي الجديد

من أجل تقديم إجابات موضوعية لاختلالات الإدارة، يدعو النموذج التنموي الجديد إلى وضع تدابير عميقة تهدف إلى جعل الإدارة موسومة بالفعالية والنزاهة والشفافية، في خدمة المواطن والمقاولة، وأن تقدم، عن قرب، خدمات ذات جودة عالية مع معالجة فعالة للتجاوزات. وسيتم ذلك عبر التوفر على جهاز إداري مجدد، لا سيما فيما يتعلق بالإدارة العليا وكذا بالمؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية، وكذلك من خلال موارد بشرية محفزة وذات كفاءة عالية تشتغل ضمن وظيفة عمومية قادرة على تنفيذ السياسات العمومية وتدعيم دينامية اللاتمركز الإداري.

وقد تم وضع أهداف طموحة من قبل النموذج التنموي الجديد ارتباطا بقطاع الإدارة نذكر من بينها:

- رقمنة كافة المساطر الإدارية لفائدة المرتفقين سنة 2025.
- إلغاء 80% من التراخيص واستبدالها بدفاتر التحملات.
- المناصفة داخل المجالس الإدارية للمؤسسات والمقاولات العمومية، ثم تعميم المناصفة في جميع مناصب المسؤولية وتحقيق المناصفة الشاملة في أفق سنة 2030.
- الانتقال من 0,1- إلى 0,5 بالنسبة لمؤشر فعالية الحكامة (البنك الدولي) في سنة 2025.

وتتمثل التوجهات الاستراتيجية التي ستمكن من تحقيق هذه الأهداف في :

إدارة معززة ومستقلة، ويتعلق الأمر أولاً بتحديد المجالات وتوضيح المستوى الاستراتيجي الذي يندرج ضمن الحقل السياسي، وكذا المستوى التنظيمي التابع للجهاز الإداري الدائم وأخيراً المستوى العملياتي للتنفيذ والتتبع الذي يقع تحت مسؤولية الفاعلين على الصعيد الترابي من القطاعين العام أو الخاص. وسيتبع ذلك ترابط أفضل بين الجهاز الإداري الدائم والحكومة، وإمكانية تفويض مهام قطاعية ومحلية إلى متعهدي القطاع الخاص في أفضل الظروف في إطار من الشفافية والكفاءة واحترام المصلحة العامة.

إدارة ذات كفاءة ومبادرة، مسؤولة وموجهة نحو جودة الأداء والنتائج وذلك عبر الاستخدام المنتظم للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات لاستشراف الاحتياجات من الموظفين وكذا مراجعة عميقة للإطار التنظيمي المتعلق

بالتكوين المستمر، ومراجعة نظام التوظيف والأجور والتقييم والترقية وذلك على أساس النتائج وبناء على الأهداف المحددة.

في هذا السياق، يعتبر التجديد المنتظم لمسؤولي الوظائف السامية العمومية العليا الوطنية والترابية، بالإضافة لمدراء المقاولات والمؤسسات العمومية الاستراتيجية تحديا ينبغي إيلاؤه الأهمية القصوى وذلك من خلال وضع آليات لتعزيز جاذبيتها ولتحديد ولاختيار مجموعة من الكفاءات وتثمين العمل القيادي. وينبغي وضع برامج مخصصة مع تدبير مكرس لها، وأجور مرتبطة بمؤشرات الأداء وحجم المسؤوليات، وكذا التدريب على إدارة التغيير. و ستتطلب جاذبية هذه الوظائف للكفاءات العالية، أيضًا، خلق فضاء ومناخ محفز لأخذ المبادرات لحل المشكلات المعقدة، دون خوف من العقاب. ومن المفيد تعزيز الحركية داخل الوزارات وفيما بينها وكذا على صعيد الإدارة الترابية، كرافعة للتعلم ونقل للمهارات وتثمين للمسار الوظيفي

تبسيط مساطر التدبير الداخلي في الإدارة والمؤسسات العمومية، مما سيمكن من اعتماد قواعد التدبير والحكامة التي تعطي الامتياز للأداء، مع إجراءات للمراقبة تعزز المساءلة بالإضافة إلى التقييمات المنتظمة. وسيتم استيعاب وظيفة الخازن أو المراقب المالي بصفة داخلية، تحت مسؤولية الآمر بالصرف، الذي سيتوفر على أدوات المراقبة والتدقيق الخاصة به، وذلك في إطار احترام منطق المساءلة. وسيتم تنفيذ مراحل الرقابة الخارجية، ماعدا في حالات استثنائية، بصفة لاحقة، مع جعل الآمر بالصرف مسؤولاً عن نفقاته. ويعد ه ـذا التبسيط للمساطر ضروريًا لتمكين المدراء من التركيز على تحقيق الأهداف، وكذا لأجل دعم إبراز المجال الترابي كفضاء للإلتقائية بالنسبة للشأن العام.

إدارة رقمية وشفافة، مع مساطر إدارية مبسطة ومرقمنة لفائدة المواطن والمقاولة عبر الإسراع في تبسيط كافة المساطر الإدارية وتسهيل الولوج إليهان وذلك من خلال إلغاء معظم التراخيص وتعويضها بدفاتر التحملات وتبسيط الإجراءات وتوحيدها، وكذا التوضيح المنهج للنصوص غير الدقيقة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين تسريع عملية إزالة الطابع المادي من خلال رقمنة المسارات الإدارية والتبادلية الكاملة بين الإدارات من حيث البيانات وتنفيذ المتطلبات القانونية والتقنية، ولا سيما الرقم أو الرمز التعريفي الفريد والتوقيع الإلكتروني وتطوير عمليات التسديد عبر الإنترنت. وقد تم تطوير هذا الجانب في إطار المشروع المتعلق بالإدارة والمشروع الخاص بالمجال الرقمي.

إدارة نزيهة وذات جودة في خدمة المواطن. وفي هذا الإطار، يتعين أن تتطور رؤية المواطن على أنه "مسيّر" نحو رؤية المواطن على أنه "مرتفق-دافع للضرائب." ويجب اعتبار مكافحة الفساد كأولوية. وسيتم تعزيز آليات فعالة للتظلم والتقييم، بما في ذلك اعتماد آراء وسيط المملكة، لضمان الشفافية وجودة الخدمات. كما يستوجب الأمر حماية المبادرة وتشجيعها وكذا إعادة تأهيل مهمة الإدارة المدنية كأداة لخدمة الصالح العام.

2.5. الانتقال الرقمي : رافعة أساسية لتنفيذ الأوراش الوطنية التحويلية

أفرز الانتقال الرقمي، باعتباره الثورة الصناعية الرابعة عالميا، انعكاسات عميقة للنماذج الكلاسيكية، سواء من خلال تحسين عمليات الإنتاج أو بروز نماذج جديدة للأعمال، مما مكن من تحفيز إعادة الهيكلة القطاعية وكذا "الاندثار الشبه كلي" لبعض الأنشطة.

ويتيح الانتقال الرقمي العديد من الفرص: منها زيادة الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية للصادرات، وخلق فرص العمل، وتقليص الحدود الجغرافية، وتجويد العمليات، وتقليص الفجوة الاجتماعية، وخلق منصات اقتصادية افتراضية، ... إلا أنه يحمل في طياته كذلك بعض المخاطر: من ضمنها اختلال توازن الصناعات التقليدية غير المؤهلة، وفقدان الوظائف المرتبط بالأتمتة، والتأمين الكلي لصبيب المعلومات، وتعميق الفجوة الرقمية، ...

بالنظر إلى الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية، اختار المغرب، في وقت مبكر، ترسيخها وجعلها رافعة للتنمية وللقدرة التنافسية الاقتصادية حيث اعتمد العديد من الاستراتيجيات والبرامج خلال العقد الماضي. كما كرست الأزمة الصحية أهمية

التكنولوجيا الرقمية مع الاستخدام المكثف للعمل والتعليم عن بعد والتجارة الإلكترونية والتدفقات المهمة للتحويلات النقدية المباشرة التي تدفعها الدولة لصالح الفئات الاجتماعية الهشة.

وإدراكا لهذه الأهمية، كرس النموذج التنموي الجديد[26] للمغرب مكانا بارزا للتكنولوجيات الرقمية كرافعة للتغيير بهدف تسريع تنفيذ العديد من أوراش التحول المقترحة في إطار النموذج، نذكر منها على وجه الخصوص، تلك التي تحفز الولوج المتكافئ للخدمات الإدارية (الخدمات الإلكترونية) وكذا التعليم والخدمات الصحية، و تلك التي تعزز الإدماج الاقتصادي والمالي للساكنة القروية والهشة. ويتمحور الرهان على الرقميات حول خمسة أهداف:

- التصنيف في مجال البنيات التحتية الرقمية: اللحاق بالخمسين الأوائل في أفق 2030؛
- التصنيف في المؤشر العالمي للبيانات المفتوحة: الصعود من الرتبة 76 إلى صفوة 30 الأوائل في أفق 2030؛
- رفع نسبة الاقتصاد الرقمي إلى 5% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2030؛
- رفع نسبة الاستثمارات الخارجية المباشرة في المجالات ذات الأولوية للرقميات إلى 10% من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة في أفق 2030؛
- رفع الكفاءات في المجال الرقمي من 11.000 سنويا (جميع التخصصات والمستويات) إلى 50.000 في أفق 2035.

وأخذا بعين الاعتبار للدعامات الاستراتيجية المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد وبالنظر إلى التحديات المتعلقة بالتحولات الجذرية التي تخلفها، تمت صياغة توجهات بهدف وضع الأسس لانتقال رقمي ناجح في السياق المغربي.

ضرورة اعتماد استراتيجية رقمية جديدة، مدعومة بإطار تقنين فعال

يتطلب الانتقال الرقمي في المغرب اعتماد خارطة طريق جديدة تتضمن تدابير ملموسة تتمحور حول أولويات المغرب، ألا وهي القدرة التنافسية الاقتصادية للمقاولات، وإعادة تأهيل الإدارة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي (الصحة، والتعليم، والتمويل، ...).

كما ينبغي وضع سياسة تقنين مرنة ومبتكرة لمواكبة الطبيعة المتحورة للاقتصاد الرقمي. وتتطلب الطبيعة المتعددة الأبعاد للاقتصاد الرقمي إنشاء إطار تقنين أفقي يشمل التعاون والتنسيق بين مختلف الهيئات القطاعية المعنية.

العمل على إعادة تأهيل الإطار التنظيمي والقانوني للانتقال الرقمي وتعزيز حماية البيانات والأمن الالكتروني

في هذا الإطار وجب تسريع المصادقة على مشروع قانون الحكومة الإلكترونية لإزالة الحواجز التنظيمية التي تعيق التطور الرقمي. حيث سيمكن هذا القانون من تنظيم التبادل الإلكتروني بين الإدارات وسن قواعد جديدة لإنشاء الخدمات الإلكترونية الإدارية.

إضافة إلى الإجراءات التي اتخذها المغرب في مجال الأمن الالكتروني (الاستراتيجية الوطنية للأمن الالكتروني في 2012، والقانون رقم 08 - 09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين اتجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي والقانون رقم 03-07 المتعلق بجرائم المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات)، يتوجب تنزيل القانون 09-08 الذي لا يزال غير مكتملا[27]. كما يجب تكريس الجهود لتحسيس المقاولات من أجل تشجيعها على الاستثمار[28] بشكل كاف في الأمن السيبراني. بالإضافة إلى تكوين مهندسين في أمن أنظمة المعلومات، يجب الاستفادة من المبرمجين المخترقين "الهاكرز" بعد إعادة إدماجهم لتحسين قدرات مواردنا البشرية في هذا المجال.

---

[26] " مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد". اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. أبريل 2021.
https://www.csmd.ma/documents/المذكرات_الموضوعاتية_الرهانات_والمشاريع.pdf

[27] لازال القضاة يطبقون القانون العام لتجريم أعمال الجرائم الإلكترونية.

[28] تستثمر معظم الشركات أقل من مليون درهم. والذي يظل ضعيفا، وفقا للكتاب الأبيض للجمعية المغربية لمستخدمي نظم المعلومات: "تحديات الأمن السيبراني في المغرب". 2018.

بالإضافة إلى ذلك، وفي مجال حماية المعطيات الشخصية، أضحى من الضروري تحيين وتطوير القانون 08.09 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، مع الاسترشاد بالنظام العام لحماية المعطيات للاتحاد الأوربي.

تسريع إنجاز البنية التحتية الرقمية ووضع مخطط تهيئة رقمي

من المرجح أن يؤدي وضع بنية تحتية رقمية للصبيب العالي (الثابت والمتنقل بما في ذلك الجيل الخامس)، في جل التراب الوطني، مع إعطاء الأولوية لتغطية المناطق البيضاء، إلى تعزيز الوصول الموسع للأفراد والشركات إلى الرقميات، والحد من التفاوتات الرقمية على مستوى الجهات وتعزيز إدماج الطبقات الاجتماعية المحرومة. لذلك يظل تقليص الفجوة الرقمية على المستوى الترابي ورشا رئيسيا يجب تسريعه بوضع مخطط تهيئة رقمي.

بالإضافة إلى ذلك، يتحتم تطوير مراكز البيانات والحوسبة في ظل العصر الرقمي ووفرة البيانات الضخمة. ويعد مركز بيانات جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، الذي تم تدشينه في فبراير 2021، والمجهز بحاسوب عملاق والأقوى من نوعه إفريقيا، نموذجا يستحق تعميمه في مناطق أخرى من المملكة.

تطوير المهارات المطلوبة في الرقميات

لا يمكن أن يحدث الانتقال الرقمي في المغرب دون تطوير كفاءات المواطنين في الرقميات. لذلك، يجب أن يحظى كل طفل بتعليم في الرقميات، منذ سن مبكرة وعلى مدار مشواره الدراسي، لضمان اندماجه في هذا العالم الرقمي الجديد. بالإضافة إلى ذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص بالتعليم العالي، نظرا للدور المحوري الذي يلعبه في إعداد كفاءات الغد في الرقميات. وبالتالي، يجب على المغرب إرساء استراتيجية للتعليم العالي لتكوين المهندسين الرقميين القادرين على رفع تحديات المستقبل وذلك بناء على مناهج تكوينية مناسبة (الذكاء الاصطناعي، والروبوتات المتقدمة، ...).

كما ينبغي محو الأمية الرقمية لدى المواطنين وكذا اليد العاملة بالمقاولات لتجنب فجوات جديدة بين المواطنين الذين يتقنون لغة الرقميات وآخرون يجدون صعوبة في فهم تعقيداتها واستخداماتها.

تحفيز الانتقال الرقمي للمقاولات والإدارة

بالنظر لدور التقنيات الرقمية والبيانات في دعم القدرة التنافسية ولنمو المقاولات، أصبح من اللازم على الفاعلين الرقميين (وكالة التنمية الرقمية، وفدرالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترحيل الخدمات، ...) مواكبة الانتقال الرقمي لدى المقاولات ودعم تطوير أصولها الرقمية، وذلك بدعم من قبل فرق متخصصة وفقا للاحتياجات المتباينة لكل قطاع.

بالإضافة إلى ذلك، يعد التحول الرقمي للإدارة العمومية رافعة قوية لتعزيز أداء وجودة الخدمات العمومية. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري تسريع التحول الرقمي للإدارة خصوصا من خلال إنشاء إطار شامل يمكن من الاشتغال البيني للإدارات ورقمنة المزيد من الخدمات العمومية، اعتمادا على احتياجات المستخدمين.

تطوير خدمات ومحتويات رقمية جديدة تتلاءم مع الخصائص الوطنية ودعم تطوير الشركات الناشئة

يظل تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية بين الأفراد رهينا بوجود خدمات رقمية مطورة محليا، تتكيف مع سياقنا وتستجيب لاحتياجاتنا. وسيؤدي الاستغلال الأمثل للإمكانات الكبيرة لسوق الخدمات إلى خلق ثروات اقتصادية واجتماعية. فعلى غرار الخدمات الصوتية باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية، يمثل التعرف الآلي على الكلام بلغات أخرى كالعربية والأمازيغية أداة للابتكار بالمغرب يمكن استخدامه لمحاربة الأمية.

وفي مجال تشجيع خلق المقاولة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالشركات الناشئة التي يعتمد نموها بشكل وثيق على التقنيات الرقمية. في هذا الصدد، ينبغي إنشاء بيئة تحفز الابتكار والبحث والتطوير، بالاعتماد على تسريع تفعيل القانون 15-18 بشأن التمويل التعاوني، وكذا إصلاح الإطار التنظيمي[29]، وهيكلة شبكات رواد الأعمال ومراجعة الإطار الضريبي.

---

[29] نذكر من بين الإخفاقات التنظيمية عدم وجود تعريف قانوني للمقاولات الناشئة، وجمود وعدم مواءمة الأشكال القانونية، وتعقيد الإجراءات المتعلقة بالتصفية القضائية.

الجزء الثالث: المجال الميزاناتي في خدمة تمويل النموذج التنموي الجديد

يكتسي تمويل النموذج التنموي الجديد أهمية مركزية نظرا لكونه شرطا أساسيا لإنجاح الأوراش الهيكلية والإصلاحات المرتقبة خاصة في ظل سياق ماكرو-اقتصادي صعب يتسم بضغوط شديدة على المالية العمومية والتي تفاقمت جراء تداعيات الأزمة الصحية.

وبالنظر لما يتطلبه تفعيل النموذج التنموي الجديد من تعبئة موارد مالية مهمة، فإن توسيع المجال الميزاناتي يُطرح كإشكالية للنقاش في إطار مساهمة المالية العمومية في مواكبة انطلاق الأوراش التحويلية في أفق بلوغ مستوى جديد للتنمية.

وعلى ضوء التحديات المتعددة التي تواجه المغرب لوضع الأسس لانتعاش اقتصادي والتنزيل الفعلي للنموذج التنموي الجديد، يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2022 على الإجراءات الأولوية التي من شأنها ترسيخ أسس انتعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز آليات الإدماج ومواصلة تعميم الحماية الاجتماعية وتقوية الرأسمال البشري وإصلاح القطاع العام ودعم آليات الحكامة.

في هذا السياق، يتطرق الفصل الثالث من التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2022 في شقه الأول إلى تطور وضعية المالية العمومية في ظل الظرفية الجديدة المتأثرة بالأزمة الوبائية لكوفيد-19. فيما يخصص الشق الثاني للموارد المالية اللازمة لإطلاق النموذج التنموي الجديد، من خلال تعبئة وتوسيع المجال الميزاناتي مما يتطلب تسريع بعض الإصلاحات وإطلاق أخرى. كما يستعرض هذا الفصل التوقعات الماكرو اقتصادية والتوجهات الرئيسية التي يستند إليها مشروع قانون المالية لسنة 2022.

الفصل الأول: المالية العمومية في ظل الأزمة الصحية كوفيد-19

تميزت وضعية المالية العمومية خلال العقدين الماضيين بتطورات متباينة اتسمت على العموم بتقليص عجز الميزانية. إذ تميزت الفترة 2001-2008 باستدامة عجز الميزانية، مع تسجيل فائض سنتي 2007 و2008. في حين، شهدت الفترة 2009-2012 تدهورا كبيرا في عجز الميزانية نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي دفعت السلطات العمومية إلى اتخاذ تدابير مهمة لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لهذه الأزمة. وانطلاقا من سنة 2013، تم تحقيق توطيد ميزاناتي ملحوظ مكن من تقليص عجز الميزانية من 6,8% من الناتج الداخلي الخام إلى 3,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2019. لكن هذا التحسن توقف سنة 2020 بعل الركود الاقتصادي الذي أثر على وضعية المالية العمومية، حيث تفاقم عجز الميزانية ليصل إلى 7,6% من الناتج الداخلي الخام.

1.1. دينامية الموارد والنفقات

1.1.1. تطور الموارد العادية

عرف تطور الموارد العادية على مدى العشرين سنة المنصرمة تغيرات متباينة نتيجة توجهات الظرفية الاقتصادية مع تباطؤ هذه الموارد خلال العقد الماضي. فعلى عكس الفترة 2000-2008، التي تميزت بارتفاع الموارد العادية من 19,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 إلى 26% من الناتج الداخلي الخام سنة 2008 نتيجة انتعاش الظرفية الاقتصادية، تميزت الفترة 2009-2012 بعدم استقرار وتيرة نمو الموارد الجبائية نتيجة تأثير الظرفية الاقتصادية على مختلف أنواع العائدات الضريبية بالإضافة إلى تخفيض معدلات الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل[30]. كما واصلت موارد الرسوم الجمركية انخفاضها متأثرة، على وجه الخصوص، بالإجراءات المرتبطة بالتفكيك الجمركي وتراجع حجم الواردات الخاضعة للضريبة. وعلى الرغم من مجهودات التوطيد الميزاناتي المتخذة منذ سنة 2013، واصلت الموارد العادية انخفاضها لتصل إلى 21% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020 نتيجة انكماش النشاط الاقتصادي المرتبط بالجائحة.

---

[30] خلال سنة 2009، تم تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 39,6% إلى 37% بالنسبة للمؤسسات المالية ومن 35% إلى 30% بالنسبة للقطاعات الأخرى. أما بالنسبة للضريبة على الدخل، فقد انخفض معدلها الهامشي من 42% إلى 40% ليصل إلى 38% سنة 2010. وتم رفع الحد المعفى من الضريبة على الدخل إلى 28.000 درهم سنة 2009 ثم إلى 30.000 درهم سنة 2010 مقابل 24.000 درهم سنة 2007 و18.000 درهم سنة 1996.

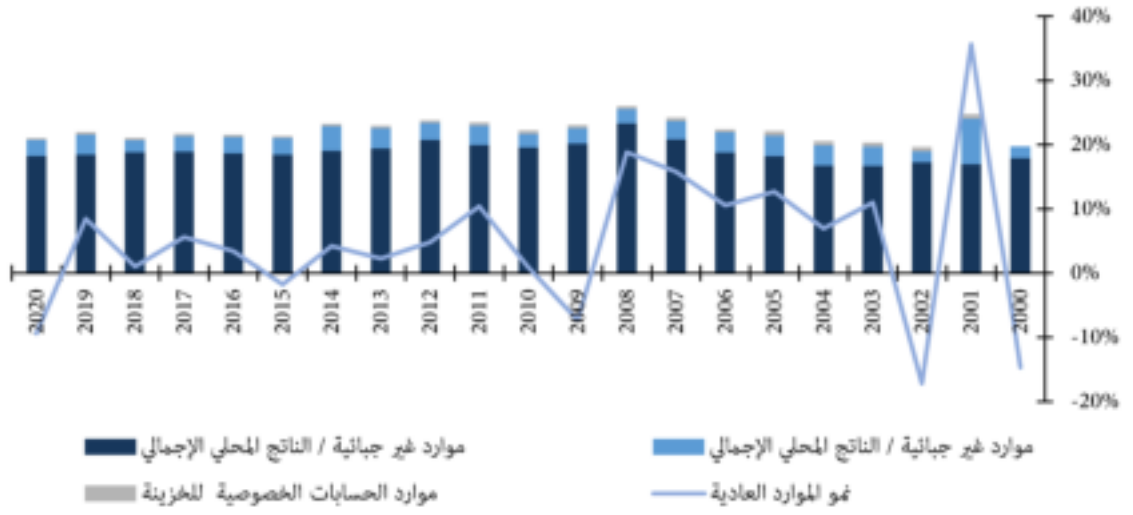

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 25 : تطور الموارد العادية ما بين 2000 و2020

وتقلصت الموارد الجبائية سنة 2020 بنسبة 6,5% نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي بنسبة 6,3% جراء الأزمة الصحية لـكوفيد-19. حيث تراجعت موارد الضريبة على الدخل بنسبة 6,5%، وموارد الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 8,9%، وموارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 8,4%. كما سجلت موارد الضريبة على الشركات، المتعلقة أساسا بنتائج الشركات المحققة سنة 2019، تراجعا طفيفًا بنسبة 0,2% سنة 2020. وموازاة مع ذلك، تراجعت موارد الرسوم الجمركية بنسبة 2,9% مقارنة بسنة 2019، نتيجة انخفاض الواردات الخاضعة للضريبة. وبالمثل، انخفضت موارد رسوم التسجيل والتنبر بنسبة 11,4%.

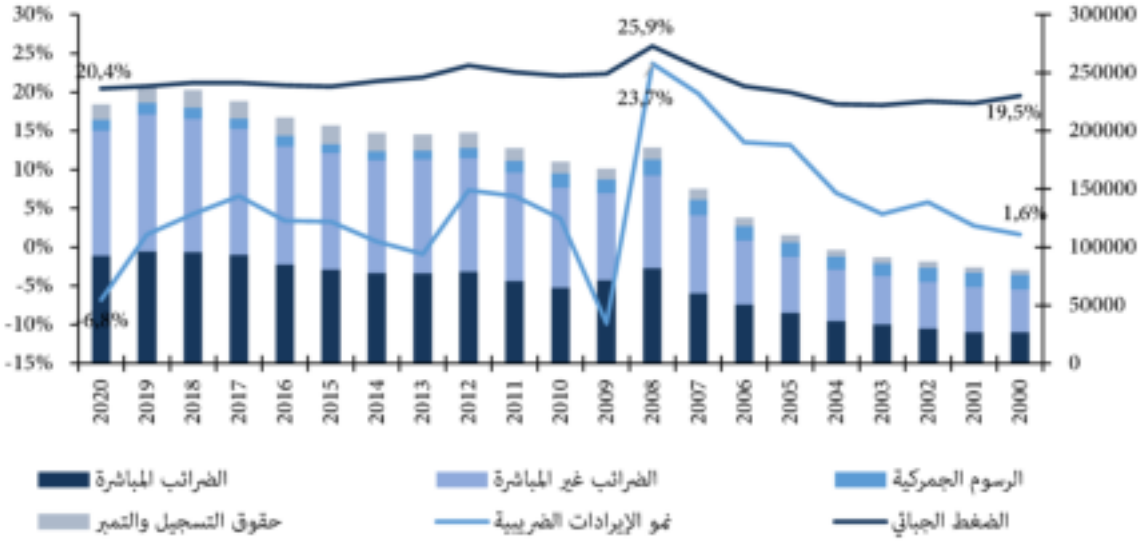

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 26 : تطور الموارد الجبائية ما بين 2000 و2020

وعلى نفس المنحى التنازلي، تراجعت الموارد غير الجبائية سنة 2020 بنسبة 25,2% لتمثل 2,5% من الناتج الداخلي الخام مقابل 2,9% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام منذ سنة 2000. ويعزى هذا التطور إلى تراجع عائدات المقاولات والمؤسسات العمومية، والإيرادات الاستثنائية المتعلقة بالمنح، بما في ذلك الهبات، بالإضافة إلى عدم تسجيل أي عملية خوصصة خلال سنة 2020.

ويبين تحليل بنية موارد الخزينة هيمنة الموارد الضريبية التي مثلت 86,8% من الموارد العادية سنة 2020 بالإضافة إلى الحصة المهمة للضرائب غير المباشرة التي مثلت 48,2% من الموارد الجبائية خلال نفس السنة.

2.1.1 .تطور نفقات الدولة

يوضح تحليل تطور نفقات الدولة على مدى العقدين المنصرمين مقاومة ونموا مستمرا لهذه النفقات، على الرغم من التطور المعتدل للموارد الجبائية.

فقد ارتفعت النفقات العادية بنسبة 8,4% في المتوسط بين 2000 و2012، نتيجة النفقات الاستثنائية المتعلقة بالتحويلات والدعم ونفقات المقاصة والنفقات المرتبطة بالحوار الاجتماعي وبرامج مكافحة الجفاف. وابتداء من سنة 2013، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات للحد من الزيادة في نفقات المقاصة وترشيد التحويلات المخصصة للمقاولات والمؤسسات العمومية، مما ساهم في خفض متوسط معدل نمو النفقات العادية إلى 1,1% ما بين 2013 و2019. وخلال سنة 2020، ارتفعت النفقات العادية بحوالي 3,4% مشكلة بذلك 73% من إجمالي النفقات العمومية مقابل 27% بالنسبة لنفقات الاستثمار.

ويوضح التحليل المفصل لتطور النفقات العادية ما يلي:

ارتفعت نفقات السلع والخدمات في الفترة الممتدة بين 2000 و2012 بنسبة 7,5% نتيجة عملية المغادرة الطوعية للتقاعد سنة 2005 والزيادة في الأجور. كما تباطأ نمو هذه النفقات ابتداء من سنة 2013 مسجلا معدل نمو سنوي بلغ 3,8% خلال الفترة 2013-2019. وفي سنة 2020 ارتفعت نفقات السلع والخدمات بنحو 5,1% لتشكل 82,4% من النفقات العادية، وهو ما يعكس الحصة المهمة لنفقات التسيير، ولاسيما كتلة الأجور.

ارتفعت نفقات المقاصة بحوالي 20,1% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2000-2012 ارتباطا بالارتفاع الكبير لأسعار النفط. وابتداء من سنة 2013، اضطرت الحكومة إلى القيام بإصلاح تدريجي لصندوق المقاصة مكن من تقليص تحملات المقاصة بمتوسط 14,6% خلال الفترة 2013-2019. كما واصلت هذه النفقات منحاها التنازلي سنة 2020 بنسبة 15,8% ممثلة 1,2% من الناتج الداخلي الخام مقابل 6,5% سنة 2012.

سجلت فوائد دين الخزينة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام منحى تنازليا خلال العقدين المنصرمين نتيجة انخفاض نسبة الفائدة من 4,5% سنة 2000 إلى 2,5% سنة 2020، على الرغم من زيادة نسبة الدين خلال العقد الماضي.

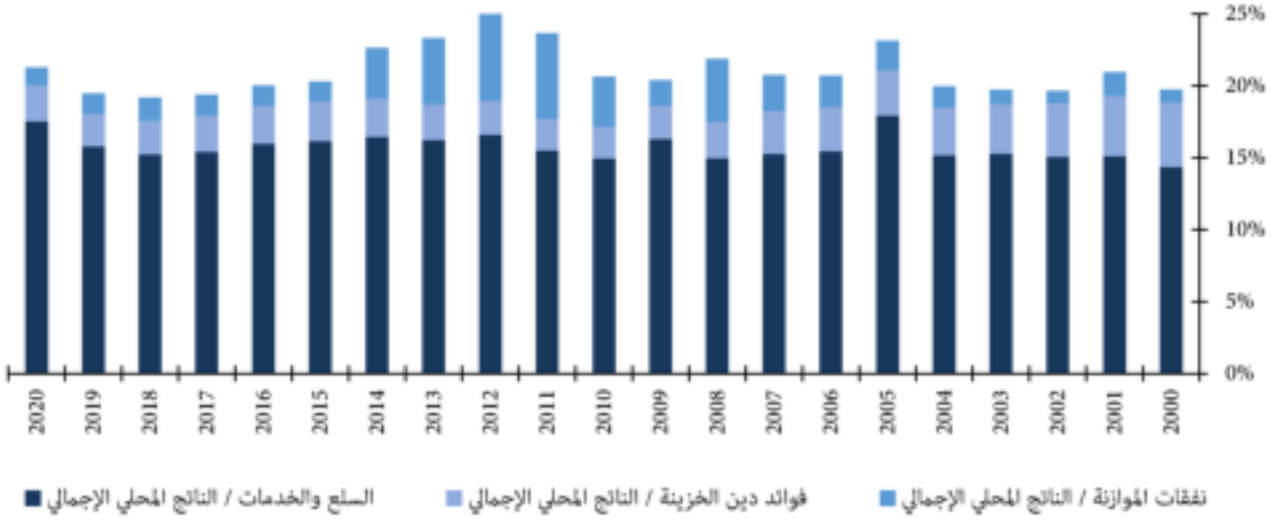

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 27 : تطور النفقات العادية بين 2000 و2020

وتجدر الإشارة إلى تباين تطور معدل تغطية المداخيل الضريبية للنفقات العادية خلال العقدين المنصرمين، حيث بلغ 85,7% سنة 2020 مقابل 89,3% في المتوسط خلال الفترة 2011-2020.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 28 : تطور معدل تغطية المداخيل الضريبية للنفقات العادية

أما على مستوى نفقات الاستثمار فقد ارتفعت خلال الفترة 2000-2009 ممثلة 6,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2009 مقابل 4,3% سنة 2000. واستقر مستوى هذه النفقات في حدود 6% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010-2019 وبلغ 7,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020 عقب الإجراءات المتخذة للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية. كما أدى المنحى التصاعدي لنفقات الاستثمار إلى زيادة حصتها من النفقات العمومية، منتقلة من 17,8% سنة 2000 إلى 27,6% سنة 2020.

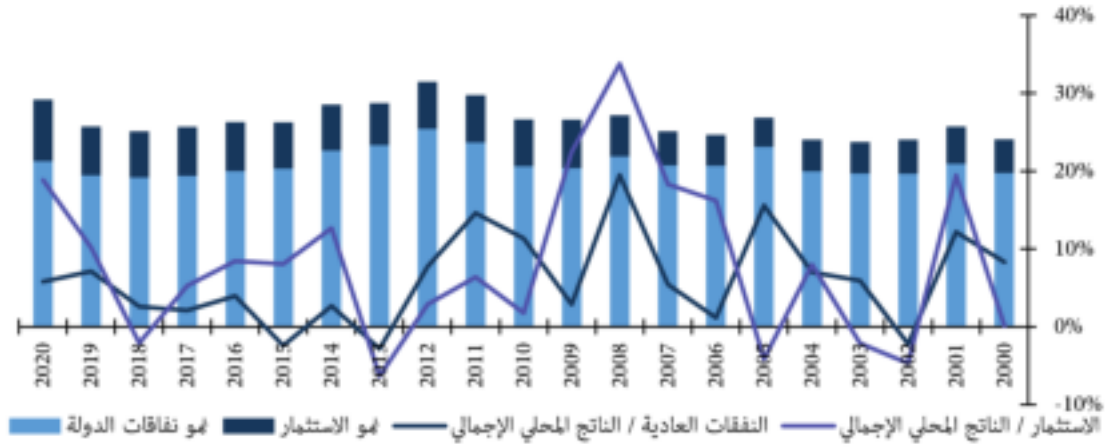

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 29 : تطور نفقات الاستثمار بين 2000 و2020

كما ارتفعت نفقات الاستثمار سنة 2020 بنسبة 18,8% لتصل إلى 85,9 مليار درهم أي بزيادة قدرها 13,6 مليار درهم مقارنة بسنة 2019. وتشمل هذه النفقات، الاستثمارات التقليدية للدولة بالإضافة إلى مبلغ 15 مليار درهم لفائدة صندوق محمد السادس للاستثمار، والذي سيلعب دورا مهما في استراتيجية تمويل الإقلاع الاقتصادي لما بعد الأزمة.

2.1. رصيد الميزانية وحاجيات التمويل

1.2.1. تطور رصيد الميزانية

بالنظر إلى تطور موارد ونفقات الخزينة على مدار العشرين سنة المنصرمة، سجل رصيد الميزانية تطورات متباينة متجهة على العموم نحو تقليص عجز الميزانية. حيث تحسن رصيد الميزانية منذ سنة 2013 نتيجة التدابير المتخذة لتعديل الميزانية والتي مكنت من خفض عجز الميزانية ليصل إلى 3,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2019 نتيجة تراجع نفقات المقاصة ونفقات الدولة.

وخلال سنة 2020 تفاقم عجز الميزانية ليصل إلى -7,6% من الناتج الداخلي الخام إثر التدابير المتخذة لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 30 : تطور رصيد الميزانية

2.2.1. حاجيات تمويل الخزينة

شهد تطور حاجيات التمويل على مدى العشرين سنة الماضية فترتين منفصلتين تحت تأثير تطور الموارد والنفقات. إذ ارتفعت حاجيات تمويل الخزينة تدريجياً من 2,4% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2008 إلى 4,4% من الناتج الداخلي الخام في الفترة 2009-2019. ولتغطية هذه الحاجيات، اتجهت الدولة نحو الدين وبشكل أكبر إلى الدين الداخلي.

ولقد ارتفعت حاجيات تمويل الخزينة سنة 2020 لتبلغ 6,2% من الناتج الداخلي الخام نتيجة ارتفاع النفقات المتعلقة بمواجهة آثار الأزمة الصحية وتراجع المداخيل. وهكذا بلغت حاجيات تمويل الخزينة 67,6 مليار درهم مقابل 46 مليار درهم سنة 2019 حيث تمت تغطية هذه الحاجيات التمويلية من خلال اللجوء إلى التمويل الخارجي بمبلغ 42,9 مليار درهم، وإلى سوق الدين الداخلي بمبلغ 24,7 مليار درهم.

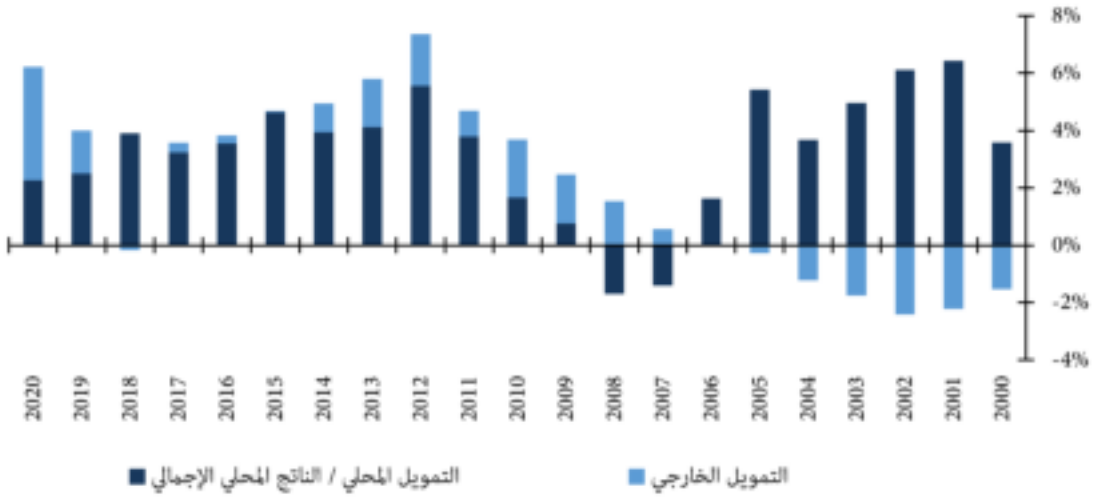

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 31 : تغطية حاجيات تمويل الخزينة (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)

3.1. دينامية الدين

1.3.1. تطور دين الخزينة

سجل دين الخزينة تطورات متباينة على مدى العقدين الأخيرين. إذ انخفضت نسبة الدين انخفاضا مهما خلال الفترة 2000-2008، لتنتقل من 64,9% سنة 2000 إلى 45,4% سنة 2008، أي بانخفاض قدره 19,4 نقطة من الناتج الداخلي الخام. بعد ذلك، بدأت مديونية الخزينة في الارتفاع منذ سنة 2009 لتصل إلى 58,2%من الناتج الداخلي الخام سنة 2012، أي بزيادة قدرها 12,8 نقطة من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها على وجه الخصوص ارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى زيادة نفقات المقاصة بالإضافة إلى حجم الزيادات في الرواتب المتفق عليها في إطار الحوار الاجتماعي مع تباطؤ نمو الموارد الجبائية.

ولمواجهة هذه الوضعية، تم اتخاذ عدة إجراءات اعتبارًا من سنة 2013 لتعديل الميزانية من خلال تقليص نفقات المقاصة وتعبئة الهبات الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي. وقد مكنت هذه الإجراءات من الحد من الزيادة في مديونية الخزينة لتنخفض نسبة التباين في الديون المستحقة من 3,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام في المتوسط بين سنتي 2009 و2013 إلى 1,8 نقطة بين سنتي 2013 و2015 ثم إلى 0,3 نقطة ما بين 2016 و2019.

خلال سنة 2020، أثرت الأزمة الصحية سلبا على عملية تعديل المالية العمومية التي انخرط فيها المغرب منذ سنة 2013. وترتب عن ذلك ارتفاع حاد في نسبة الدين بنسبة 11,6 نقطة من الناتج الداخلي الخام لتصل إلى 76,4% خلال سنة واحدة.

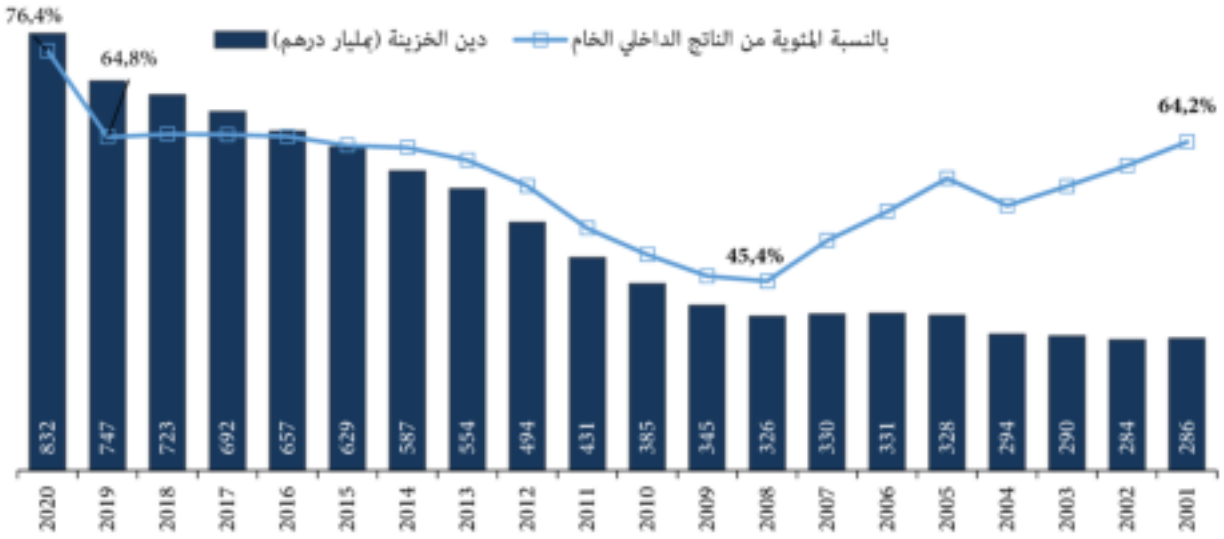

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 32 : تطور دين الخزينة (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض أسعار الفائدة قد ساهم في دينامية الدين على مدى العقدين الماضيين، حيث انخفض متوسط التكلفة (المعدل الظاهر للدين) بنحو 291 نقطة أساس منذ سنة 2001 ليصل إلى 3,9% سنة 2019.

وخلال سنة 2020 وعلى الرغم من ارتفاع مستوى دين الخزينة، استمر المعدل الظاهر للدين للخزينة في التراجع، حيث وصل إلى 3,6%.

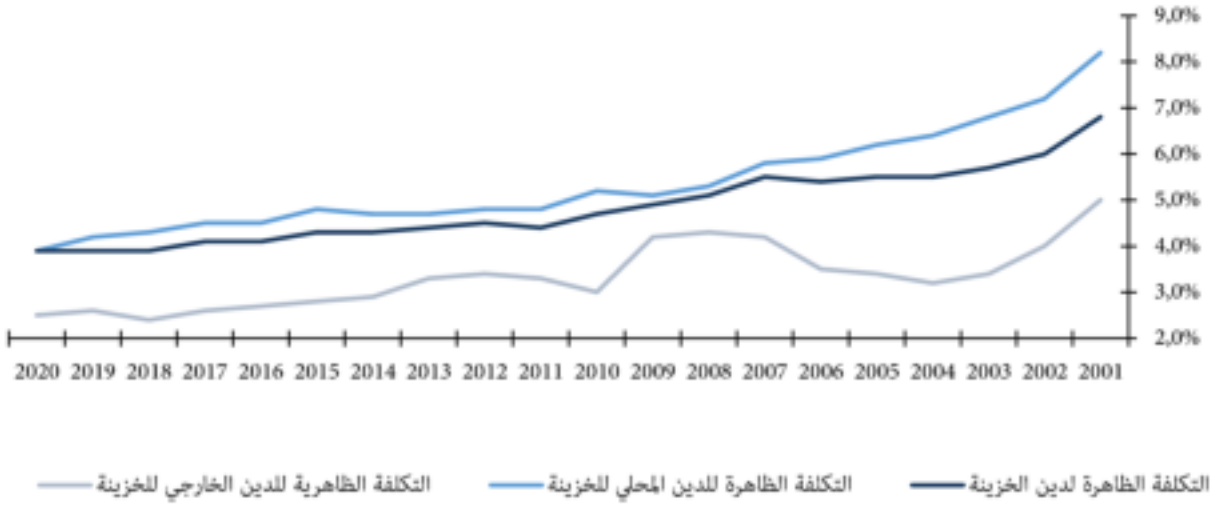

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 33 : تطور التكلفة الظاهرة لدين الخزينة

2.3.1. دينامية دين الخزينة

يبين تحليل دينامية دين الخزينة على مدى العقدين الأخيرين ثلاث فترات مختلفة تغير خلالها اتجاه تطور الدين تحت تأثير تغيرات العوامل الماكرو اقتصادية، ولا سيما معدل النمو والرصيد الأولي وسعر الفائدة وكذا مستوى سعر الصرف.

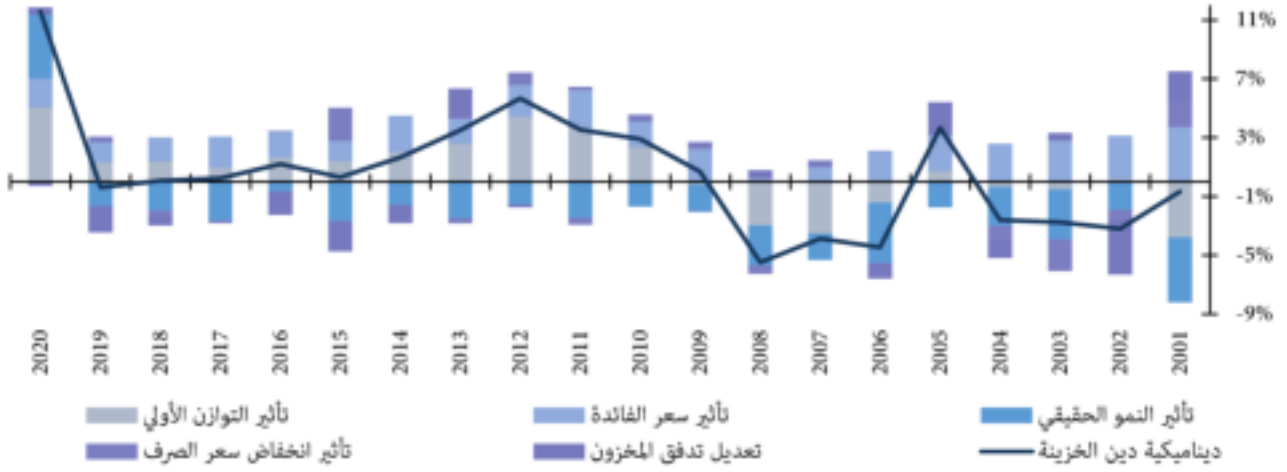

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 34 : توزيع دينامية الدين ما بين 2001 و 2020

خلال الفترة 2001-2008، انخفضت نسبة الدين بشكل مهم تحت تأثير ظرفية اقتصادية ملائمة لا سيما من حيث النمو الاقتصادي وتحسين الرصيد الأولي والتخفيف من التكلفة الظاهرة للدين الناتجة عن انخفاض الديون المستحقة وتخفيف التعرض لتقلبات أسعار الصرف. وقد مكنت هذه الظروف من خفض نسبة الدين من 64,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 إلى 45,4% سنة 2008. وابتداء من سنة 2009 وبسبب تدهور الرصيد الأولي على وجه الخصوص، ارتفعت نسبة الدين من 46,1% سنة 2009 إلى 58,2% سنة 2012، أي بزيادة قدرها 12,1 نقطة من الناتج الداخلي الخام في ظرف أربع سنوات.

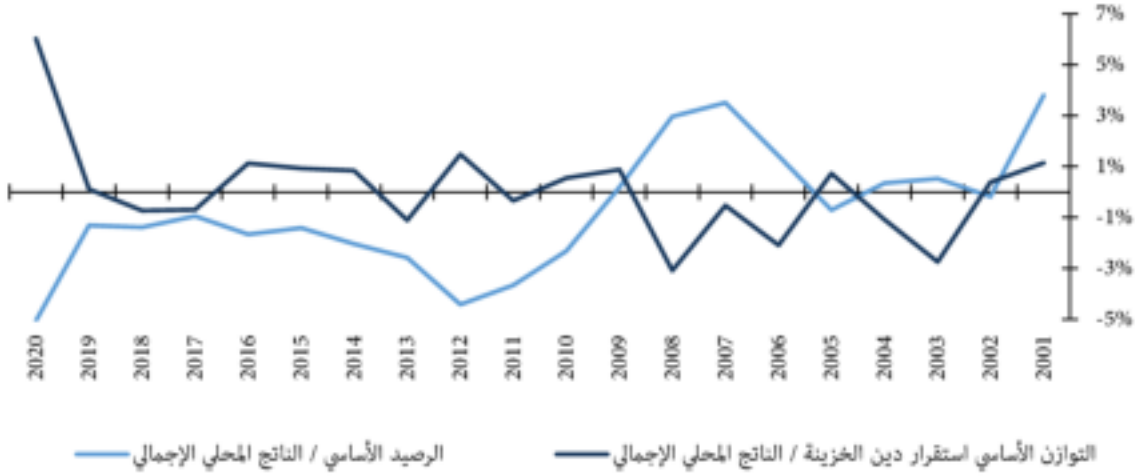

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 35 : تطور الرصيد الأولي والرصيد الأولي لاستقرار الدين (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)

وابتداءً من سنة 2013، مكنت إجراءات تعديل أوضاع المالية العمومية من تقليص العجز الأولي وبالتالي تراجع مساهمة هذا الأخير في دينامية الدين التي استقرت عند 1,6 نقطة من الناتج الداخلي الخام في المتوسط مقابل 2,6 نقطة خلال الفترة السابقة 2009-2012

خلال سنة 2020، تعرضت دينامية الدين لصدمة مزدوجة، تجسدت في تدهور الرصيد الأولي الذي أدى إلى تفاقم مخزون الدين بنسبة 5,1 نقطة من الناتج الداخلي الخام والانكماش الاقتصادي الذي تسبب بارتفاع مخزون الدين بحوالي 4,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام. أما بالنسبة لسعر الفائدة، فقد ارتفعت مساهمته في دينامية الدين سنة 2020 بشكل طفيف لتبلغ نقطتين من الناتج الداخلي الخام مقابل 1,8 نقطة خلال الفترة 2013-2019.

وفيما يخص سعر الصرف، فقد كانت مساهمته في دينامية الدين محدودة للغاية، وذلك بفضل الجهود المبذولة للتخفيف من التعرض لتقلبات أسعار الصرف، ولا سيما تحويل الدين إلى استثمارات، والسداد المسبق للدين المكلف واللجوء للدين الداخلي.

إطار 1: دينامية الدين

يمكن نمذجة تطور الدين العام المتوقع بالمعادلة التالية

$$d_{t+} \left[\left(\frac{i-\pi(1+\gamma)-\gamma+\varepsilon\alpha(1+i)}{(1+\gamma+\pi+\pi\gamma)} \right) * d_t - Sp_{t+1} \right] d_{t+1} =$$

حيث يمثل i سعر الفائدة، و π معدل التضخم، و γ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي، و α حصة الدين المعبر عنه بالعملة الأجنبية، و ε معدل انخفاض سعر الصرف الإسمي، و Sp الرصيد الأولي.

وحسب هذه المعادلة، فإن الدين العام المتوقع هو مجموع الدين العام الجاري والتدفقات المولدة للدين. يتركب هذا المكون الأخير من دينامية الدين والرصيد الأولي. وتتكون دينامية الدين من مجموع تأثيرات سعر الفائدة الظاهر على الدين والتضخم والنمو الاقتصادي وانخفاض سعر الصرف الإسمي. يتم تصحيح هذه التأثيرات بواسطة عوامل التعديل التي تتمثل في النمو الاقتصادي ومعدل التضخم.

وانطلاقا من هذه المعادلة، يتم تمييز واحتساب تأثير مختلف العوامل على تطور نسبة الدين:

تأثير الرصيد الأولي Sp_{t+1} :

تأثير سعر الفائدة: $\left(\frac{i-\pi(1+\gamma)}{(1+\gamma+\pi+\pi\gamma)}\right) * d_t$

تأثير نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي: $\left(\frac{-\gamma}{(1+\gamma+\pi+\pi\gamma)}\right) * d_t$

تأثير انخفاض سعر الصرف: $\left(\frac{\varepsilon\alpha(1+i)}{(1+\gamma+\pi+\pi\gamma)}\right) * d_t$

الفصل الثاني: تعبئة وتوسيع المجال الميزانتي لصالح تنزيل النموذج التنموي الجديد

إن التطورات الأخيرة للمالية العمومية لا تخلو من عواقب على الهوامش المتاحة على مستوى الميزانية العامة للدولة، والتي تظل ضرورية على المدى القصير، لدعم الانتعاش الاقتصادي. وعلى المدى المتوسط والطويل، يجب توفير هوامش إضافية على مستوى الميزانية لضمان توطيد التوازنات الماكرو اقتصادية وتوفير التمويلات اللازمة لتنزيل النموذج التنموي الجديد.

إن تنزيل النموذج التنموي الجديد يتطلب تعبئة موارد مالية مهمة من أجل إطلاقه ويدعو إلى استراتيجية تمويل مناسبة. وفقًا للتقييمات الأولية للجنة الخاصة بالنموذج التنموي، فإن الإصلاحات والمشاريع المقترحة تتطلب تمويلًا عموميا إضافيا يقدر بحوالي 4% من الناتج الداخلي الخام سنويًا في مرحلة الإنطلاق (2022-2025) وحوالي 10% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2030.

الإطار 7: تمويل النموذج التنموي الجديد

ترتكز استراتيجية تمويل النموذج التنموي الجديد على خمس روافع هيكلية:

سياسة مالية تتماشى مع أهداف النموذج، تخصص التمويلات اللازمة لتمويل مشاريعه التحويلية مع إعطاء الأولوية للأوراش المتعلقة بالرأسمال البشري، من خلال إعادة توجيه نفقات المقاصة نحو آليات الحماية الاجتماعية المندمجة والسجل الاجتماعي الموحد وترشيد التحويلات إلى المؤسسات والمقاولات العمومية وزيادة أرباحها، عن طريق إصلاحها وتحسين أدائها؛

سياسة ميزاناتية مرنة لا تخضع على المدى القصير للقواعد الماكرو اقتصادية المقيدة، مع ضمان استدامة التوازنات المالية على المدى المتوسط والطويل الضرورية للحفاظ على ثقة الفاعلين الاقتصاديين. في هذا السياق ووفقًا لتوصيات النموذج التنموي الجديد، من الضروري اللجوء إلى الدين لتمويل المشاريع التي تساهم في التنمية والنمو؛

سياسة جبائية أكثر فعالية تجعل من الممكن تعبئة إمكانات ضريبية إضافية من خلال تحسين العدالة الضريبية وتوسيع القاعدة الجبائية ودمج القطاع غير المهيكل وتحسين النفقات الضريبية بصفة عامة؛

تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني من خلال:

أ/ التنشيط السريع لاستراتيجية التنويع التي أوصى بها النموذج التنموي الجديد من خلال الاعتماد على الأدوات التي تعزز الاستثمار الخاص، مثل تلك المنصوص عليها في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار؛

ب/ تعبئة المؤسسات والمقاولات العمومية لتلعب دور قاطرات اقتصادية بعد إصلاحها ومراجعة سياسة مساهمة الدولة فيها.

توفير الظروف الملائمة للرفع من نسبة الاستثمار الخاص، من خلال إطار استثماري جذاب وتنويع آليات وأنظمة التمويل:

أ/ تنويع آليات وأنظمة التمويل: عرض تمويل بنكي تنافسي، وسوق أسهم ديناميكي وجذاب، واللجوء للتمويلات المبتكرة؛

ب/ التعبئة الفعالة للإدخار المؤسساتي: تحسين الإطار التنظيمي الذي يحكم صناديق التقاعد والحماية الاجتماعية والتأمين، وإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع المالي؛

ج/ تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتركيبات المالية المبتكرة؛

د/ تعزيز القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.2. تعبئة الإمكانات الضريبية من خلال إصلاح عميق للنظام الجبائي

تعتبر الجبايات رافعة مهمة لتفعيل السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد. ومن هنا جاء الاهتمام بمسألة أداء النظام الجبائي واستدامته من قبل السلطات العمومية في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا السياق، أطلق المغرب إصلاحات رئيسية تهدف إلى تعزيز كفاءة نظامه الجبائي لجعله أداة مستدامة لتمويل السياسات العمومية. ومع ذلك، لم تمكن هذه الإصلاحات من تعبئة كامل الإمكانات الضريبية للبلاد.

تم تقدير الإمكانات الضريبية المتاحة من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي بحوالي 2% إلى 3% من الناتج الداخلي الخام. كما تم تقييم هذه الإمكانات الضريبية حسب الدراسة التي أنجزتها وزارة الاقتصاد والمالية سنة 2017 بنسبة 3,8% من الناتج الداخلي الخام. ويبين الجدول أدناه توزيع هذه الإمكانات الضريبية حسب نوع الضريبة.

	الجهد الضريبي	
الضريبة	2010	2017
الضريبة على الشركات	0,97	0,95
الضريبة على الدخل	0,63	0,48
الضريبة على القيمة المضافة	1,44	1,22
الداخلية	0,52	0,35
عند الاستيراد	0,92	0,87
ضريبة الاستهلاك الداخلي	0,81	0,71
الرسوم الجمركية	0,31	0,16
رسوم التسجيل	0,46	0,29
المجموع	4,62	3,81

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية، دراسة حول "تقييم الإمكانات الضريبية في المغرب" ماي 2018

الجدول 1: الجهد الجبائي حسب نوع الضريبة (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام)

تشكل الضريبة على القيمة المضافة إمكانات ضريبية إضافية تبلغ حوالي 1,22 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2017. ويعزى ذلك، من بين أمور أخرى، إلى العدد الكبير من الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة برسم الضريبة على القيمة المضافة، والتي تمثل وحدها 47% من مجموع النفقات الضريبية.

في حين، تمثل الضريبة على الشركات ثاني ضريبة ذات الإمكانات الضريبية الإضافية التي يمكن تعبئتها والتي تقدر بحوالي 95,0 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2017، تليها ضريبة الاستهلاك الداخلي بإمكانات ضريبية إضافية في حدود 0,71 نقطة من الناتج الداخلي الخام، والضريبة على الدخل بنسبة 0,48 نقطة من الناتج الداخلي الخام ورسوم التسجيل بنسبة 0,29 نقطة من الناتج الداخلي الخام والرسوم الجمركية بحوالي 0,16 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

ولتعبئة هذه الإمكانات الضريبية، فإن المغرب مدعو لاعتماد سياسة جبائية أكثر فاعلية من خلال تفعيل التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات المنعقدة سنة 2019، والتي تم تبنيها في التقرير الخاص بالنموذج التنموي الجديد وإقرارها بموجب القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي الذي تمت المصادقة عليه بالبرلمان. ومن المنتظر أن يمكن تفعيل هذه الإصلاحات من تحسين العدالة الضريبية وتوسيع القاعدة الجبائية ودمج القطاع غير المهيكل، بالإضافة إلى ترشيد النفقات الضريبية.

الإطار 8: تقييم الإمكانيات الضريبية في المغرب

تمثل الإمكانات الضريبية مستوى الضريبة المقدرة استنادا إلى الخصائص الهيكلية للبلد، بغض النظر عن السياسة الاقتصادية على المدى القصير. ومن هذا المنطلق، تمثل الإمكانات الضريبية الحد الأقصى من المداخيل الجبائية التي يمكن تحصيلها في بلد ما نظرا لمؤهلاته الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والديموغرافية، في حين أن الجهد الضريبي هو الفرق بين المداخيل الفعلية والإمكانات الضريبية.

من بين المنهجيات المتبعة لتقييم الإمكانات الضريبية تم اعتماد نموذج الحدود الاحتمالية للنجاعة modèle de frontière stochastique d'efficience انطلاقا من فرضية أن تحصيل المداخيل الجبائية يشكل نشاطا إنتاجيا. وحسب هذا النموذج، يتم تقسيم معدل عدم النجاعة المقدر " le terme d'inefficience "إلى شق يهم عدم النجاعة التقنية وشق مرتبط بالسياسة الجبائية. ويعتمد هذا النموذج على المعادلة التالية:

$$\log(y_{it}) = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j \log(X_{jit}) + v_{it} - u_{it}$$

$$u_{it} = \exp(-\eta(t - T_i))u_i$$

مع :

يمثل yit نسبة المداخيل المحصلة، نسبة للناتج الداخلي الخام، للضريبة i وفي الفترة t. الضرائب المعتبرة في إطار هذا النموذج هي الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، الداخلية وعند الاستيراد، وضريبة الاستهلاك المحلي، والرسوم الجمركية ورسوم التسجيل؛

يمثل xit متجهة المتغيرات التفسيرية لمستوى التحصيل. ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بالوعاء الضريبي، وتصور الفساد، وحصة الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي وحصة القطاع غير المهيكل في الاقتصاد؛

β_j هو متجهة المتغيرات المراد تقديرها؛

u_{it} هو معدل عدم النجاعة، يتم اعتباره موجبا، و u_i موزع بشكل مستقل ومتطابق وفقًا لقانون التوزيع الطبيعي المبتور: $N^+(\mu, \sigma_u^2)$ ؛

vit هي الضجة البيضاء الناتجة عن الانحدار موزعة بشكل مستقل ومتطابق وفقا لقانون التوزيع الطبيعي. u_{it} وvit يعتبران مستقلان؛

t هي المدة الزمنية المنحصرة بين 0 وTig, مع Ti هي الفترة الأخيرة لكل فرد i في البيانات المتعددة الأبعاد؛

η هي معلمة دالة الوقت. إذا كانتη موجبة، تزداد عدم النجاعة بمرور الوقت والعكس صحيح.

تم تقدير هذه المعادلات على بيانات متعددة الأبعاد خلال الفترة 1998-2017. كما تم اختيار الوعاء الضريبي وفقًا للضريبة المعنية. وهكذا، بالنسبة للضريبة على الشركات، تم اختيار ربح القطاع غير الفلاحي كقاعدة لهذه الضريبة. وتم تقدير الضريبة على الدخل باعتماد الدخل المتاح للأسر. كما تم استخدام الاستهلاك النهائي للأسر لتقييم تحصيل الضريبة على القيمة المضافة الداخلية. في حين، تم تقييم الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة عن الاستيراد باعتماد الواردات من السلع. أما تقدير ضريبة الاستهلاك الداخلي فقد تم بالاعتماد على مستوى استهلاك المنتجات الغذائية والتبغ والمنتجات النفطية المكررة بالأسعار المترابطة. كما تم تقييم مداخيل رسوم التسجيل بالنظر للقيمة المضافة لقطاعات الصناعة الميكانيكية والمعدنية وقطاع العقار وقطاع الخدمات المقدمة للشركات.

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية، دراسة حول "تقييم الإمكانات الضريبية في المغرب" ماي 2018

بالنظر للإمكانات الجبائية التي يمكن تعبئتها لتمويل النموذج التنموي الجديد، تم الشروع في تفعيل الإصلاح الجبائي من خلال مجموعة من التدابير المتخذة في إطار قوانين المالية لسنتي 2020[31] و2021[32] والتي انبثقت عن توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات المنعقدة سنة 2019. ويتعلق الأمر بتفعيل المساهمة المهنية الموحدة سنة 2021 للأفراد الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل بموجب النظام الجزافي القديم، وكذا تفعيل مساهمة التضامن الاجتماعي على الأرباح والدخل. كما أن سنة 2020 شهدت إدماج الاقتصاد غير المهيكل من خلال تدابير انتقالية لمواكبة الفاعلين المعنيين بهدف تعزيز ثقتهم وانخراطهم الطوعي في النظام الجبائي. حيث، عزز قانون المالية لسنة 2020 الضمانات للملزمين، لا سيما تلك المتعلقة بالتدقيق الضريبي، من خلال وضع إطار قانوني للتواصل بين الإدارة والملزمين الذين تم التحقق منهم.

بالإضافة إلى ذلك، وتطبيقاً للتوجيهات الملكية السامية واعتمادا على التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات المنعقدة سنة 2019، صادق البرلمان على القانون الإطار رقم 69-19 المتعلق بالإصلاح الجبائي في يوليوز 2021. ويهدف هذا القانون إلى تحديد الإطار المرجعي الذي تستند عليه سياسة الدولة بشأن الإصلاح الجبائي وتأسيس نظام جبائي فعال وعادل ومنصف ومتوازن، يمكن من تعبئة جميع الإمكانات الضريبية لتمويل السياسات العمومية وتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي.

الإطار 9 : الأهداف الأساسية للقانون الإطار رقم 69-19 المتعلق بالإصلاح الجبائي

تتمثل الأهداف الأساسية التي يحددها القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي فيما يلي:

- **تحقيق العدالة الجبائية وضمان مساواة الجميع أمام الضريبة**

بهذا الخصوص، تلتزم الدولة بتكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة لتقويم الاختلالات الحالية المتعلقة بنطاق تطبيقها وتعدد أسعارها والحق في خصمها وإرجاعها. بالموازاة مع ذلك، سيتم ضمان مساواة الجميع أمام الضريبة من خلال تخفيض العبء الجبائي على الملزمين، وذلك باعتماد توجه تدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات طبقا للممارسات الدولية الفضلى. كما سيتم التطبيق التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الخام بشكل تصاعدي فيما يخص الأشخاص الذاتيين. وستحرص الدولة بالموازاة مع ذلك على توسيع الوعاء الضريبي وضمان توازن المالية العمومية.

كما تلتزم الدولة بإدماج القطاع غير المهيكل وبتعزيز آليات محاربة الغش والتهرب الضريبيين، وذلك من خلال نظام جبائي مبسط وسهل الولوج وآليات المراقبة وعقوبات مناسبة للمخالفات المرتكبة وبرامج للتحسيس والمواكبة.

- **تعزيز الحقوق والثقة المتبادلة بين الملزمين والإدارة**

تلتزم الدولة في هذا المجال بضمان حقوق الملزمين وحقوق الإدارة وتعزيز علاقات الثقة بينهما من خلال تأطير السلطة التقديرية للإدارة فيما يتعلق بتفسير النصوص الجبائية وتحديد أسس فرض الضريبة وعبء تقديم الإثباتات اللازمة.

بالموازاة مع ذلك، ستسهر الدولة على تحسين مقروئية النصوص الجبائية للحد من الاختلاف في تأويلها وضمان حسن تطبيقها مع الالتزام بالتوجه نحو التقائية الأحكام الجبائية مع القواعد العامة للقانون والقواعد المحاسبتية. وفيما يتعلق بالهيئات المكلفة بالطعون الضريبية، فإن الهدف يتجلى في تثمين المهام المنوطة بها وضمان استقلاليتها.

- **تعبئة كامل الإمكانات الضريبية لتمويل السياسات العمومية**

إن تعبئة كامل الإمكانات الضريبية سيمكن من ضمان تمويل أفضل للسياسات العمومية، وذلك من خلال توسيع الوعاء الضريبي وترشيد التحفيزات الجبائية بعد تقييم أثرها الاجتماعي والاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، سيتم الحرص على إعادة

[31] بناء على المذكرة الدورية رقم 730 بشأن التدابير الجبائية لقانون المالية رقم 70-19 لسنة 2020.

[32] بناء على المذكرة الدورية رقم 731 بشأن التدابير الجبائية لقانون المالية رقم 65-20 لسنة 2021.

توجيه هذه الإمكانات الضريبية إلى القطاعات ذات الأولوية مع التقيد بتفضيل اللجوء للدعم العمومي المباشر كلما أمكن ذلك. كما سيتم كذلك تشجيع الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل، ودعم تنافسية المقاولات على الصعيد الوطني والدولي لاسيما في القطاعات ذات الأولوية كالصناعة والتكنولوجيا الحديثة والابتكار.

بالموازاة مع ذلك، ستحرص الدولة على تطوير القطاع الثقافي والنهوض بالاقتصاد الاجتماعي وحماية البيئة، من خلال إحداث ضريبة الكربون. كما ستقوم بتشجيع إعادة هيكلة مجموعات المقاولات في أفق تحسين تنافسيتها وحكامتها.

- **إصلاح منظومة الرسوم الجماعية وشبه الضريبية**

تشكل جبايات الجماعات الترابية والرسوم شبه الضريبية مكونا أساسيا من مكونات النظام الجبائي. ويستند إصلاحها على التبسيط والترشيد والموائمة مع جبايات الدولة وكذا وضع نمط حكامة مناسب.

وفي هذا الإطار، سيتم التجميع التدريجي للرسوم المحلية المطبقة على الممتلكات العقارية وتلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية. كما ستتم مراجعة وتجميع الرسوم شبه الضريبية والواجبات والرسوم المستخلصة لفائدة الدولة المنصوص عليها في نصوص تشريعية أو تنظيمية.

- **تعزيز نظام حكامة فعال وناجع**

يعتمد تجويد الخدمات المقدمة للملزمين على مواصلة ورش تحديث ورقمنة الإدارة ودعم مواردها البشرية وتعزيز علاقات التعاون مع شركائها وتطوير آليات التبادل بين مختلف نظم المعلومات. كما سيتم تعزيز نجاعة وفعالية الإدارة الجبائية من خلال تعزيز دورها في تقديم الاستشارة والإرشاد وتحسين وسائل تواصلها مع الملزمين والتقييم الدوري لأدائها.

وبالموازاة مع ذلك، ستقوم الدولة بإنجاز تقييم دوري للآثار الاجتماعية والاقتصادية للتدابير الجبائية وذلك من خلال وضع مرصد للجبايات.

ويقترح في الأخير إدراج قيم المواطنة الضريبية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

2.2. سياسة ميزاناتية مرنة

لقد أطلق المغرب إصلاحات ميزاناتية مهمة من أجل تدبير أكثر فعالية ونجاعة للمالية العمومية. ومن بين هذه الإصلاحات تلك المتعلقة بالقانون التنظيمي لقانون المالية وبإصلاح نظام المقاصة وبهيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية. وسيمكن مواصلة هذه الإصلاحات من تحرير المجال الميزانتي الضروري لتفعيل النموذج التنموي الجديد.

مواصلة تفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية

إن مواصلة تفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية سيمكن من تحسين فعالية الاستثمار العمومي وتقوية أثره فيما يهم الإدماج الاجتماعي والمجالي كما هو منصوص عليه في النموذج التنموي الجديد وتوفير هوامش في المجال الميزاناتي من خلال ترشيد النفقات العمومية.

مواصلة إصلاح نظام المقاصة

لقد شرع المغرب في عملية إصلاح تدريجي لنظام الدعم والذي كان يهدف في مرحلة أولى إلى تقليص كلفة المقاصة وتخفيف أثرها على ميزانية الدولة، مع توفير موارد مالية يمكن إعادة توجيهها لتنفيذ إصلاحات جديدة. أما المرحلة الثانية، فتهدف إلى التحرير الكامل للقطاعات المدعمة وتشجيع المنافسة الحرة في أسواقها.

شكل تفعيل نظام مقايسة أسعار المنتجات البترولية المكون الأول لهذا الإصلاح وتم إجراءه على مرحلتين رئيسيتين. خلال المرحلة الأولى، تم تطبيق المقايسة الجزئية على الغازوال والبنزين والفيول رقم 2. فيما عرفت المرحلة الثانية اعتماد مقايسة كاملة للبنزين وزيت الوقود وإلغاء الدعم الممنوح لهذه المنتجات. لقد مكنت هذه التدابير منذ سنة 2013 من تقليص نفقات المقاصة التي انتقلت من 6,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 1,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020.

بالإضافة إلى ذلك، تشكل إعادة توجيه نفقات المقاصة لتمويل إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية من بين حلول التمويل التي نص عليها النموذج التنموي الجديد. ولهذا من الضروري مواصلة إصلاح نظام المقاصة من خلال إلغاء دعم غاز البوتان وكذلك المنتجات الغذائية بما في ذلك السكر ودقيق القمح الطري. إلا أن هذا الإصلاح مرتبط بتفعيل السجل الاجتماعي الموحد الذي سيمكن من استهداف المستفيدين من البرامج الاجتماعية.

تجويد دور الدولة كمستثمر

سيمكن إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية من تحسين دور الدولة كمستثمر، و من توفير مجال ميزانتي لتمويل النموذج التنموي الجديد، وذلك من خلال توفير موارد إضافية للمؤسسات والمقاولات العمومية (أرباح ومداخيل ضريبية إضافية...) وترشيد التحويلات اتجاه هذه المؤسسات مع ضمان خدمات عمومية تجمع بين الجودة والربحية، مما سيقلل من مخاطر عدم القدرة على تسديد الديون المستحقة من طرف هذه المؤسسات والتي تضمنها الدولة.

وبناءً على التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، بشأن ضرورة الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام من أجل تصحيح الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، تمت المصادقة على قانونين من طرف البرلمان. يهدف القانون الإطار الأول رقم 21.50 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية إلى تحديد المبادئ والأهداف التي تؤطر الإصلاح الشامل والتدريجي لمؤسسات القطاع العام، ولا سيما من خلال:

- بلورة برنامج إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تجميعها أو دمجها أو حلها وتصفيتها وتأطير عملية تأسيس مؤسسات ومقاولات عمومية جديدة وترشيد مساهماتها في رأسمال الشركات الخاصة؛
- تفعيل ديناميكية جديدة في القطاع العام وزيادة فعالية الرقابة المالية للدولة، وإنشاء آليات تضمن التماسك والتنسيق والتكامل بين مختلف المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- اعتماد مبدأ التعاقد بين الدولة وهذه المؤسسات من أجل رفع مستوى أدائها وتحسين حكامتها؛
- تحويل المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا تجاريا إلى شركات مساهمة؛
- تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال اتباع سياسة تدبير تعتمد على مجلس الإدارة؛
- إجراء تقييم دوري للمهام الموكلة للمؤسسات العمومية للتأكد من ملاءمتها.

أما فيما يخص القانون الثاني رقم 20.82 فيتعلق بتأسيس الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية. وتتمثل المهام الرئيسية لهذه الوكالة في:

- رعاية المصالح المالية للدولة في المؤسسات العمومية وشركات المساهمة التي تمتلكها الدولة كليًا أو جزئيًا والتي تدخل في نطاق تدخلها؛
- بلورة وقيادة سياسة مساهمة الدولة في الشركات من خلال ضمان الإدارة الإستراتيجية لهذه الكيانات ومراقبة أدائها؛
- ضمان استدامة واستمرارية المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق مهامها؛
- العمل على انبثاق نماذج قطاعية فعالة ومبتكرة في قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية تضمن على المدى الطويل إمكانات نمو وتنافسية للاقتصاد الوطني؛
- تنفيذ برنامج الخوصصة وعمليات الرأسمال الأخرى حسب القوانين المعمول بها؛
- العمل على تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل ضمن نطاق مهامها، بالاعتماد على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

ولهذا الغرض، فإن الوكالة مدعوة إلى أن تتمتع بحكامة تتلاءم مع مهمتها، ورؤية استراتيجية طويلة الأمد، وقدرة على تقييم وضبط المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية، والقدرة على اقتراح حلول فعالة من أجل تطوير مساهمة

عمومية فعالة واستجابة أفضل للأهداف الاستراتيجية للدولة المساهمة وذلك من خلال الانخراط في مبادئ إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

وتجدر الإشارة الى أن هذه الوكالة، التي سيتم تحويلها إلى شركة مساهمة، ستعمل على تفعيل الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف التي تم تأسيسها من أجلها تدريجيا ووفقا للقوانين المعمول بها، لكي تلعب دورها الكامل كشركة تجسد دور الدولة المساهمة خدمة للنموذج التنموي الجديد للاقتصاد الوطني.

3.2. تنويع مصادر التمويل

سيظل التمويل العمومي يواجه إكراهات شديدة على المدى القصير والمتوسط، حتى في ظل فرضية اتباع سياسة ميزاناتية مرنة واللجوء إلى الدين على النحو الذي أوصى به النموذج التنموي الجديد. لهذا فإنه من المناسب إعطاء أولوية أكبر للمقاربات القائمة على تكامل أفضل بين القطاعين العام والخاص من أجل الحد بشكل كبير من الضغوط على مديونية الخزينة، وعلى وجه الخصوص، للحفاظ على استدامة التوازنات الماكرو-اقتصادية والمالية. وسيتطلب هذا التوجه توسيع المجال للاستثمار الخاص من خلال فتح قطاعات مهيكلة للمنافسة، وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الخاص من خلال مساهمة صندوق محمد السادس للاستثمار كشريك للاستثمار الخاص وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الفصل 3 : مشروع قانون المالية لسنة 2022

1.3. السياق الماكرو اقتصادي لمشروع قانون المالية لسنة 2022

بعد انخفاض بلغ 6,3% سنة 2020، سجل النشاط الاقتصادي الوطني، خلال النصف الأول من سنة 2021، انتعاشًا تدريجيًا ومهما، بفضل التقدم الذي تم تحقيقه في عملية التلقيح ضد وباء كوفيد-19 والنتائج الجد إيجابية للموسم الفلاحي والانتعاش الواضح لعدة قطاعات، خاصة الأنشطة المرتبطة باستخراج المعادن والبناء والأشغال العمومية والطاقة الكهربائية وكذا بعض الأنشطة الصناعية.

وبالتالي، يتوقع أن ينهي الاقتصاد الوطني سنة 2021 بانتعاش في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة بنسبة 5,6%. وسيمكن معدل نمو الناتج الداخلي الخام المتوقع لسنة 2021 من استرجاع حوالي 99% من المستوى المسجل سنة 2019، قبل جائحة كوفيد-19، ولكنه سيبقى أقل من المستوى الموافق لمساره ما قبل الأزمة.

ويتوقع أن يستمر نمو الاقتصاد الوطني سنة 2022، ولكن بوتيرة أقل من نظيرتها سنة 2021. ومن المتوقع أن ينمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 3,2 %، مدفوعًا أساسا بثبات معدل نمو الأنشطة غير الفلاحية (3,7%).

1.1.3 الفرضيات الأساسية المعتمدة للتوقعات الماكرو اقتصادية

تأخذ عملية إنجاز توقعات سنة 2022 في الاعتبار معطيات الحسابات الوطنية السنوية المؤقتة لسنة 2020 وأحدث المعلومات حول الظرفية الوطنية والدولية. كما يرتكز على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بوضعية الاقتصاد الوطني والدولي، أهمها:

68 دولار للبرميل كمتوسط سعر نفط برنت في سنتي 2021 و2022 بعد أن كان سعره 42,3 دولاراً للبرميل سنة 2020.

المصدر : بلومبرج، حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 36 : سعر نفط برنت (دولار / برميل)

تماثل سعر صرف الأورو مقابل الدولار يبلغ 1,21 في سنتي 2021 و2022 بعد أن كان 1,14 سنة 2020.

المصدر : البنك المركزي الأوروبي، حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 37 : سعر صرف اليورو / الدولار

زيادة الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب (مع استثناء الفوسفاط ومشتقاته) بنسبة 7,7% سنة 2021 و6,7% سنة 2022 بعد -8,4% في سنة 2020.

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 38 : تطور حجم الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب باستثناء منتجات الفوسفاط (%)

توقع محصول حبوب يقدر بنحو 80 مليون قنطار سنة 2022، بالإضافة إلى تحسن أداء باقي الزراعات وأداء تربية المواشي.

2.1.3 الآفاق الاقتصادية لسنة 2022

بناءً على الفرضيات المعتمدة، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الوطني بنسبة 3,2% سنة 2022، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى التحسن في القيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة 3,7% بعد أن كانت 3,9% سنة 2021. ويتوقع أن تنخفض القيمة المضافة الفلاحية بشكل طفيف بنسبة 0,7%، بسبب فرضية الرجوع إلى إنتاج حبوب متوسط قدره 80 مليون قنطار بعد 103,2 مليون قنطار في السنة السابقة. ومن المتوقع أن ينمو الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 4,1% سنة 2021 و3,7% سنة 2022، بالنظر إلى الزيادة في الضرائب الخالصة من الدعم على المنتوجات بنسبة 6,1%، و4% على التوالي.

وعلى مستوى القطاعات الإنتاجية، يتوقع أن تتحسن القيمة المضافة للقطاع الثانوي بنسبة 3,4% بعد 3,6% سنة 2021. ويتوقع أيضا أن ينمو قطاع الخدمات بنسبة 3,8% سنة 2022 بعد أن بلغ نموه نسبة 4% سنة 2021.

	2018	2019	2020	2021	2022
- الناتج الداخلي الخام	3,1	2,5	-6,3	5,6	3,2
- إجمالي القيمة المضافة	3,0	2,5	-6,1	5,6	3,1
- القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية	3,7	-5,8	-8,6	18,2	-0,7
- القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية	2,9	3,8	-5,8	3,9	3,7
- أنشطة القطاع الثانوي	3,0	3,6	-3,8	3,6	3,4
- أنشطة قطاع الخدمات	3,1	4,0	-7,1	4,0	3,8
- الضرائب الخالصة من الدعم على المنتوجات	4,6	1,9	-7,6	6,1	4,0
- الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي	3,1	3,5	-6,0	4,1	3,7

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

جدول 2: نمو الناتج الداخلي الخام ومكوناته القطاعية (%)

فيما يخص عناصر الطلب، يتوقع أن تعود إلى النمو استجابة لاستمرار تعافي الاقتصاد الوطني، الذي تعززه إجراءات قانون المالية وتلك التي تم تفعيلها في إطار خطة إنعاش الاقتصاد الوطني.

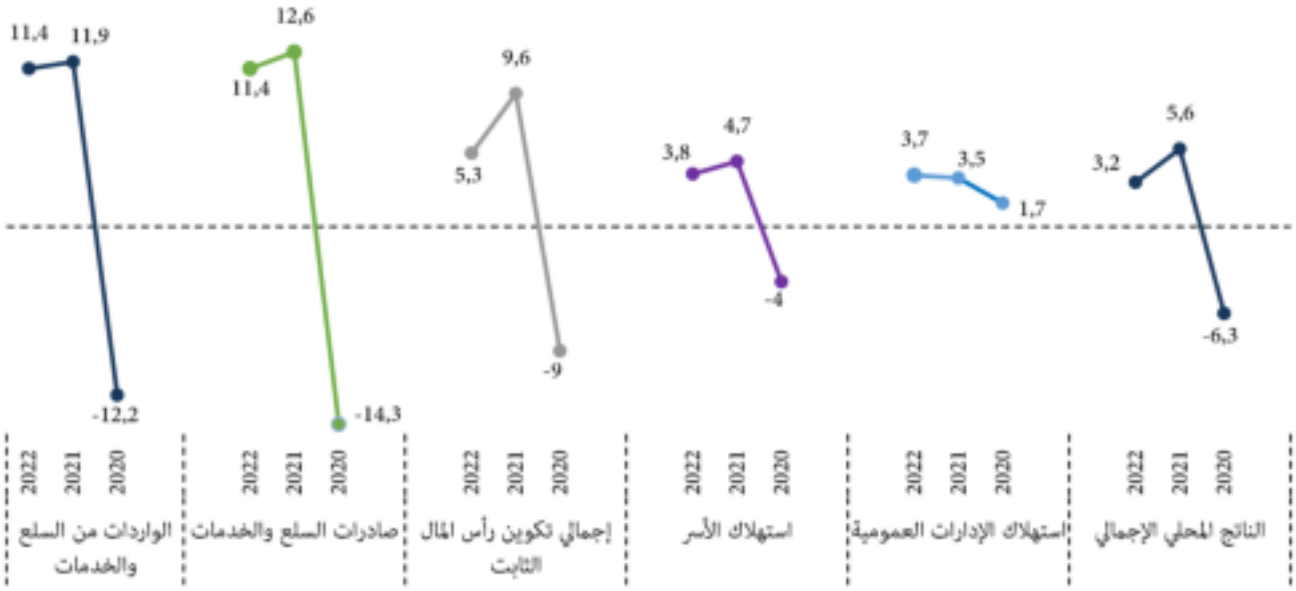

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 39 : تطور عناصر الطلب (بالنسب المئوية)

ويتوقع أن يرتفع حجم الاستهلاك النهائي للأسر (مع احتساب المؤسسات غير الربحية) بنسبة 3,4% بعد نمو بلغ 4,6% سنة 2021. ويعزى التحسن في هذا المكون إلى استمرار نمو الدخل الخام المتاح غير الفلاحي دون احتساب التحويلات وكذا تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والتحسن المتوقع للدخل الفلاحي للأسر. وفيما يتعلق بالاستهلاك النهائي للإدارات العمومية، يتوقع أن ترتفع بنسبة 3,7% في سنة 2022 بعد 3,5% سنة 2021. وفيما يخص الاستثمار، يتوقع أن يرتفع التكوين الخام للرأسمال الثابت بنسبة 5,1%سنة 2022 بعد 9,6% سنة 2021.

بالإضافة إلى ذلك، سيمكن الثبات المتوقع للطلب الخارجي الموجه إلى المغرب إلى تحسين آفاق الصادرات الوطنية. إذ يتوقع أن ترتفع، حجما، بنسبة 10,9% سنة 2022 بعد 12,5% سنة 2021. وينطبق الشيء نفسه على الواردات التي يتوقع أن ينمو حجمها بنسبة 11,2% سنة 2022 بعد 11,6% سنة 2021.

فيما يتعلق بحاجة الاقتصاد للتمويل، يتوقع أن يصل الادخار الوطني الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام إلى 27,2% سنة 2022 بعد 25,3% سنة 2021، بينما يتوقع أن تستقر نسبة الاستثمار الخام في حدود 31,4% سنة 2022 بعد 28,8% سنة 2021. وعليه ستبلغ حاجة تمويل الاقتصاد الوطني 3,6% بالنسبة للناتج الداخلي الخام سنة 2021 و4,1% سنة 2022 بعد 1,8% سنة 2020.

2.3. الأهداف الرئيسية لمشروع قانون المالية لسنة 2022

يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2022، وفق التوجيهات الملكية السامية والتزامات البرنامج الحكومي، على الإجراءات ذات الأولوية الهادفة إلى توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية وتقوية الرأسمال البشري وإصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة.

1.2.3. توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني

استنادا إلى التوجيهات الملكية السامية، تم وضع خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد الوطني، بغلاف مالي إجمالي يقدر بنحو 120 مليار درهم، منها 45 مليار درهم كاستثمارات لصندوق محمد السادس للاستثمار. وتجدر الإشارة الى أن تفعيل هذه الخطة

سيمكن القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والانعكاسات الإيجابية من حيث توفير مناصب الشغل من استعادة حيويتها. وتتمثل أولى تجليات هذه الخطة في التوقيع تحت أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس لاتفاقيات تهم المشروع الاستراتيجي لتصنيع لقاح ضد كوفيد بالمغرب.

كما ستعمد الحكومة إلى تشجيع المبادرات المقاولاتية، من خلال مواصلة تفعيل برنامج "انطلاقة" الذي يهدف إلى تمكين الشباب حاملي الشواهد، وحاملي المشاريع، والمقاولات الناشئة المبتكرة، والمقاولين الذاتيين، والمشاريع الزراعية الصغيرة من الحصول على تمويلات لإطلاق مشاريعهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج أمن منذ إطلاقه وحتى 3 شتنبر 2021 تمويلًا لـ 23.630 مقاولة، وساهم في خلق 73.904 منصب شغل.

وفي نفس الإطار، سيتم دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، العاملة في مجال التصدير، وخاصة نحو إفريقيا، لتسهيل ولوجها للتمويل وذلك من خلال تعزيز آليات الضمان.

كما ستواصل الحكومة مجهوداتها لتحسين مناخ الأعمال بصفة عامة، لا سيما عبر مواصلة تنزيل السياسة الوطنية المندمجة لتحسين مناخ الأعمال 2021-2025. بالموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على اعتماد ميثاق الاستثمار ومراجعة الإطار التحفيزي للاستثمار من أجل حمل المقاولات والمستثمرين على القطع مع الممارسات الريعية والاستثمار في أنشطة جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وذلك تماشيا مع توجهات النموذج التنموي الجديد الرامية إلى تحديث النسيج الاقتصادي الحالي من أجل الرفع من القيمة المضافة المحلية والاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي، مما سيسمح بربح الرهان الاستراتيجي المتمثل في إشعاع علامة "صنع في المغرب".

ومن الناحية الجبائية، ستولي الحكومة اهتماما خاصا لتنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، وذلك بهدف تعبئة كامل الإمكانات الضريبية لتمويل السياسات العمومية وتحقيق العدالة الجبائية وضمان المساواة وتعزيز الحقوق المتبادلة بين الملزمين والإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، ولضمان دعم أفضل للنسيج الإنتاجي الوطني وتحسين قدرته التنافسية، ستحرص الحكومة على مواصلة الاستثمار في البنية التحتية بما في ذلك اللوجيستيكية، وتطوير منظومة النقل مع تقليص كلفة الطاقة عبر مواصلة تنزيل النموذج الطاقي لبلادنا القائم على تعزيز الأمن الطاقي وتشجيع الطاقات المتجددة ذات المستوى المنخفض من انبعاثات الكربون.

من جانب آخر، وباعتبار التكوين رافعة أساسية لخلق فرص الشغل ومن أجل ضمان موائمته مع سوق الشغل، ستعمل الحكومة على مواصلة تنفيذ خارطة الطريق الجديدة للتكوين المهني.

2.2.3. تعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية

فيما يتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، ستواصل الحكومة اتخاذ كافة التدابير ذات الطابع القانوني والمالي والتنظيمي لضمان تنزيل سلس وفعال لهذا الورش. وهكذا، ستعرف سنة 2022 إطلاق المرحلة الثانية من تعميم التأمين الإجباري عن المرض، من خلال توسيع الاستفادة من هذا التأمين لفائدة الفئات الهشة والفقيرة التي تستفيد حاليا من نظام المساعدة الطبية "راميد". وسيتم في هذا الصدد تعبئة حوالي 8,4 مليار درهم في إطار الميزانية العامة للدولة لتفعيل هذا التأمين. كما ستتم مواكبة هذه المرحلة بمواصلة إصلاح المنظومة الصحية الوطنية لتتمكن من استيعاب المستفيدين الجدد من التأمين الإجباري عن المرض.

وبالموازاة مع ذلك، وبهدف إعداد أرضية ملائمة لتنزيل تعميم التعويضات العائلية ابتداء من سنة 2023، ستنكب الحكومة على تسريع تفعيل السجل الاجتماعي الموحد لتحقيق استهداف أكثر فعالية. كما ستعمل على الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة، بهدف توفير هوامش مالية لتمويل تعميم التعويضات العائلية.

وفي إطار مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين، ستحرص الحكومة أيضًا على الشروع في تنزيل إصلاح منظومة التقاعد خصوصا وأن الدراسة التي تمت في هذا المجال خلصت إلى بعض المقترحات العاجلة، التي يجب تفعيلها ابتداء من السنة المالية المقبلة.

وفي أفق تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد، ستعمل الحكومة على تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة النساء في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. كما ستحرص على تشجيع إدماج الشباب وتنمية قدراتهم، وذلك من خلال اكتساب الكفاءات اللازمة وتوفير فضاءات لتمكينهم من التعبير والمبادرة والمشاركة المواطنة.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم اتخاذ تدابير لمواكبة المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية الاجتماعية، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، وتعزيز الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

كما ستواصل الحكومة تنزيل البرنامج الوطني لتقليص الفوارق المجالية، مع الحرص على تسريع تنزيل البرامج التنموية المرتبطة بالمجال القروي.

أما فيما يتعلق بالسكن، ستعمل الحكومة على تكثيف جهودها الرامية لتيسير حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وعلى تحسين ظروف السكن وذلك من خلال مواصلة البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح"، ومعالجة البنايات المهددة بالانهيار.

3.2.3. تقوية الرأسمال البشري

فيما يتعلق بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ستواصل الحكومة مجهوداتها لتنزيل القانون الإطار المتعلق بهذا الإصلاح.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة التعميم التدريجي للتعليم الأولي، وتعزيز الدعم الاجتماعي للتلاميذ والطلبة، وتطوير العرض المدرسي والجامعي، وكذا تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني.

وبالموازاة مع ذلك، ستولي الحكومة اهتمامًا خاصًا لتحسين جودة التربية والتكوين من خلال تحديث أساليب التدريس، واعتماد معايير جديدة للجودة مبنية على الكفاءة، مع إقرار نظام ناجع للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي، هذا بالإضافة إلى تعزيز الموارد البشرية، ومواصلة الجهود المتعلقة بالتكوين الأساسي للأساتذة وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أما في مجال الصحة، ونظرا للتحديات المتزايدة التي تفرضها الأزمة الصحية العالمية من جهة، ولمتطلبات إنجاح تعميم الحماية الاجتماعية من جهة أخرى، ستكثف الحكومة جهودها فيما يخص تأهيل المنظومة الصحية، وتعبئة مواردها المالية ودعم مواردها البشرية، وتجويد حكامة المنظومة، وتوفير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات الصحية.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على إطلاق إصلاح عميق للمنظومة الصحية الوطنية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الداعية إلى إعادة النظر، بشكل جذري، في هذه المنظومة، بهدف توفير خدمة صحية جيدة لعموم المواطنات والمواطنين وفق المعايير الدولية الحديثة.

4.2.3. إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة

تفعيلا للتوجيهات الملكية الرشيدة، وسعيا لبلوغ أهداف الحكامة الجيدة داخل المرافق العمومية والرفع من مردوديتها وتحديثها وتعزيز ثقة المواطنين في الإدارة، ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2022 إلى أجرأة القانون بمثابة ميثاق المرافق العمومية الذي صادق عليه البرلمان، وذلك بإعداد القوانين والمراسيم التطبيقية له. كما ستواصل تنزيل ورش تبسيط المساطر الإدارية، وتعميم الإدارة الرقمية بمختلف الإدارات، والحرص على تسريع البت في طلبات المواطنين والمقاولات، وكذا تسريع ورش اللاتمركز الإداري، وذلك بتنفيذ التصاميم المديرية للاتمركز الإداري، مما سيسهم في بلورة وتطوير منظومة التوظيف العمومي الجهوي، وهو ما سيضمن تقريب الإدارة من المواطن وسرعة اتخاذ القرار.

وهنا لابد من التأكيد على أن تفعيل مضامين هذه الأوراش سيتطلب الانخراط الفعلي لكافة القطاعات الوزارية في مسلسل إصلاح الإدارة، وتعبئة جميع الموارد المالية والبشرية الضرورية للتنزيل السليم لها، وجعل مبادئ الحكامة الجيدة هي الموجهة لجميع الإصلاحات المنشودة داخل الإدارة المغربية.

ومن جانب آخر، ستعمل الحكومة على التسريع من وتيرة الإصلاح العميق للقطاع العام ومعالجة الاختلالات الهيكلية لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية. وفي هذا الصدد، ستعمل على تفعيل تدابير القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات

العمومية، بما في ذلك على وجه الخصوص، إنشاء أقطاب كبرى عبر تجميع عدد من المؤسسات العمومية التي تنشط في قطاعات متداخلة أو متقاربة، وذلك بهدف الرفع من المردودية وضمان النجاعة في استغلال الموارد وعقلنة النفقات.

ووفق نفس التوجه الذي يهدف إلى إضفاء الفعالية على عمل الدولة ومؤسساتها، ستعمل الحكومة على عقلنة مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة. وينبغي في هذا الصدد تقديم مقترحات لحذف بعضها وتجميع البعض الآخر وفق تصور يكرس مبدأ وحدة ميزانية الدولة.

ومن جانب آخر، ونظرا لدورها في تعزيز دولة الحق والقانون وفي تحسين مناخ الأعمال، ستعمل الحكومة على مواصلة إصلاح منظومة العدالة وتكريس مبدأ استقلالية السلطة القضائية، وتحسين بنيات الاستقبال إلى جانب مواصلة تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية.

كما ستعمل الحكومة على استكمال تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وتعزيز الحكامة الترابية، عبر تمكين الجهات من الاضطلاع بأدوارها وتمويل مخططاتها التنموية في إطار تعاقدي مع الدولة ومواكبة الجهات في ممارسة اختصاصاتها الذاتية.

وسيتم العمل كذلك على مواصلة الجهود المبذولة فيما يتعلق بتعزيز منظومة النزاهة ومحاربة الرشوة.

3.3. توقعات موارد ونفقات الدولة برسم سنة 2022

يتزامن مشروع قانون المالية لسنة 2022 مع ظرفية خاصة، تتسم بانتعاش قوي للاقتصاد العالمي خلال سنة 2021، والذي يتوقع أن يتعزز خلال سنة 2022. إلا أن هذه التوقعات تظل رهينة بتطور الوضعية الوبائية، وفعالية الإجراءات المتخذة من طرف السلطات لضمان عودة الحياة إلى طبيعتها بفضل التلقيح وتطور الأوضاع المالية.

على الصعيد الوطني، أطلق المغرب نموذجه التنموي الجديد للارتقاء باقتصاده إلى مستوى جديد من النمو. إلا أن هذا النموذج التنموي يتطلب تمويلات مهمة في مرحلة الانطلاق في ظل وضعية حرجة تعاني منها المالية العمومية تحت تأثير الأزمة الصحية. ولهذا، فإن استدامة المالية العمومية ستوضع على المحك مما سيتطلب التحكم في النفقات العمومية وتحسين فعاليتها لمواجهة آثار الأزمة وإعادة توجيهها نحو الأوراش التي أوصى بها النموذج التنموي الجديد والتي تم تنزيلها في البرنامج الحكومي 2021-2026.

وفي هذا الصدد، ينبني مشروع قانون المالية لسنة 2022 على توقعات تفيد بتحسن التوازنات الماكرو اقتصادية تحت تأثير استمرارية انتعاش النشاط الاقتصادي والطلب الداخلي والخارجي، مما سيسمح بتحسن الموارد العادية بنسبة 10,8% سنة 2022 مقارنة بقانون المالية لسنة 2021.

كما سيتم الحفاظ على وتيرة النفقات العمومية من أجل مواصلة تنفيذ تدابير دعم الاقتصاد الوطني، ومواكبة تفعيل الإصلاحات المخطط لها، ولا سيما تلك المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية والاستمرار في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية دون التسبب في تفاقم عجز الميزانية. وبالفعل، من المرتقب أن يرتفع حجم النفقات العادية سنة 2022 بنسبة 5,8% مقابل 14,5% بالنسبة لنفقات الاستثمار مع تراجع طفيف في عجز الميزانية إلى 5,9% مقابل 6,2% المتوقعة في قانون المالية لسنة 2021.

1.3.3. موارد الدولة

تفيد توقعات سنة 2022 (دون الأخذ بعين الاعتبار حصة الضريبة على القيمة المضافة المحولة لفائدة الجماعات الترابية) بأن صافي الموارد العادية سيبلغ حوالي 262,6 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 10,8% مقارنة بقانون المالية لسنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أن المستوى المتوقع من الموارد العادية يتجاوز المداخيل المسجلة قبل الأزمة والذي بلغ 252,8 مليار درهم سنة 2019.

ويرتقب أن تسجل الموارد الجبائية ارتفاعا بنسبة 13,8% سنة 2022 بالمقارنة مع توقعات سنة 2021 لتبلغ 222,6 مليار درهم. ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة المتوقعة في حجم الموارد المستخلصة من الضرائب المباشرة (20,9%) وغير المباشرة (9,8%) والرسوم الجمركية (11,7%) ورسوم التسجيل (1,2%).

الضرائب المباشرة

من المتوقع أن تسجل موارد الضرائب المباشرة ارتفاعا بنسبة 20,9% سنة 2022 لتبلغ ما يقارب 96,9 مليار درهم أي ما يعادل 7,9% من الناتج الداخلي الخام و43,5% من الموارد الجبائية. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى الزيادة المتوقعة في حجم الموارد المستخلصة من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل.

إذ من المرتقب أن يرتفع حجم الموارد المستخلصة من الضريبة على الشركات بنسبة 34,6% سنة 2022 ليصل إلى 51,4 مليار درهم أي ما يعادل 4,2% من الناتج الداخلي الخام. ويعكس هذا الارتفاع المتوقع تحسن أرباح الشركات تحت تأثير انتعاش النشاط الاقتصادي الذي عرفته سنة 2021. وفيما يتعلق بموارد الضريبة على الدخل، يفترض أن ترتفع بنسبة 8,2% تقريبًا لتبلغ 43 مليار درهم سنة 2022 تحت تأثير توطيد النمو الاقتصادي على المداخيل.

الضرائب غير المباشرة

ستعرف الموارد المستخلصة من الضرائب غير المباشرة ارتفاعا بنسبة 9,8% سنة 2022، لتبلغ ما يقارب 98,7 مليار درهم أي ما يعادل 8,1% من الناتج الداخلي الخام و44,4% من الموارد الجبائية. ويعزى هذا التطور إلى الزيادة المرتقبة في الموارد المستخلصة من الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 10,7% وفي الموارد المستخلصة من الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 7,7%.

إذ ستصل الموارد المستخلصة من الضريبة على القيمة المضافة إلى 67,4 مليار درهم سنة 2022، أي ما يعادل 5,5% من الناتج الداخلي الخام. وتعزى هذه الزيادة بالأساس إلى ارتفاع موارد الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بنسبة 19,1% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2021 بسبب الزيادة المتوقعة في الواردات بفضل تقوية الطلب الداخلي.

بالإضافة إلى ذلك، ستشهد موارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك نموا بنسبة 7,7% لتصل إلى 31,3 مليار درهم، أي ما يعادل 2,6% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2022. ويعزى هذه الارتفاع إلى زيادة موارد الضريبة الداخلية على استهلاك التبغ بنسبة 5,4% لتصل إلى 11,8 مليار درهم، وموارد الضريبة الداخلية على استهلاك المنتوجات الطاقية بنسبة 6,7% لتبلغ 15,9 مليار درهم، والموارد الأخرى للضريبة الداخلية على الاستهلاك بحوالي 29,2% لتصل إلى 2,5 مليار درهم.

الرسوم الجمركية

من المرتقب أن تبلغ الموارد المستخلصة من الرسوم الجمركية 12 مليار درهم سنة 2022، بزيادة قدرها 11,7% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2021، أي ما يعادل نقطة واحدة من الناتج الداخلي الخام و5,4% من الموارد الجبائية. ويعزى هذا التطور إلى تعزيز الواردات بنسبة 11,7%.

رسوم التسجيل والتنبر

ستبلغ الموارد المستخلصة من رسوم التسجيل والتنبر سنة 2022 ما يقارب 14,9 مليار درهم، بزيادة قدرها 1,2% مقارنة بقانون المالية لسنة 2021، تحت تأثير تقوية النشاط غير الفلاحي. وتجدر الإشارة إلى أن حجم هذه الموارد سيعادل 1,2% من الناتج الداخلي الخام و6,7% من الموارد الجبائية سنة 2022.

الموارد غير الجبائية

من المنتظر أن يتراجع حجم الموارد غير الجبائية بمقدار 2,1 مليار درهم أي بنسبة 5,5% مقارنة بقانون المالية لسنة 2021 ليبلغ 35,9 مليار درهم. وتستخلص هذه الموارد من مدفوعات المؤسسات والمقاولات العمومية البالغة 17,1 مليار درهم، والموارد الناتجة عن آليات التمويل الجديدة للاستثمارات العمومية البالغة 12 مليار درهم وموارد بيع مساهمات الدولة البالغة 5 مليار درهم.

2.3.3. نفقات الدولة

من المتوقع أن يبلغ إجمالي نفقات الدولة 335,3 مليار درهم (بما في ذلك مصالح الدولة المسيرة بصفة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة) برسم مشروع قانون المالية لسنة 2022، أي بزيادة قدرها 27,2 مليار درهم و8,8% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2021. وتمثل هذه النفقات 27,4% من الناتج الداخلي الخام المرتقب لسنة 2022.

وسيبلغ حجم النفقات العادية المتوقعة لسنة 2022 ما يقارب 261,3 مليار درهم بزيادة قدرها 5,8%. كما يعادل حجم هذه النفقات 21,4% من الناتج الداخلي الخام، أي بتراجع 0,1 نقطة بالمقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2021.

تقدر توقعات نفقات السلع والخدمات ب 216,2 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 5,1% مقارنة بـقانون المالية لسنة 2021. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى الزيادة المتوقعة في كتلة الأجور[33] والتي من المفترض أن تبلغ حوالي 147,5 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 5,5% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2021 أخذا بعين الاعتبار خلق المناصب المالية والتكاليف المرتبطة بالترقية في السلم والدرجة. ومن المتوقع أن تستقر نفقات "السلع والخدمات الأخرى" في حدود 68,6 مليار درهم لسنة 2022، أي بزيادة قدرها 4,2%.

ومن المنتظر أن تبلغ تكلفة الفائدة على الدين ما يقارب 28,1 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 1,4% مقارنة بتوقعات سنة 2021، ممثلة بذلك 2,3% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا الارتفاع الطفيف إلى زيادة تكلفة الفائدة على الدين الخارجي بنسبة 13,7% مقابل تراجع تكلفة الفائدة على الدين الداخلي بنسبة 0,7%.

من المرتقب أن ترتفع نفقات المقاصة سنة 2022 بنسبة 25,6% تحت تأثير الارتفاع المتوقع في متوسط سعر غاز البوتان لتبلغ 17 مليار درهم أي بما يعادل 1,4% من الناتج الداخلي الخام.

أما فيما يهم نفقات الاستثمار للميزانية العامة للدولة، فيتوقع أن تبلغ نحو 78 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 14,5% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2021، أي ما يعادل 6,4% من الناتج الداخلي الخام.

3.3.3. عجز الميزانية

من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية الناتج عن التطورات المتوقعة في الموارد والنفقات للسنة المالية 2022 ما يقارب 72,6 مليار درهم بما يعادل 5,9% من الناتج الداخلي الخام، أي بتراجع ب 0,3 نقطة مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2021.

[33] بما في ذلك المساهمات الاجتماعية المتأتية من حصة أرباب العمل، والتي كانت تندرج سابقا في النفقات على السلع والخدمات الأخرى.

ملحقات إحصائية

	متوسط 15-2010	2016	2017	2018	2019	2020	توقعات 2021	توقعات 2022
1.1. المحيط الدولي								
النمو الإقتصادي (حسب صندوق النقد الدولي) (%)	**3,9**	**3,3**	**3,8**	**3,6**	**2,8**	**-3,1**	**5,9**	**4,9**
الولايات المتحدة الامريكية	2,2	1,7	2,3	2,9	2,3	-3,4	6,0	5,2
منطقة " الاورو"	1,0	1,9	2,6	1,9	1,5	-6,3	5,0	4,3
فرنسا	1,2	1,0	2,4	1,8	1,8	-8,0	6,3	3,9
إسبانيا	0,0	3,0	3,0	2,3	2,1	-10,8	5,7	6,4
الصين	8,4	6,9	6,9	6,8	6,0	2,3	8,0	5,6
تركيا	7,3	3,3	7,5	3,0	0,9	1,8	9,0	3,3
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	3,9	4,6	2,5	2,2	1,5	-2,8	4,1	4,1
المغرب (1)	4,0	1,1	4,2	3,1	2,6	-6,3	5,6	3,2
الجزائر	3,4	3,2	1,4	1,2	0,8	-4,9	3,4	1,9
تونس	2,1	1,2	1,9	2,7	1,0	-8,6	3,0	3,3
مصر	3,3	4,3	4,1	5,3	5,6	3,6	3,3	5,2
الاردن	2,7	2,0	2,1	1,9	2,0	-1,6	2,0	2,7
نمو التجارة العالمية (%)	**5,5**	**2,2**	**5,6**	**3,9**	**0,9**	**-8,2**	**9,7**	**6,7**
الأسعار الدولية لأهم المواد								
الفوسفاط الخام (دولار/طن)	135,1	110,5	89,7	87,9	88,0	76,1	90,0	92,0
القمح الصلب للولايات المتحدة الأمريكية (دولار/طن)	275,8	166,6	174,2	209,9	201,7	212,0	230,0	233,0
2.1-تغير مكونات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (بالنسبة للسنة الماضية)(%)								
الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة	**4,0**	**1,1**	**4,2**	**3,1**	**2,6**	**-6,3**	**5,6**	**3,2**
القيمة المضافة للقطاع الأول	**3,9**	**-13,7**	**15,2**	**3,7**	**-5,8**	**-8,6**		
الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأولي	4,0	3,0	2,9	3,1	3,7	-6,0		
الصناعات التحويلية	3,7	0,1	2,5	3,5	2,8	-5,3		
البناء والأشغال العمومية	2,4	1,6	1,8	0,1	1,9	-3,8		
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي	3,7	1,6	2,4	2,2	5,0	2,3		
الواردات من السلع والخدمات	3,8	14,5	7,9	7,4	3,4	-12,2	11,6	11,2
الإستهلاك النهائي الداخلي	3,7	3,2	3,4	3,3	2,5	-2,6	4,4	3,5
الأسر (2)	3,7	3,7	3,8	3,4	1,9	-4,1	4,6	3,4
الإدارات العمومية	3,5	1,5	2,1	2,7	4,7	1,7	3,5	3,7
التكوين الخام للرأسمال الثابت	1,3	8,8	-0,2	1,2	1,0	-9,0	9,6	5,1
الصادرات من السلع والخدمات	6,6	6,0	11,1	6,0	6,2	-14,3	12,5	10,9
3.1-المساهمة في النمو الإقتصادي (بعدد نقط)								
الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة	4,0	1,1	4,2	3,1	2,6	-6,3	5,6	3,2
القيمة المضافة للقطاع الأول	0,5	-1,6	1,7	0,4	-0,6	-1,0		
الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأولي	3,5	2,7	2,6	2,7	3,3	-5,3		
الصناعات التحويلية	0,6	0,0	0,4	0,5	0,4	-0,8		
البناء والأشغال العمومية	0,1	0,1	0,1	0,0	0,1	-0,2		
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي	0,3	0,2	0,1	0,2	0,5	0,2		
الواردات من السلع والخدمات	-1,2	6,1	3,6	-3,5	-1,7	5,8	-5,0	-5,1
الإستهلاك النهائي الداخلي	2,9	2,4	2,6	2,5	2,0	-1,9	3,4	2,7
الأسر (2)	2,2	2,1	2,2	2,0	1,1	-2,2	2,7	2,0
الإدارات العمومية	0,7	0,3	0,4	0,5	0,9	0,3	0,7	0,8
التكوين الخام للرأسمال الثابت	0,4	2,5	-0,1	0,3	0,3	-2,5	2,5	1,4
الصادرات من السلع والخدمات	2,1	2,1	3,9	2,2	2,4	-5,6	4,4	4,2
4.1- مؤشرات اقتصادية (%)								
الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام	46,2	45,5	46,8	49,2	47,9	42,6	45,3	48,3
الإستهلاك النهائي الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	78,7	77,8	76,9	77,0	76,6	79,2	78,4	78,5
الأسر (2)	59,6	58,5	57,9	58,0	57,3	58,3	57,6	57,5
الإدارات العمومية	19,1	19,3	19,0	19,0	19,3	20,9	20,8	21,0
الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام	33,0	35,4	37,2	38,8	39,3	34,9	38,1	38,4
معدل انفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج (%) (3)	79,2	80,9	84,0	88,0	87,2	77,5	83,4	86,7
نسبة الواردات في الطلب الداخلي (%) (4)	41,3	41,3	42,7	44,6	44,1	39,5	42,3	44,0
معدل الإستثمار الخام (5)	33,7	32,4	32,6	33,4	31,9	28,4	28,8	31,4
الإدخار القومي الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	27,5	28,2	29,1	27,8	27,8	26,7		
القدرة(+) أو الحاجة للتمويل(-) بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	-6,3	-4,2	-3,5	-5,6	-4,1	-1,8		
الدخل القومي الخام المتوفر للفرد (بالدرهم)	26710	31126	32334	32979	33838	32080	33279	35226

المصادر : World Economic Outlook، صندوق النقد الدولي وcommodity price data، البنك الدولي

- المندوبية السامية للتخطيط

(1) المصدر : المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2020 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة ل 2021 و2022

(2) بما في ذلك المؤسسات غير الربحية

(3) مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

(4) الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للطلب الداخلي من السلع والخدمات، يمكن اعتباره كمعدل انفتاح السوق الداخلي على المنتوجات الأجنبية

(5) (التكوين الخام للرأسمال الثابت + تغير المخزونات) \ الناتج الداخلي الخام

	متوسط 15-2010	2016	2017	2018	2019	2020
5.1- التجارة الخارجية						
تطور الصادرات الإجمالية (مليون درهم)	**185616**	**225651**	**248841**	**275441**	**284496**	**262795**
نسبة النمو (%)	**11,6**	**3,5**	**10,3**	**10,7**	**3,3**	**-7,6**
المواد الغذائية	8,6	10,2	8,3	7,6	6,0	0,2
بما في ذلك : - الحوامض	2,9	-2,7	2,4	5,5	5,6	0,6
- منتوجات البحر (1)	6,4	10,2	5,8	3,8	-3,4	1,3
الطاقة و زيوت التشحيم	2,7	-39,0	21,4	40,8	33,8	-69,3
المواد الخام	13,4	-16,8	18,9	-1,6	-4,6	-5,5
أنصاف المنتجات	11,2	-6,0	12,1	15,8	-4,1	0,7
مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (2)	16,1	-10,8	11,6	17,6	-5,9	3,9
مواد التجهيز	15,2	6,1	14,3	19,3	12,3	-12,9
مواد الإستهلاك	12,0	13,2	6,7	6,9	1,5	-11,9
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الصادرات (%)						
الإتحاد الأوروبي (28 دولة)	60,7	65,1	66,5	66,4	66,8	65,7
بما في ذلك : - فرنسا	21,2	21,3	22,9	21,7	21,8	21,8
- إسبانيا	19,4	23,5	23,7	23,6	24,1	23,9
تطور الواردات الإجمالية (مليون درهم)	**364987**	**410584**	**438080**	**481442**	**490953**	**422278**
نسبة النمو (%)	5,9	10,3	6,7	9,9	2,0	-14,0
المواد الغذائية	6,6	25,2	-4,7	7,6	4,5	15,6
بما في ذلك : - القمح	7,7	49,4	-34,8	9,4	1,2	46,3
الطاقة وزيوت التشحيم	3,4	-17,7	27,6	18,3	-7,2	-34,6
المواد الخام	7,1	-14,0	16,1	18,8	-10,2	-11,9
أنصاف المنتجات	8,2	6,5	4,4	4,5	4,7	-10,9
مواد التجهيز	3,5	27,0	5,5	10,0	5,5	-13,7
مواد الإستهلاك	7,9	20,1	2,0	8,2	4,2	-15,9
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الواردات (%)						
الإتحاد الأوروبي (28 دولة)	49,9	55,7	56,9	54,2	53,1	52,1
بما في ذلك : - فرنسا	13,3	13,3	12,0	11,9	12,2	12,0
- إسبانيا	12,9	15,6	16,8	15,8	15,6	15,2
الولايات المتحدة الأمريكية	7,0	6,3	6,9	7,9	7,4	6,3
معدل التغطية التجارية من السلع والخدمات (%)		**76,2**	**78,6**	**78,1**	**81,4**	**81,0**
معدل التغطية التجارية من السلع (%)	**50,9**	**55,0**	**56,8**	**57,2**	**57,9**	**62,2**
العجز التجاري الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**20,4**	**18,3**	**17,8**	**18,6**	**17,9**	**14,6**
الفاتورة الطاقية بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**10,0**	**5,4**	**6,5**	**7,4**	**6,6**	**4,6**
الفاتورة الطاقية بالنسبة للصادرات (%)	**47,3**	**24,2**	**27,9**	**29,9**	**26,8**	**19,0**
استيراد مواد التجهيز بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**8,3**	**10,2**	**10,3**	**10,8**	**11,0**	**10,0**
ميزان الأداءات بالنسبة للناتج الداخلي الخام						
رصيد الحساب الجاري		-4,1	-3,4	-5,3	-3,7	-1,5
السلع و الخدمات		-10,4	-9,6	-10,3	-8,4	-7,6
السلع		-17,1	-16,5	-17,2	-16,5	-13,5
الخدمات		6,7	6,8	6,9	8,1	5,9
الدخل الأولي		-1,6	-1,8	-1,8	-1,7	-1,3
الدخل الثانوي		7,9	8,0	6,8	6,4	7,5
مداخيل الأسفار	**6,7**	**6,3**	**6,8**	**6,6**	**6,8**	**3,3**
تحويلات مغاربة العالم	**6,6**	**6,2**	**6,2**	**5,9**	**5,6**	**6,3**
الإستثمارات والقروض الأجنبية (مليون درهم)	**34794**	**35351**	**34354**	**46099**	**34489**	**27525**
6.1- النقد						
تطور المجمع النقدي M3 (مليون درهم)	**5,2**	**4,7**	**5,5**	**4,1**	**3,8**	**8,4**
الديون الصافية على الدولة بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**89,8**	**94,5**	**93,1**	**92,3**	**93,7**	**103,7**
الموجودات الخارجية الصافية بعدد شهور استيراد السلع الإجمالية (%)		**7,4**	**6,7**	**5,8**	**6,2**	**9,1**
معدل السيولة الإجمالية للإقتصاد (%) (3)		**176,6**	**179,8**	**182,3**	**183,2**	**209,4**
معدل نمو الرقم الإستدلالي لتكلفة المعيشة (%)	**1,2**	**1,6**	**0,7**	**1,6**	**0,2**	**0,7**
أسعار صرف أهم العملات بالنسبة للدرهم (الشراء)						
1 أورو	**11,1**	**10,9**	**10,9**	**11,1**	**10,8**	**10,8**
1 دولار أمريكي	**8,6**	**9,8**	**9,7**	**9,4**	**9,6**	**9,5**

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات مكتب الصرف و بنك المغرب

(1) منتجات البحر : السمك الطري المملح والمنشف ، قشريات رخويات ومحارات، مصبرات السمك

(2) الفوسفاط، الأسمدة الطبيعية ، والحامض الفوسفوري

(3) السيولة الكلية للإقتصاد (المكونة من المجمع النقدي M3 و مجاميع التوظيفات السائلة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

	متوسط 15-2010	16/15	17/16	18/17	19/18	20/19	21/20
1.2- الفلاحة							
معدل التساقطات على الصعيد الوطني (مم)	461,3	198,7	400,2	348,2	296,7	255,6	291,0
إنتاج الحبوب الثلاثة المهمة (بألف قنطار)	81233	33510	95573	102616	51865	32068	103200
مردود الحبوب الثلاثة المهمة (قنطار في الهكتار)	16,0	9,4	17,6	22,5	14,5	7,5	23,7
	15-2010	2016	2017	2018	2019	2020	
2.2- المعادن							
الإنتاج التجاري للفوسفاط (بألف طن)	26966	26929	32842	34315	35276	37441	
إنتاج الحامض الفسفوري (بألف طن)	4407	5021	5828	5829	5829	6184	
رقم المعاملات عند التصدير لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط	42130	39598	44210	51989	48946	50868	
نسبة مشتقات الفوسفاط (%)	75,6	81,3	82,9	85,5	84,9	85,5	
معدل نمو الرقم الإستدلالي للإنتاج المعدني (%)	0,3	2,4	20,2	4,3	2,9	5,0	
3.2-الطاقـــة والماء							
معدل نمو الرقم الإستدلالي لإنتاج الكهرباء (%)	4,8	2,1	2,7	6,5	15,1	-4,0	
الإنتاج المحلي للكهرباء (مليون كيلواط)	30979	35273	37080	37295	38853	38371	
استهلاك الكهرباء (مليون كيلواط)	27171	30004	31356	30737	30836	30383	
معدل ملء السدود(%)	72,5	52,5	35,8	62,3	49,2	37,0	
4.2- الصناعات التحويلية							
تغير الرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي (1) (%)	1,7	5,2	2,2	2,9	2,4	-6,3	
منتوجات الصناعة الغذائية	2,4	8,6	5,4	0,8	1,0	0,9	
منتوجات صناعة النسيج	0,9	-5,1	0,7	1,2	-3,0	-13,6	
منتوجات صناعة السيارات	4,4	13,6	3,3	8,3	6,3	-25,0	
5.2- البناء والأشغال العمومية							
مبيعات الإسمنت الإجمالية (بألف طن)	14958	14151	13791	13286	13627	12264	
عدد رخص البناء	52956	45756	46136	46935	46995	23942	
6.2- السياحـــة							
نسبة التوافد على الفنادق (%)	41,7	40,0	43,0	46,0	48,0		
الوافدون من السياح الأجانب غير المغاربة (بالآلاف)	9752	10332	11349	12289	12932	2778	
الليالي السياحية في الفنادق المصنفة (بالآلاف)	18258	19255	22101	23954	25244	6968	
المداخيل السياحية (بمليون درهم)	58993	64226	72127	73022	78747	36458	
7.2- المواصلات السلكية واللاسلكية							
عدد المنخرطين في الهاتف المحمول(بالألف)	39528	41514	43916	44738	46667	49421	
كثافة الهاتف المحمول (%)	120,7	122,7	126,0	127,0	131,1	137,5	
مدة المكالمات الخارجة بواسطة المحمول (مليون دقيقة)	35186	57611	55184	53374	56342	55683	
عدد المنخرطين في الهاتف القار(بالألف)	3038	2070	2046	2199	2055	2357	
كثافة الهاتف المحمول (%)	9,3	6,1	5,9	6,2	5,8	6,6	
عدد المنخرطين في الأنترنيت(بالألف)	6537	17058	22192	22782	25385	29803	
كثافة الانترنيت (%)	19,7	50,4	63,7	64,7	71,3	80,0	
8.2- التأمينات							
رقم معاملات شركات التأمين (بمليون درهم)	26228	35102	38920	41364	44903	45721	
التأمين على الحياة والرسملة (%)	32,8	40,7	43,6	44,0	45,6	44,6	
التأمين على غير الحياة (%)	66,7	59,3	56,4	55,5	54,0	54,2	

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات :
- قطاع الفلاحة
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- قطاع الإسكان وسياسة المدينة
- قطاع الماء
- المندوبية السامية للتخطيط
- المكتب الشريف للفوسفاط
- المكتب الوطني للكهرباء والماء
- المكتب الوطني للصيد
- مكتب الصرف
- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
- هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

(1) الصناعات التحويلية دون احتساب تكرير البترول

	متوسط						توقعات	
	15-2010	2016	2017	2018	2019	2020	ق.م 2021	م.ق.م 2022
1.3- تحملات و موارد الخزينة (بملايين الدراهم) (1)								
المداخيل العادية	**200066**	**218422**	**230740**	**233144**	**252839**	**229123**	**236907**	**262606**
المداخيل الجبائية	**171043**	**188958**	**201127**	**209173**	**212638**	**198793**	**195578**	**222563**
الضرائب المباشرة	75097	85075	93262	95523	96514	92651	80112	96893
الضرائب غير المباشرة	73677	78982	84304	88919	91408	83404	89970	98743
الرسوم الجمركية	9111	9074	8610	9693	9768	9488	10768	12027
حقوق التسجيل والتمبر	13158	15827	14951	15039	14948	13250	14729	14901
المداخيل غير الجبائية	**25637**	**25896**	**25957**	**20194**	**36405**	**27218**	**38029**	**35944**
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية	**3385**	**3568**	**3656**	**3777**	**3796**	**3112**	**3300**	**4100**
مجموع النفقات (2)	**245415**	**262319**	**267883**	**274802**	**294356**	**311491**	**308038**	**335254**
النفقات العادية	**198679**	**202968**	**206289**	**212766**	**224379**	**231934**	**246938**	**261261**
السلع والخدمات	140410	161773	163881	168726	181888	191143	205710	216167
الأجور	94654	104859	104901	106232	127719	133529	139860	147537
سلع و خدمات أخرى	45757	56914	58980	62494	54169	57614	65850	68630
فوائد الدين العمومي	21749	27098	27078	26322	26419	27259	27678	28075
الداخلي	18355	23316	23305	22589	22578	23147	23560	23390
الخارجي	3394	3782	3773	3733	3841	4112	4118	4684
الموازنة	36520	14097	15330	17718	16072	13532	13550	17020
نفقات الإستثمار	**51618**	**63651**	**67009**	**65601**	**72265**	**85883**	**68100**	**77993**
رصيد الحسابات الخصوصية	4882	4300	5415	3565	2288	6326	7000	4000
2.3- مؤشرات المالية العمومية (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)								
المداخيل العادية	**22,8**	**21,6**	**21,7**	**21,0**	**21,9**	**21,0**	**20,6**	**21,5**
المداخيل الجبائية	**19,5**	**18,6**	**18,9**	**18,9**	**18,4**	**18,2**	**17,0**	**18,2**
الضرائب المباشرة	8,6	8,4	8,8	8,6	8,4	8,5	7,0	7,9
الضرائب غير المباشرة	8,4	7,8	7,9	8,0	7,9	7,7	7,8	8,1
الرسوم الجمركية	1,0	0,9	0,8	0,9	0,8	0,9	0,9	1,0
حقوق التسجيل والتمبر	1,5	1,6	1,4	1,4	1,3	1,2	1,3	1,2
المداخيل غير الجبائية	**2,9**	**2,6**	**2,4**	**1,8**	**3,2**	**2,5**	**3,3**	**2,9**
مجموع النفقات (2)	**28,0**	**25,9**	**25,2**	**24,8**	**25,5**	**28,6**	**26,8**	**27,4**
النفقات العادية	**22,6**	**20,0**	**19,4**	**19,2**	**19,5**	**21,3**	**21,5**	**21,4**
السلع والخدمات	16,0	16,0	15,4	15,2	15,8	17,5	17,9	17,7
الأجور	10,8	10,3	9,9	9,6	11,1	12,3	12,1	12,1
سلع و خدمات أخرى	5,2	5,6	5,5	5,6	4,7	5,3	5,7	5,6
فوائد الدين العمومي	2,5	2,7	2,5	2,4	2,3	2,5	2,4	2,3
الداخلي	2,1	2,3	2,2	2,0	2,0	2,1	2,0	1,9
الخارجي	0,4	0,4	0,4	0,3	0,3	0,4	0,4	0,4
الموازنة	4,2	1,4	1,4	1,6	1,4	1,2	1,2	1,4
نفقات الإستثمار	**5,9**	**6,3**	**6,3**	**5,9**	**6,3**	**7,9**	**5,9**	**6,4**
الضغط الجبائي(3)	**22,0**	**20,9**	**21,2**	**21,2**	**20,7**	**20,4**	**19,3**	**18,2**
3.3- معدل المديونية للخزينة	**58,5**	**64,9**	**65,1**	**65,2**	**64,8**	**76,4**		
مخزون الدين الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	**44,8**	**50,8**	**50,7**	**51,8**	**50,8**	**58,1**		
مخزون الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	**13,7**	**14,1**	**14,4**	**13,4**	**14,0**	**18,3**		

المصادر : وزارة الاقتصاد والمالية

(1) دون احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة

(2) مع احتساب النفقات المتعلقة بصندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق

(3) المداخيل الجبائية (مع احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام

ق.م قانون المالية

م.ق.م مشروع قانون المالية

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
1.4- الديمغرافيا								
الساكنة (بالألف)(1)	33848	34125	34487	34852	35220	35587	35952	36313
معدل التمدن (%)	60,3	60,8	61,3	61,9	62,4	62,9	63,4	63,9
معدل الأنوثة (%)	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2
متوسط عدد أفراد الأسر	**4,6**	**4,5**	**4,5**	**4,4**	**4,4**	**4,3**	**4,2**	**4,2**
	05/04	**15/14**	**16/15**	**17/16**	**18/17**	**19/18**	**20/19**	**21/20**
المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)	20,2	17,9	17,6	17,4	17,2	16,9	16,7	16,5
المعدل الخام للوفيات (بالنسبة للألف)	5,5	5,6	5,4	5,2	5,1	5,1	5,0	5,1
المعدل الخام للتزايد الديمغرافي (بالنسبة للألف)	14,7	12,3	12,2	12,2	12,1	11,8	11,7	11,4
2.4- التربية والتكوين								
معدل التمدرس الخاص بالتعليم الاساسي (6-11 سنة) (%) (2)	87,9	99,1	97,4	99,1	99,5	99,8	100,0	100,0
الوسط القروي	82,8	98,3	99,4	101,1	102,7	103,6	104,3	100,0
الإناث بالوسط القروي	77,8	98,4	98,2	100,3	101,9	103,3	104,2	
	2004	**2008**	**2010**	**2013**	**2014**	**2017**	**2018**	**2019**
معدل الأمية (بـ %)	**42,7**	**40,5**	**38,1**	**35,4**	32,0			
ذكور	30,8	28,6	26,9	24,4	22,1	24,8	24,1	22,9
إناث	55,0	51,9	48,8	45,7	41,9	44,1	42,9	41,5
	2004	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
3.4- التشغيل والأجور								
معدل النشاط (بـ %)	**52,2**	**48,0**	**47,4**	**46,5**	**46,7**	**46,0**	**45,8**	**44,8**
الحضري	45,5	42,1	41,4	40,5	42,4	42,0	42,3	41,9
القروي	61,2	57,2	56,7	55,7	54,1	53,2	52,2	50,0
معدل البطالة(%)	**10,8**	**9,9**	**9,7**	**9,4**	**10,2**	**9,5**	**9,2**	**11,9**
ذكور	10,7	9,7	9,4	8,9	8,8	8,1	7,8	10,7
إناث	11,1	10,4	10,5	10,9	14,7	14,1	13,5	16,2
معدل البطالة بالوسط الحضري حسب فئات السن (%)	**18,4**	**14,8**	**14,6**	**13,9**	**14,7**	**13,8**	**12,9**	**15,8**
15- 24 سنة	33,3	38,1	39,0	41,0	42,8	41,8	39,2	45,3
25- 44 سنة	26,0	20,9	21,1	20,1	21,6	20,9	20,4	23,9
بدون شهادة	10,6	8,1	7,3	6,4	6,7	6,1	5,2	8,5
حاصل على شهادة	25,6	19,5	19,5	19,4	19,6	18,6	17,3	19,9
	2011	**2013**	**2014**	**2015**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
4.4-الصحة (3)								
عدد السكان لكل طبيب (في القطاعين العمومي والخاص)	1650	1703	1698	1596	1493	1443	1397	1418
عدد السكان لكل مؤسسة للعلاج الطبي الضروري	11970	11943	11814	12222	12238		12322	12373
عدد السكان لكل سرير في القطاع العام	1499	1553	1587	1546	1381		1487	1349
	2012	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**(4)2017**	**2018**	**2019**
أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات)	75,1	75,3	75,5	75,8	75,9	76,1	76,3	76,4
ذكور	74,2	74,3	74,5	74,2	74,3	74,5	74,6	74,8
إناث	76,0	76,2	76,4	77,4	77,6	77,8	78,0	78,2
	1971	**1985**	**1994**	**2004**	**2008**	**2011**	**2014**	**2019**
5.4- مستوى المعيشة والتجهيزات الأ ساسية								
معدل الفقر (%)	42,7	21,0	16,5	14,2	8,8	6,2	4,8	1,7
الوسط الحضري	38,3	13,3	10,4	7,9	4,7	3,5	1,6	0,5
الوسط القروي	44,7	26,8	23,0	22,0	14,2	10,0	9,5	3,9
	2004	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
نسبة الساكنة القروية المستفيدة من الماء الصالح للشرب	60,0	94,5	95,0	96,0	96,6	97,0	97,4	97,8
برنامج كهربة العالم القروي								
نسبة كهربة القرى (%)	72,0	99,0	99,2	99,4	99,5	99,6	99,7	99,8

المصادر : - وزارة الصحة

-قطاع التربية الوطنية

- المندوبية السامية للتخطيط

(1)إسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية بالإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014

(2) نسبة السكان المتمدرسين الخاصة بالفئة العمرية 6-11 سنة ايا كان المستوى الدراسي

(3)تقارير"الصحة في أرقام" و تقارير "الموارد البشرية لوزارة الصحة في أرقام" والبحث الوطني حول السكان و الصحة العائلية والخريطة الصحية، أكتوبر 2019، وزارة الصحة و احصائيات أساسية 2019 المندوبية السامية للتخطيط

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم

مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma